

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université Mohamed Khider – Biskra
Faculté des Sciences et de la technologie

Département : Architecture
Ref :.....



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم و التكنولوجيا

قسم: الهندسة المعمارية
المرجع

رسالة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية

تخصص: هندسة معمارية

ظاهرة التوسع العمراني في المناطق شبه الحضرية
دراسة حالة مدن الحضنة

من إعداد:

بديار عادل

أعضاء لجنة المناقشة

جامعة بسكرة	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن عباس مصدق
جامعة المسيلة	مشرفا	أستاذ التعليم العالي	أ.د خلف الله بوجمعة
جامعة المسيلة	ممتحنا	أستاذ محاضر أ	د. حاجي عبد القادر
جامعة بسكرة	ممتحنا	أستاذ محاضر أ	د. بومعراف حسين

السنة الجامعية 2022-2023

شكر و عرفان

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، الذي رسم لنا طريق الصواب، وأنار لنا بنوره ظلمة الجهل، وأعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، فله الحمد، والشكر كله.

الشكر موصول إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور خلف الله بوجمعة على النصائح، والتوجيهات المقدمة من طرفه، والتي ساعدتنا على إنجاز أطروحتنا، وعلى الدعم المعنوي والعلمي فهو من أعاد فينا الثقة، وشد على كتفي، وكان له الفضل الأكبر في إتمام أطروحتي، رغم كل الظروف التي مر به بموت ابنه رحمة الله عليه فشكرا جزيلاً أستاذنا فكل عبارات الشكر، والثناء لا تفي حقك.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى لجنة المناقشة على رحابة صدورهم ومتابعة و تقييم الاطروحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الزملاء، سهلي فيصل، مروان، جمال، علال احمد، سليم دهيمي، حاجي محمد، حاج حفصي لحسن، سعد طيباوي، عمروش تومية، بشير فايد ، دغة محمد سفيان، حاجي عبد القادر، عمر شيكوش، وليد اعراب، توفيق، الياس ، جمال ، احمد وكل من نسيهم قلبي ... والشكر موصول أيضا لكل من نائب مدير قسم الهندسة المعمارية المكلف بالعلاقات الخارجية التي مدت لنا يد العون ، وإلى روح صديقي و اخي الأستاذ المرحوم الذي فارقنا يوم 2020/05/29 اخي وزميلي الاستاذ حسيني رابح نسال الله ان يتغمد روحه الطاهرة برحمته ويسكنه فسيح جناته.

الإهداء

أهدي ثمرة عملي إلى أمي التي أحسنت رعايتي، وبذلت الغالي والنفيس من أجل سعادة أولادها
وأسأل الله تعالى أن يرحمها برحمته الواسعة.

أبي الكريم رمز الكرامة والقدوة الحسنة في حياتي، لتربيته لنا أحسن تربية، وإلى الزوجة
الكريمة التي كانت عوناً لي في جميع مراحل البحث وبناتي كنزة، مريم، هبة الرحمان وإلى كافة
الإخوة والأحبة حفظهم الله عز وجل.

إلى زملاء العمل بمعهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة المسيلة، وكل طاقم إدارة قسم الهندسة
المعمارية على كل التسهيلات التي قدموها لنا لتقديم هذا العمل.

إلى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد.

المخلص

تتوسع المدن بشكل يفوق في كثير من الاحيان عملية التخطيط ، مما ينجر عنه توسع في اراضي غير ملائمة تتسبب في كثير من المشاكل التخطيطية للتجمعات المحيطة بها ، حيث يعتبر اختيار احسن مواقع التوسع العمراني من العمليات المعقدة التي تواجه صناع القرار و تتجلى هذه المشكلة في الجزائر عامة و في مدينة المسيلة خاصة ، تهدف هذه الدراسة الى انجاز خريطة احسن المواقع للتوسع العمراني و مساعدة صناع القرار للتعامل مع التوسعات الحاصلة في مناطق شبه الحضرية لمدينة المسيلة ، وذلك بالاعتماد على دمج طريقة دلفي مع طريقة عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) وتحديد مناطقها المكانية في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (GIS). حيث يعد النموذج المقترح هو مرجع معلومات لبناء خرائط القرار متعدد المعايير، و قد كشفت لنا نتائج الدراسة المتحصل عليها ان مجموع المناطق الملائمة للتوسع العمراني في منطقة الدراسة تصل نسبتها الى 80.75 % التي تقع مجملها في الجهة الغربية و الجنوبية للمدينة ،بينما المناطق غير الملائمة تصل نسبتها 19.25 % و هي تقع في الجهة الشمالية و الشرقية للمدينة، لذا فان تطبيق هذه التقنيات تساعد على ضبط التوسع العمراني بما يتوافق ومبادئ التعمير من جهة و حماية الاراضي الزراعية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية : المسيلة – التوسع العمراني – مناطق شبه الحضرية - طريقة دلفي - GIS - عملية التحليل الهرمي –صناعة القرار.

Abstract

Cities often sprawl faster than the planning process, resulting in expansion into unsuitable land that causes many planning problems for surrounding settlements. Choosing the best land for urban expansion is a complex process faced by decision makers. This problem is evident in Algeria in general and in the city of M'sila in particular. The objective of this study is to establish a map of the best land for urban extension and to help decision-makers deal with the extensions underway in the peri-urban areas of the city of M'sila, the latter on the integration of the Delphi method with the Hierarchical Process Analysis (AHP) method and identifying its spatial areas in the GIS environment. the proposed model is an information reference for the realization of multi-norm decision maps, The results of the study revealed that the set of areas suitable for urban extension in the study area amounts to 80, 75% of the land suitable for the extension of the municipality of M'sila, which is located in the western and southern regions of the city, while the areas unsuitable for urban extension amount to 19.25% located in the north and east of the city. The application of these techniques helps to control urban sprawl while respecting the principles of town planning and the protection of agricultural land.

Keywords: M'sila - Urban expansion – Péri-urban - Delphi method - GIS- analytic hierarchy process (AHP) – decision making.

Résumé

Les villes s'étalent plus souvent vite que le processus de planification, ce qui entraîne une expansion dans les terres inappropriées qui cause de nombreux problèmes de planification pour les agglomérations environnantes. Le choix des meilleurs terrains pour l'extension urbaine est un processus complexe auquel sont confrontés les décideurs. Ce problème est évident en Algérie en général et dans la ville de M'sila en particulier. L'objectif de cette étude est d'établir une cartographie des meilleurs terrains pour l'extension urbaine et d'aider les décideurs à faire face aux extensions en cours dans les zones péri-urbaines de la ville de M'sila, cette dernière repose sur l'intégration de la méthode Delphi avec la méthode d'analyse Hiérarchique des Procédés (AHP) et en identifiant ses zones spatiales dans l'environnement SIG. le modèle proposé est une référence d'informations pour la concrétisation de cartes de décision multinormes, Les résultats de l'étude ont révélé que l'ensemble des zones adéquates à l'extension urbaine dans la zone d'étude s'élève à 80,75% des terrains appropriés pour l'extension de la commune de M'sila, qui se situent dans les régions ouest et sud de la ville, alors que les zones inadaptées à l'extension urbaine s'élèvent à 19,25% situées au nord et à l'est de la ville. l'application de ces techniques contribue à maîtriser l'extension urbaine dans le respect des principes de l'urbanisme et de la protection des terres agricoles.

Mots-clés : M'sila - Extension urbaine - Péri-urbain - Méthode Delphi - SIG - Analyse Hiérarchique des Procédés (AHP) - prise de décision.

فهرس المحتويات

أ.....	شكر و عرفان	
ب.....	الإهداء	
ج.....	الملخص	
VI.....	فهرس المحتويات	
XVIII.....	فهرس الصور	
XX.....	فهرس الجداول	
XXII.....	فهرس الخرائط	
XXV.....	فهرس التمثيل البياني	
XXVII.....	فهرس الاشكال	
XXX.....	قائمة الاختصارات	
1.....	مقدمة عامة	
2.....	مقدمة:	
5.....	1 الإشكالية:	
7.....	2 الفرضيات:	
7.....	3 الأهداف:	
8.....	4 المنهجية المستعملة في البحث:	
9.....	5 صعوبات البحث:	
10.....	6 الدراسات السابقة:	
الفصل الاول: انعكاسات سياسة التهيئة العمرانية على إقليم المدينة.		
18.....	تمهيد:	
18.....	1 تعريف الدينامية الحضرية:	
19.....	2 تعريف اقليم المدينة.	

19.....	أهداف التخطيط الإقليمي وأهميته:	3
21.....	الوظيفة الإقليمية للمدينة	4
22.....	عوامل تركيب إقليم المدينة	5
23.....	أقسام إقليم المدينة:	6
23.....	1.6 نظرية الحلقات الدائرية:	
24.....	2.6 نظرية شابو:	
25.....	3.6 نظرية فيكتور جرون:	
27.....	4.6 نظرية القطاعات	
28.....	5.6 نظرية المراكز المتعددة:	
29.....	7 طبيعية علاقة المدينة بإقليمها:	
30.....	8 أهمية تخطيط إقليم المدينة لتخفيف الضغط عنها.	
31.....	9 سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر	
33.....	1.9 المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT):	
33.....	2.9 المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT) :	
34.....	3.9 المخطط الولائي للتهيئة: (PAW)	
34.....	10 مراحل تطور السياسة العمرانية في الجزائر.	
35.....	11 رهانات وأهداف التخطيط الحضري في الجزائر:	
الفصل الثاني: دراسة عامة عن التوسع العمراني وأنواعه		
39.....	تمهيد:	
39.....	1 تعريف التوسع العمراني:	
40.....	2 مفهوم التوسع العمراني	
41.....	1.2 التمدد العمراني (الانتشار العمراني):	
42.....	2.2 تعريف التمدد وارتباطه بكلمة انتشار	
42.....	1.2.2 مفهوم الانتشار:	

43.....	3.2	-الانتشار الحضري على صفحة الإقليم
44.....	3	اشكال التوسع العمراني:
45.....	1.3	خطة الزوايا القائمة (الشطرنجية):
45.....	2.3	الخطة الإشعاعية:
45.....	3.3	الخطة الخطية:
45.....		أولاً: التوسع العشوائي:
46.....	1.3.3	التوسع التراكمي:
46.....	2.3.3	النمط القافز:
46.....	3.3.3	التوسع المحوري:
47.....		ثانياً: "التوسع المنتظم":
47.....		ثالثاً: "أسلوب الحضرنه":
47.....	4.3	الضواحي:
48.....	5.3	التوابع الحضريه:
50.....	6.3	التوسع الذكي:
50.....	1.6.3	مبادئ النمو الذكي
51.....	2.6.3	قياس مؤشرات النمو الذكي
52.....	4	أسباب التوسع العمراني:
52.....	1.4	النمو الحضري
53.....	5	ايجابيات وسلبيات التوسع العمراني:
54.....	6	عوانق ومحددات التوسع العمراني
54.....	1.6	محددات طبيعية:
54.....	2.6	محددات فنية:
55.....	3.6	محددات وظيفية:
55.....	1.3.6	نوع ملكية الأرض:

55.....	سياسة الدولة الاقتصادية والتخطيطية:	2.3.6
55.....	المقاربات التحليلية للعمران	7
55.....	1.7 المقاربة التكتلية الحضرية لـ فرانسوا بيرو، أقطاب النمو:	
57.....	2.7 المقاربة المظهرية: لكيفن لينش: الصورة الذهنية للمدينة:	
57.....	1.2.7 -العوامل المؤثرة في بناء شخصية المدينة:	
57.....	2.2.7 مكونات الصور البصرية للمدينة (عناصر كيفن):	
58.....	3.2.7 المسارات:	
59.....	4.2.7 الحدود.....	
60.....	5.2.7 العلامات المكانية المميزة:	
61.....	6.2.7 خصائص العلامات المكانية المميزة.....	
62.....	7.2.7 نقاط الانتقال والالتقاء.....	
62.....	8.2.7 المناطق والأحياء.....	
63.....	9.2.7 الانطباع الذهني للبيئة العمرانية.....	
63.....	3.7 مقارنة التسلسل الهرمي في المناطق الحضرية لولتر كليستالر :	
64.....	1.3.7 فرضيات النظرية:	
64.....	4.7 نموذج ولتر كريستالر للأماكن المركزية:	
65.....	1.4.7 القوانين التي تحكم توزيع المواقع المركزية عند كريستالر.....	
69.....	5.7 المقاربة النسقية:	
70.....	دراسة مفهوم الكثافة	8
70.....	1.8 الكثافة السكانية:	
71.....	1.1.8 العوامل المؤثرة في الكثافة السكانية:	
72.....	2.8 الكثافة السكنية:	
72.....	1.2.8 المفهوم والانماط:	
72.....	2.2.8 فوائد الكثافة السكنية العالية:	

9 أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر: 74.....

1.9 تعريف أدوات التهيئة والتعمير: 74.....

2.9 أهدافها ومبادئها: 74.....

3.9 المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية:(PDAU) 75.....

1.3.9 محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: 76.....

4.9 مخطط شغل الأراضي:(POS) 77.....

1.4.9 أهداف مخطط شغل الأراضي: 77.....

5.9 مراجعة مخطط شغل الأراضي 77.....

6.9 مخطط تهيئة: 78.....

7.9 مخطط تهيئة البلدية: 78.....

10 أسباب فشل مخططات التهيئة العمرانية 78.....

1.10 ضعف في تصميم وتنفيذ المخططات: 78.....

2.10 ظهور تقاليد البناءات غير الشرعية وسوق عقار موازية 79.....

3.10 سوء التسيير الحضري: 79.....

4.10 التدهور على مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات 79.....

5.10 التدهور البيئي: 80.....

11 تقييم الملاءمة المكانية للأرض الحضرية: 80.....

12 أساليب اختيار أفضل المناطق لتوسع المدن: 81.....

الفصل الثالث: دراسة خصوصيات المناطق شبه الحضرية

تمهيد: 85.....

1 تحديد السياقات الحضرية: 86.....

2 مراحل تطور العلاقة الريفية الحضرية: 87.....

3 تعريف المناطق شبه الحضرية 88.....

4 مفهوم الضاحية وتداخله مع مفهوم المنطقة شبه الحضرية: 92.....

5	ظهور النمو شبه الحضري والمدارس التي تناولت دراسته:.....	93
1.5	المدارس الجغرافية التي تناولت مفهوم دينامية النمو شبه الحضري:.....	94
6	المقاربة الاجتماعية والاقتصادية لسيرونة النمو شبه الحضري:.....	95
7	أشكال إسكان المناطق شبه الحضرية في الدول المتقدمة:.....	96
1.7	السكن الفردي شبه الحضري الذي يشير إلى المجال الفرنسي.	96
2.7	مساكن المناطق شبه الحضرية الكثيفة كنموذج مهيم في بريطانيا العظمى.	97
3.7	المجال شبه الحضري:.....	97
8	أسس ظاهرة النمو شبه حضري ومراحل تطوره:.....	98
1.8	الأسس التقنية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت ظهور النمو شبه الحضري:.....	99
1.1.8	الشروط التقنية:.....	99
2.1.8	الشروط الاقتصادية والاجتماعية:.....	99
3.1.8	الشروط السيكولوجية:.....	99
9	انماط المساحات شبه الحضرية:.....	99
1.9	المناطق النائية:.....	100
2.9	المساحات الوسطية:.....	100
3.9	المناطق المدمجة صناعيا:.....	100
4.9	المساحات شبه الحضرية البعيدة من المناطق الحضرية:.....	100
5.9	السلسلة شبه الحضرية:.....	100
6.9	المناطق شبه الحضرية المنتشرة:.....	100
7.9	المناطق شبه الحضرية المستقرة:.....	100
8.9	المناطق شبه الحضرية الممتصة:.....	100
10	تعريف المناطق شبه الحضرية في الجزائر:.....	101
11	خصائص المناطق شبه الحضرية:.....	103
12	الآليات الكبرى التي تحكمت في تطور المنطقة شبه الحضرية:.....	104

105.....	وظائف المجال شبه الحضري:	13
105.....	1.13 السكن:	
105.....	2.13 التجارة:	
105.....	3.13 الإنتاج:	
106.....	4.13 الترفيه:	
106.....	5.13 الزراعة:	
106.....	14 المدى المكاني للمناطق شبه الحضرية:	
108.....	15 مشاكل المناطق شبه الحضرية	
109.....	خلاصة	
الفصل الرابع: دراسة شاملة حول مدينة المسيلة ومحيطها شبه الحضري		
111.....	تمهيد:	
111.....	1 تقديم منطقة الحضنة	
113.....	2 الموقع:	
113.....	3 الموقع الفلكي:	
113.....	4 الموقع الجغرافي:	
113.....	5 الموقع الإداري:	
114.....	6 لمحة تاريخية عن نشأة المدينة وتطورها	
114.....	1.6 الحقبة الرومانية:	
114.....	2.6 الفترة الفاطمية:	
115.....	3.6 الفترة الحمادية:	
115.....	4.6 الفترة المرابطية:	
115.....	5.6 فترة ما قبل الأتراك:	
115.....	6.6 مرحلة الاستعمار الفرنسي:	
116.....	7.6 فترة ما بعد الاستقلال:	

117.....	8.6	مرحلة النمو السريع من 2000-2021:
119.....	7	اتجاهات التوسع:
120.....	8	حدود النطاق الحضري لمدينة المسيلة؟
123.....	9	التجمعات الثانوية (شبه الحضرية)
126.....	10	دراسة المعطيات الطبيعية:
126.....	1.10	المظهر الجغرافي:
126.....	2.10	الارتفاعات:
127.....	3.10	الانحدارات:
128.....	4.10	المعطيات الجيولوجية:
130.....	5.10	الفوالق:
130.....	6.10	المؤثرات الزلزالية:
130.....	11	المعطيات المناخية:
132.....	1.11	الحرارة:
133.....	2.11	الرياح:
133.....	3.11	الشبكة الهيدروغرافية:
133.....	12	السكان:
135.....	13	الوضعية الحالية لأشكال استغلال الأرض في المجال المدروس
135.....	14	الاستغلال السكني:
135.....	1.14	التجمعات الرئيسية:
136.....	2.14	الوضعية العمرانية للنسيج الحضري لمركز المدينة
137.....	3.14	التطور التاريخي للنسيج الحضري:
138.....	4.14	المرافق العمومية:
138.....	1.4.14	الحي الإداري:
139.....	2.4.14	الجامعة:

139.....	5.14 السكن:
139.....	15 الطرق المهيكلة للمدينة:
139.....	1.15 الطرق الوطنية:
140.....	1.1.15 الطريق الوطني (45) :
140.....	2.1.15 الطريق الوطني رقم (60):
140.....	3.1.15 الطرق الولائية:
140.....	4.1.15 الطريق الولائي رقم (01):
140.....	5.1.15 الطريق الولائي رقم (02):
142.....	2.15 الخصائص السكانية:
142.....	1.2.15 التطور السكاني:
144.....	2.2.15 الكثافة السكانية:
145.....	3.15 التركيز الحضري:
146.....	16 التركيب الاقتصادي للمدينة:
147.....	1.16 القوى العاملة:
147.....	2.16 السكان البطالين:
147.....	3.16 القوة غير العاملة:
147.....	4.16 السكان الخارجون عن سن العمل:
147.....	5.16 التطور الوظيفي:
147.....	6.16 البطالة:
148.....	7.16 توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي
150.....	17 التوسع العمراني في المناطق شبه الحضرية بالمسيطة (حالة بوخميسة)
150.....	18 الموقع:
150.....	19 حدود منطقة الدراسة:
151.....	20 دراسة السكان:

21	انتماء السكان و علاقته بالتوزيع المجالي للمنطقة شبه الحضرية:	151
22	عمالة السكان :	152
23	دراسة الإطار المبني لتجمع بوخميسة:	153
24	السكن:	154
24	1.23-توسع محوري (خطي):	154
24	السكن:	155
24	1.24معدل شغل السكن:	158
25	-الكثافة السكنية:	158
26	حالة ومرافق السكن:	158
27	المرافق والتجهيزات:	160
28	العوائق:	164
29	الطبيعة القانونية للعقار لتجمع بوخميسة:	167
29	1.29الملك الخاص:	167
29	2.29الملك العام:	168
30	تموضع البساتين والحقول الفلاحية:	170
31	وسائل الرقابة الإدارية على منطقة الدراسة:	172
الفصل الخامس النمذجة المكانية للتوسع العمراني للمدينة والمناطق شبه الحضرية		
176	تمهيد:	176
1	منهج البحث والأدوات المستعملة في تقييم ونمذجة التوسع العمراني:	177
2	طريقة دلفي:	180
1.2	تطبيق طريقة دلفي:	180
3	عوامل تقييم ونمذجة التوسع العمراني:	181
1.3	العوامل الخدماتية:	182
1.1.3	القرب من الطريق:	182
2.1.3	البعد من المناطق الصناعية:	183

184.....	خطوط الغاز:	3.1.3
185.....	خطوط الكهرباء:	4.1.3
186.....	العوامل الاقتصادية:	2.3
186.....	البعد عن سكة الحديد:	1.2.3
187.....	الطبيعة القانونية للعقار:	2.2.3
188.....	القرب من المنطقة الحضرية:	3.2.3
189.....	العوامل الفيزيائية:	3.3
189.....	البعد من الواد:	1.3.3
190.....	الانخفاضات والارتفاعات:	2.3.3
191.....	الاراضي الزراعية والغابية:	3.3.3
192.....	مفهوم نظم المعلومات الجغرافية	4
193.....	التحليل الهرمي التسلسلي:(AHP)	5
194.....	التحليل:	1.5
194.....	تحديد الأولويات:	1.5
196.....	النتائج والمناقشة:	6
201.....	خلاصة:	
204.....	توصيات البحث:	
206.....	خاتمة عامة:	
208.....	المراجع	

فهرس الصور

- صورة رقم 1: التوسع العشوائي.....45
- صورة رقم 2: استخدامات الأراضي الحضرية والريفية المختلطة في منطقة جاكرتا الحضرية
92.....
- صورة رقم 3: تراصف السكنات على الطريق الوطني.....155
- صورة رقم 4: السكنات الجيدة.....159
- صورة رقم 5: السكنات المتوسطة.....159
- صورة رقم 6: السكنات الرديئة.....160
- صورة رقم 7: المسجد.....162
- صورة رقم 8: مركز بريدي.....162
- صورة رقم 9: ديوان المساحات المسقية.....163
- صورة رقم 10: الحرس البلدي.....163
- صورة رقم 11: بناء السكنات في الشعب و الوديان.....165
- صورة رقم 12: بناء السكنات تحت خط الضغط العالي للكهرباء.....166
- صورة رقم 13: بناء السكنات مع قناة الري.....166
- صورة رقم 14: يظهر السور المحيط بالسكن.....169
- صورة رقم 15: شبكة الهاتف.....172

فهرس الجداول

- جدول رقم 1: الحجم الإقليمي الحقيقي 68
- جدول رقم 2: درجة حجم الإقليم 69
- جدول رقم 3: متغيرات اختيار افضل مناطق التوسع 81
- جدول رقم 4: يوضح مختلف المفاهيم للمنطقة شبه الحضرية 91
- جدول رقم 5: التطور السكاني لمدينة المسيلة ما بين (1966-2019)..... 142
- جدول رقم 6: الكثافة السكانية لمدينة المسيلة 145
- جدول رقم 7: تركيب القوى العاملة لسكان مدينة المسيلة سنة 2019 146
- جدول رقم 8: تطور عدد المشتغلين بقطاعات النشاط 148
- جدول رقم 9: يوضح أدناه التركيبة السكانية لمنطقة الدراسة 151
- جدول رقم 10: توزيع الاعراش على المجال شبه حضري 152
- جدول رقم 11: الكثافة السكنية 158
- جدول رقم 12: مقياس التدرج للمقارنة الكمية للبدائل 195
- جدول رقم 13: المؤشرات العشوائية 196
- جدول رقم 14: مقارنة المؤشرات بـ AHP 196
- جدول رقم 15: حوصلة النتائج لتوسع بلدية المسيلة 200

فهرس الخرائط

- 112..... خريطة رقم 1: حدود منطقة الحضنة
- 115..... خريطة رقم 2: توضح مدينة المسيلة في الفترة 1905
- 117..... خريطة رقم 3: مدينة المسيلة سنة 1961
- 118..... خريطة رقم 4: مدينة المسيلة في الوقت الراهن
- 120..... خريطة رقم 5: توضح خطة توسع مدينة المسيلة
- 122..... **خريطة رقم 6: نطاق اقليم مدينة المسيلة**
- 125..... خريطة رقم 7: المناطق شبه حضرية في مدينة المسيلة
- 127..... خريطة رقم 8: خريطة الانحدارات لبلدية المسيلة
- 128..... خريطة رقم 9: منحنيات التسوية لبلدية المسيلة
- 130..... خريطة رقم 10: الخريطة الجيولوجية لولاية المسيلة
- 141..... خريطة رقم 11: توضح شبكة الطرق لمدينة المسيلة
- 153..... خريطة رقم 12: التطور التاريخي لمنطقة بوخميسة
- 154..... خريطة رقم 13: نوع التوسع العمراني الحاصل
- 155..... خريطة رقم 14: تموضع السكنات في المنطقة شبه الحضرية
- 157..... خريطة رقم 15: المحاور المهيكلية
- 161..... خريطة رقم 16: توزيع التجهيزات في منطقة بوخميسة
- 164..... خريطة رقم 17: طبولوجية المنطقة
- 167..... خريطة رقم 18: تموضع الواد و الشعاب و قناة المياه في المنطقة شبه الحضرية بوخميسة
- 168..... خريطة رقم 19: سكنات محاطة بسور
- 169..... خريطة رقم 20: الطبيعة القانونية للعقار للمنطقة شبه الحضرية بوخميسة
- 170..... خريطة رقم 21: تموضع الحقول والبساتين
- 183..... خريطة رقم 22: القرب من الطريق
- 184..... خريطة رقم 23: البعد من المناطق الصناعية
- 185..... خريطة رقم 24: خطوط الغاز
- 186..... خريطة رقم 25: خطوط الغاز
- 187..... خريطة رقم 26: البعد عن سكة الحديد
- 188..... خريطة رقم 27: الطبيعة القانونية للعقار
- 189..... خريطة رقم 28: القرب من المنطقة الحضرية

- 190..... خريطة رقم 29: البعد عن الواد
- 191..... خريطة رقم 30: الانخفاضات و الارتفاعات
- 192..... خريطة رقم 31: الاراضي الزراعية و الغابية
- 199..... خريطة رقم 32: المناطق الملائمة للتوسع لبلدية المسيلة

فهرس التمثيل البياني

التمثيل البياني رقم 1: متوسط درجات الحرارة وهطول الامطار لمدينة المسيلة131

التمثيل البياني رقم 2: المعدلات الشهرية للحرارة133

فهرس الاشكال

- شكل رقم 1: نظرية شابو 25
- شكل رقم 2: نظرية فيكتور جرون 26
- شكل رقم 3: نظرية الدوائر المتراكزة 27
- شكل رقم 4: نظرية القطاعات 28
- شكل رقم 5: نموذج نظرية النوايا المتعددة 29
- شكل رقم 6: حدود اقليم المدينة بناءا على التعريف الاداري 29
- شكل رقم 7: اشكال التمدد العمراني 42
- شكل رقم 8: النمو السكاني و التشعب الحضري 43
- شكل رقم 9: التوسع التراكمي للمدن 46
- شكل رقم 10: التوسع المحوري للمدن 47
- شكل رقم 11: علاقة المدينة بالضواحي و المدن الجديدة 48
- شكل رقم 12: انواع التوسع الحضري حسب الفئات 50
- شكل رقم 13: مبادئ النمو الذكي 51
- شكل رقم 14: المقاربة التكتلية الحضرية لـ فرانسوا بيرو 56
- شكل رقم 15: رسم توضيحي لمكونات الصورة البصرية الخمسة 58
- شكل رقم 16: المسارات 58
- شكل رقم 17: حدود الاجزاء العمرانية كأحد المكونات البصرية للمدينة 60
- شكل رقم 18: العلامات المكانية المميزة كأحد المكونات البصرية 61
- شكل رقم 19: نقاط الالتقاء و الانتثال كاحد المكونات البصرية 62
- شكل رقم 20: الاحياء العمرانية كاحد المكونات البصرية للمدينة 63
- شكل رقم 21: مراحل العملية العقلية لتكوين الانطباع الذهني 63
- شكل رقم 22: نموذج كريستالر للاماكن المركزية 64
- شكل رقم 23: اختيار الشكل السداسي لنظرية 65
- شكل رقم 24: النطاق السداسي لمجموعة اسواق كريستالر 66
- شكل رقم 25: المبادئ الثلاثة لتنظيم الاماكن المركزية 67
- شكل رقم 26: رسم تمثيلي لنسق المدينة 69
- شكل رقم 27: الهيكل المكاني للمدن موضح فيها عدد السكان والمساحة المبنية 73
- شكل رقم 28: العمل التخطيطي لاستعمالات الأرض 81
- شكل رقم 29: المناطق شبه حضرية 96

- شكل رقم 30: المناطق شبه الحضرية و المناطق الريفية و الحضرية.....102
- شكل رقم 31: نماذج دائرية لتنمية المدينة.....107
- شكل رقم 32: تصور المناطق الحضرية و شبه الحضرية.....108
- شكل رقم 33: التمدد و مجالات التحضر "مكونات المجال الحضري".....121
- شكل رقم 34: جدول يبين عدد السكان في مدينة المسيلة 1966-2008.....134
- شكل رقم 35: معدلات الزيادة السكانية عبر السنوات.....134
- شكل رقم 36: تراصف المباني على مستوى الطريق.....158
- شكل رقم 37: المنهجية المتبعة للدراسة.....179
- شكل رقم 38: طريقة دلفي.....180
- شكل رقم 39: اهداف نظم المعلومات الجغرافية.....193

قائمة الاختصارات

المصطلح باللغة الأجنبية	الاختصار	المصطلح باللغة العربية
Analytic Hierarchy Process	AHP	عملية التحليل الهرمي
Consistency index	CI	مؤشر الثبات
Consistency Ratio	CR	نسبة الثبات
Multicriteria Decision Making	MCDM	اتخاذ القرار متعدد المعايير
Random Consistency index	RI	مؤشر الثبات العشوائي
Atouts, Faiblesses, Opportunités, Menaces.	A.F.O.M	نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme	P.D.A.U	مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
plan d'occupation du sol	P.O.S	مخطط شغل الأراضي
Plan d'Aménagement de la Wilaya	PAW	مخطط التهيئة الولائي
Recensement Général de la Population et D'Habitat	RGPH	التعداد العام للسكان والمساكن
Schéma Régional d'Aménagement de Territoire	S.R.A.T	مخطط الجهوي لتهيئة الإقليم
Schéma National d'Aménagement de Territoire	S.N.A.T	مخطط الوطنية لتهيئة الإقليم
Système d'Information Géographique	SIG	نظام المعلومات الجغرافية
Système d'Information Géographique Miltu-Usage	SIGMU	نظام المعلومات الجغرافية متعدد الاستعمال

مقدمة عامة

مقدمة:

المدينة كيان حيوي يحتوي على مجموعة من المنظومات المترابطة والمتكاملة من أجل تحسين نوعية الحياة للسكان، وبالتالي فهي نقطة جذب يترتب عليها توسع حضري في عدة اتجاهات منها الأفقية، العمودية، ضمن الهيكل العمراني، وخارج المخطط الأساس (مدن توابع، اقطاب نمو). (طه، 2001)

ومما لا شك فيه أن التوسع العمراني لمدن العالم، اقترن بالزيادة السكانية واتساع الرقعة التي تشغلها المدينة، حيث يعتبر التضخم الكبير لها هو المشكلة الأصعب، لأن القاعدة الاقتصادية في أكثر هذه المدن أغیر قادرة على التعامل مع المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التضخم الذي كان سببه هو الهجرة من الريف إلى داخل المدينة.

وقد اهتم المختصون في الاقتصاد والتخطيط العمراني والسكان والهندسة المعمارية والآثار والخدمة الاجتماعية والبيئة وغيرها بظاهرة تضخم وتوسع المدن، نظراً لعشوائية وتداخل وتعدد أنماط التخطيط العمراني، وضياح معالم النمط الأصيل للمدينة، وتزايد درجة التلوث البيئي في هذه المدن، وما نشأ عن اتساع مساحة الأحياء المتخلفة، حيث وبشكل عام شهدت المدن العالمية كلها نمواً بنسبة (1.83%) خلال الأعوام بين (1999 إلى 2000) سواء كانت المدن صغيرة الحجم، أم متوسطة أم كبيرة، ففي كل يوم ينضم نحو (193.107) فرداً جديداً إلى سكان المناطق الحضرية في أنحاء العالم كله، أي بنسبة تزيد على فردين تقريباً في كل ثانية. (ديانا، 2009)

واستجابة المدينة للتغيرات في تطور علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، دفعت السكان إلى الهجرة من الأرياف إلى المدينة مما جعلها أمام بروز ظاهرة التحضر السريع والنمو الحضري كنوع من الحراك ومؤشر للتفاعل المكاني بين المدينة ومحيطها، (ياس، 2016) ومن خلال هذه المعطيات ظهر مما يسمى بالتجمعات شبه الحضرية، التي توفر بعض الخدمات الأساسية لسكانها مع اعتمادها الأساسي على الزراعة، فقربها من المدن جعلها منطقة من أجل تخفيف الضغط على المدينة، وأصبحت في نفس الوقت الوعاء العقاري الحقيقي من أجل استقبال التوسع الحاصل على مستوى المدن المجاورة .

وكان لا بد أن تركز الدراسات المعدة لتوسع المدن على دراسة الإقليم الحاضن للمدينة وكذا التجمعات شبه الحضرية المحيطة بها، من منطلق التخطيط الإقليمي والمقصود بالإقليم هنا الإقليم التخطيطي الذي يتصف بخصائص جغرافية طبيعية واجتماعية تجعل منه وحدة تخطيطية يمكن

تنميتها ويتضمن وضع أسلوب عملي لاستغلال إمكانيات الإقليم واستغلال ثرواته الطبيعية ووضع خطة تنمية اقتصادية واجتماعية له وتنظيم تطور العمران فيه.

لذلك فان هذا الفكر حدد تعامل المخطط مع التخطيط المكاني من خلال الاعتماد على الرؤية والخبرة المتتالية في تفسير الحقائق المكانية على عكس ما كان من اعتماد المناهج والمسلمات التقليدية في العمل التخطيطي ، فتمت اضافة الفكرة التي تقوم على خصوصية المكان وخصوصية المجتمع الذي تنطلق منه خصوصية التخطيط، من جانب اخر فان الثوابت المعتمدة كالأعراف والمعايير لا يتم التعامل معها كمحددات بقدر ما تكون محفزات لتغيير ما يمكن التغيير منها، وليس المحافظة عليها والانسحاق معها، بمعنى تنظيم المشاركة المجتمعية وتحفيز الفكر الاجتماعي في الجوانب الايجابية منه ومحاولة مسايرته للأفضل من خلال مراحل بناء الخطط. (Ebraheem, Jasim, & Ebraheem, 2018)

والشيء الملاحظ في هذا المشهد أن الدول المتقدمة تمكنت من التحكم في التوسع القائم من خلال تطوير التجمعات شبه الحضرية والاعتماد على مجموعة من المؤشرات التخطيطية لاستقبال مجموعة محددة من السكان، مما قلص من الهجرة الريفية والوصول إلى حد الاستقرار الحضري، عكس ما يحدث في الدول النامية، فالمقلق هنا هو ازدياد عدد الذين يهاجرون قراهم نحو المناطق شبه الحضرية القريبة من المدن والعواصم مما يؤثر سلبا عليها من خلال عدم انسجامها وعدم توافق التوسع ووظائف هذه التجمعات.

والجزائر من إحدى هذه الدول التي تعرف هذه الظاهرة بشكل واضح، من خلال مشاكل ظهور الأحياء الفوضوية والآفات المنجرة عن ذلك، فهي بحاجة لتطوير مناطقها شبه الحضرية من أجل الحد من النزوح والهجرة من خلال تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

وتعتبر العلاقة في المدن الجزائرية كنتاج في تداول ظاهرة التحضر بأهدافها السياسية و أبعادها الاقتصادية، و نتائجها الاجتماعية، و متطلباتها المجالية " تحضر دون حضرية" مما أدى الى خلق نمو و تضخم دون وجود حد لاستهلاكها اللاعقلاني للمجال في ظل غياب او ضعف سياسة تنظيمية إقليمية تفرض التنسيق بين الوظائف الحضرية التي تحدد معدلات الاستهلاك و تضبطها.

وتأتي دراسة المناطق شبه الحضرية على مستوى مدن شط الحضنة و بالتحديد مدينة المسيلة، من أجل الوقوف على أهم خصائص هذه المناطق، و كذا أهم مميزات التوسع العمراني و أنواعه ومختلف المشاكل التي تتخبط فيها ، من خلال دراسة تركيبها العمرانية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية .

تناولت الاطروحة حسب الإشكالية المحورية للبحث مدخل عام وخمسة فصول وخاتمة، تهدف المقدمة العامة الى عرض إشكالية البحث ومراحلها، وأدواته، والصعوبات التي واجهته، والمنهجية المتبعة في ذلك.

جاء بحثنا في خمسة فصول منقسم الى جزئين، جزء نظري للدراسة من اجل بناء رصيد معرفي قوي والتموقع معرفيا، وجزء تطبيقي للوقوف على تحليل دراسة الظاهرة وتشخيصها وإيجاد الحلول الناجعة لذلك.

بالنسبة للفصل الاول، جاء تحت عنوان " انعكاسات سياسة التهيئة العمرانية على اقليم المدينة."، في هذا الفصل قمنا بالتطرق الى مفهوم الإقليم وعلاقته بالمدينة بالتقصي والبحث على كل ما قامت به الجزائر، من خلال معرفة انعكاسات التهيئة الإقليمية في الجزائر على المدينة واقليمها.

أما الفصل الثاني، جاء تحت عنوان " دراسة عامة للتوسع العمراني وانواعه"، في هذا الفصل تم التطرق الى عدة مفاهيم خاصة بالتوسع العمراني، وكذا نظريات ومقاربات التخطيط، وإبراز العلاقة التخطيطية بين المدينة والإقليم، وكأخر نقطة هي البحث عن ملائمة مواقع التوسع في المدينة.

أما الفصل الثالث، جاء تحت عنوان " مفهوم التجمعات شبه الحضرية " في هذا الفصل تم البحث عن تطور المفهوم، تعريف المناطق شبه الحضرية في الجزائر، خصائصها وموقعها.

اما الفصل الرابع: تطرق الى مدينة المسيلة اهم الخصائص الفيزيائية، التطور التاريخي، اهم التجهيزات وتوزيعها، التوسع الحاصل في المدينة واهم المعوقات، وكذلك تطرق الى توسع المناطق شبه الحضرية بوخميسة نموجا حيث تم تشخيص ظاهرة التوسع العمراني في هذه المنطقة والوقوف على اهم المشاكل المرتبطة بها.

أما الفصل الخامس جاء تحت عنوان "نمذجة التوسع العمراني للمناطق شبه الحضرية لبلدية المسيلة"، وهنا قمنا باستخدام النتائج المتحصل عليها من البحث الميداني من أجل نمذجة التوسع العمراني في بيئة نظم المعلومات الجغرافية، كأداة تسيير ومراقبة للتوسع العمراني للمناطق شبه الحضرية.

1 الإشكالية:

يشير مصطلح التوسع العمراني إلى توسع مدينة ما على حساب الأراضي والمناطق المحيطة بها، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى تطوير المناطق المحيطة والمجاورة للمدن تدريجياً وزيادة كثافتها السكانية شيئاً فشيئاً ، فضلاً عن أن هذه الظاهرة يصحبها استهلاك مجالي كبير، ليس فقط تبعاً للنمو العام لنسبة السكان الحضر، ولكن أيضاً لتغيرات و تحولات الحاجيات السكانية ، يضاف إلى ذلك تحسين التقنيات المستعملة في حياة الناس، هذا التوسع المستمر يعتبر خطراً على المساحة الزراعية و على البيئة بصفة عامة، و على التجمعات شبه الحضرية بصفة خاصة.

ويرى "هنري لوفير" >أن المدينة ليست مباني بل هي مجتمع مسقط على بقعة ارض" وعلية فهي تقوم على أساس وظائف محددة ودقيقة تتصل أساساً بالدور الذي تؤديه بالنسبة لمحيطها المتفاوت، وبما أن المدن تنمو وتزدهر وتتقدم مع الزمن وتطوراته في مختلف المجالات فان المدينة بذلك تتحضر وتصبح أكثر تعقيداً وتشابكاً، مما يترتب عنه تدهور في المجال العمراني ،لأن الدولة تصبح في هذه الحالة ت غير مواكبة لتزايد متطلبات الحياة الاجتماعية المدنية، الأمر الذي دفع التفكير العلمي إلى إيجاد أساليب وطرق متعددة لتفعيل تطوير المدن.

وتأثر المحيط العمراني سلبياً في الكثير من مدن العالم التي وصلت إلى حد الاختناق (معاوية، 2016) ، خاصة في مدن العالم الثالث، و ذلك لتمرکز عدد كبير من السكان فيها حيث فاق طاقتها وإمكاناتها، نتج عن ذلك انحطاط الأحوال العامة للسكان ، ومعاناتهم من مختلف الجوانب السلبية في هذا المحيط، و أنعكس ذلك سلبياً على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي فيه، باعتباره وضعاً مركباً و متداخلاً، و أنعكس كذلك على التجمعات شبه الحضرية المجاورة من حيث الانعكاسات السلبية على توسعها . ((Pierre) B.-D) (2003)

في هذا السياق يتسم التوسع العمراني المتسارع بالتطور الصناعي والتكنولوجي الشامل، والنمو الاقتصادي الكبير الذي يولد ديناميكيات متعددة وتحولات مورفولوجية واجتماعية اقتصادية ونفسية وثقافية، مدفوعة بالحراك العام لجميع الجهات الفاعلة، التي غيرت المناطق شبه الحضرية من حيث الشكل والوضع وحجم التأثير الوظيفي، وتحولات العلاقات المميزة للأنظمة الداخلية التي يتكون منها هذا المجال شبه الحضري وكذلك العلاقات مع نظامه الحضري.

تجذب هذه المساحات سكاناً متنوعين بمختلف اهتماماتهم وطبقاتهم، بحيث يمكن أن تكون بيئة معيشية "ريفية" أكثر راحة مما هي عليه في وسط المدينة للطبقات الوسطى، التي يجذبها تعزيز

القطاع العقاري والسياسات العامة حول نموذج المناطق شبه الحضرية، ويمكن أيضا أن يكون مساحة لهجرة للسكان الأكثر فقرا الذين لم يعد لديهم الوسائل اللازمة للسكن في المدينة، و يمكن أن يؤدي هذا التنوع الاجتماعي القوي إلى التفتت الاجتماعي المكاني في هذه المناطق، حيث تتعايش هذه الفئات الاجتماعية دون تجانس (كما يتضح من تكاثر المساكن المغلقة).

ومن الملاحظات القوية كذلك التي تبرز اهم الإشكاليات في هذه المناطق شبه الحضرية هي التي تتعلق بالتخطيط والتسيير حيث تتعدد في النقاط التالية:

- هذه المساحات لديها قضايا محددة في التخطيط والتسيير، بداية من الزحف العمراني حيث يتآكل الحيز الريفي الذي يؤدي إلى الحد من الأسطح "الطبيعية".
- الاعتماد على السيارة في هذه المناطق شبه الحضرية له أيضا تأثير على البيئة، بسبب التلوث الناجم عن زيادة التنقل والتشبع المروري.

و من المعروف أن الجزائر شهدت على غرار بلدان العالم الثالث، توسعا وانتشارا سريعا لنمط الحياة الحضرية يجسده النمو الحضري المتزايد، إذ عرف مسار التعمير تقدما سريعا منذ 1962،" ارتقت من خلاله مدنا إلى صنف المدن الحضرية بعد أن كانت جُلها شبه الحضرية غداة الاستقلال،(فمن أصل عشرة جزائريين نجد ستة يعيشون في الوسط الحضري حسب آخر إحصاء للسكن و السكان سنة 1998) ، مسببا في الوقت نفسه الاختلال المجالي الذي زاده تعقيدا ظواهر الهجرة المرتبطة بالنزوح الريفي، حيث أثرت سلبا على الهيكل و البنية العمرانية، الاجتماعية و الاقتصادية لتجمعاتنا العمرانية ". ((M (Pierre) ، 1994)

وتعتبر منطقة الحضنة منطقة غنية بخصائصها الجغرافية والتاريخية والعمرانية وتعتبر الحضنة مصطلح جغرافي يشمل منطقة واسعة تتوزع أراضيها إداريا على ولايتين متجاورتين وهما المسيلة وباتنة.

وتعد مدينة المسيلة من مدن الحضنة وقد تم اختيارها للدراسة في هذه الأطروحة لكون منطقة الحضنة منطقة شاسعة لا يمكن دراستها كلها، ولقد تطورت وتوسعت المدينة من خلال استفادتها من البرامج السكنية والتنموية التي جاءت لسد العجز لمتطلبات السكان، مما جعلها مدينة جاذبة للسكان، لكن غلاء العقار في مركز المدينة، بالإضافة إلى محدودية الأراضي المتاحة نسبيا، كان له الاثر البارز على زيادة الطلب على الأراضي، لذلك أدى السكان الى البحث عن مناطق صالحة للبناء أقرب للمدينة وبأقل الأسعار، جعل المناطق شبه الحضرية بالمدينة هي الأنسب لذلك، مما طرح عدة مشاكل على مستوى المجال والخدمات أدى الى التأثير على التحول المادي والاجتماعي

والاقتصادي لهذه المناطق.(Ghaisani & Pigawati, 2022) وجعلنا من الممكن التفكير بفعالية في مستقبل هذه الأطراف الحضرية؟ اعتمادا على كيفية تعريف المرء للطابع الهامشي للمساحات المحيطة بالمدن، اعتمادا على ما إذا كان طابعها الهامشي يفهم على أنه انحراف عن القاعدة أو كحالة معينة في نظام إقليمي أكبر.

من خلال ما سبق نطرح الأسئلة التالية:

- ◀ ما هي العوامل التي ساعدت على ظهور وتوسع التجمعات شبه الحضرية الواقعة في مدن منطقة الحضنة (مدينة المسيلة)؟
- ◀ وما هي انعكاساتها على المجال العمراني وتسيير المدينة؟
- ◀ ما هي الآليات العمرانية الممكنة للتكفل بها، وجعلها لا تعيق التسيير التقني للمدينة؟

2 الفرضيات:

- ◀ قرب التجمعات شبه الحضرية من المدن جعلها وعاء عقاري لتوسع هذه الأخيرة مما أثر ذلك على الانسجام العمراني لمكونات المجال المدني العام.
- ◀ كان التوسع العمراني للتجمعات شبه الحضرية في مدن منطقة الحضنة وقع سلبي على المجال العمراني وتسيير المدينة.
- ◀ غياب الآليات العمرانية الحديثة والممكنة، أعاقت بشكل كبير التحكم في التسيير التقني (التوسع العمراني) للمناطق شبه الحضرية.

3 الأهداف:

- نظرا لأهمية موضوع التوسع العمراني الكبيرة ارتأينا معالجة هذا الموضوع على هذا النحو
- 1-الوصول إلى آليات تحقق الانسجام العمراني لمكونات المجال الحضري العام يأخذ بعين الاعتبار المجال شبه الحضري.
 - 2-شرح الدور الفعال للتقنيات الحديثة للتخطيط الحضري وتأثيرها على صنع القرار في عمليات التوسع العمراني والتي تحقق تسييرا تقنيا للمناطق شبه الحضرية.
 - 3-اعداد نموذج لتوسع التجمعات شبه الحضرية، من أجل تحقيق الملائمة المكانية للوصول الى تنميتها وترقيتها وظيفيا وعمرانيا.

4 المنهجية المستعملة في البحث:

يرجع اختيار المنهج الملائم للدراسة حسب طبيعة الموضوع المتناول في البحث و الأهداف التي يسعى الوصول إليها و يمكن إدراج بحثنا ضمن البحوث الوصفية للوصول إلى الأهداف التي رسمناها لهذا البحث، وفي بحثنا هذا تم اعتماد المنهج الوصفي لأنه المنهج المناسب للموضوع محل الدراسة، وهو يقوم بتوصيف الوضع القائم من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة، ثم تحليل تلك المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية في ما بينها لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد في طرح الحلول، كما تم استعمال هذا المنهج في تحليل الواقع بمجال الدراسة، إلى جانب استخدام المنهج الاستقرائي في تحديد مؤشرات البحث من طرف الخبراء لأن الاستبيانات وفقا لتقنية دلفي هي بالأساس استبيانات استقرائية في المنهج الاستقرائي ينتقل فيه الباحث من الجزء نحو الكل أو من العام نحو الخاص.

ويقوم الباحث عن طريق هذا المنهج باستنتاج مجموعة من النتائج بناء على مجموعة من الملاحظات المحددة ، هاته الأخيرة يمكن أن تصبح قواعد عامة، وهنا نقصد تحديد مؤشرات البحث بناء على المعرفة الدقيقة من طرف الخبراء للواقع الاجتماعي ، الثقافي ، الاقتصادي ، البيئي لمجالات البحث (مدينة المسيلة).اعتمدت الدراسة كذلك على المنهج الوصفي العلمي الدقيق وكذلك المنهج التاريخي عن طريق تتبع مراحل تطور المدينة وتغير استعمالات، كذلك استخدام المنهج التحليلي من اجل بيان دور العوامل البشرية و الاقتصادية التي ادت الى التوسع غير منتظم على الاراضي في المناطق شبه الحضرية، وكذلك استخدام المنهج الوظيفي في تحليل استعمالات الارض الحضرية وكفاءتها والاعتماد على المعايير التخطيطية المناسبة.

لكن الإشكالية تقع عندما لا تتوفر هذه المعطيات والإحصائيات، ويتعذر الحصول عليها أو لا توجد تماما، وهي بالنسبة للباحث تكون أمور مجهولة يجب البحث عنها، فقد يلاحظ هذا الأخير ظواهر معينة تبقى لديه مجرد شك لا بد من استبيانه (سواء م خلال المقابلة أو الاستمارة)، للحصول على معلومات من خلال الأسئلة المطروحة والتي تعتمد على المؤشرات.

قمنا في البحث باستعمال بعض أدوات وتقنيات وأساليب البحث العلمي المستعملة للحصول على المعلومات التي تكون غير موجودة او ناقصة وهي كالتالي:

- الاستبيان: وهنا نصنف نوعين من الاستبيان تم اعتمادها في هذه الدراسة: استبيان خاص مصمم وفق شروط تقنية دلفي لمجموعة من الخبراء خصص لتحديد مؤشرات التوسع العمراني للمدينة والمناطق شبه الحضرية التابعة لها.
- تقنية دلفي: استعملت هذه التقنية لتحديد مؤشرات التوسع العمراني لمنطقة الدراسة، وهي التقنية الأفضل في هذه الحالة، لأنها تعطينا حكما جماعيا من خلال الوصول إلى توافق في الآراء بين مجموعة من الخبراء التي حددتها البحث، وتقوم تقنية دلفي على الاستبيان الفردي المتكرر للخبراء وفي البحث الحالي تم تطبيقها في مرحلتين.
- تقنية تحليل القرارات متعدد المعايير (MCDA): استعملت هذه التقنية لتحديد مؤشرات التوسع العمراني.
- تقنية التحليل الهرمي التسلسلي (AHP): استعملت هذه التقنية لتحديد أوزان مؤشرات التوسع العمراني.
- الأسلوب الإحصائي: قمنا باستعمال المتوسط الحسابي كأسلوب إحصائي لتحديد مؤشرات التوسع العمراني المقترحة من طرف الخبراء.
- كما قمنا الاستعانة بمجموعة من الأدوات البحثية الأخرى مثل: الملاحظة، المخططات والخرائط، الصور الجوية والصور الفوتوغرافية وبرامج نظم المعلومات الجغرافية.

5 صعوبات البحث:

بما أن البحث الحالي هي من بين الدراسات التي تناولت موضوع التوسع العمراني في المناطق شبه الحضرية في الجزائر، لهذا اعترضتني عدة صعوبات أثناء إعدادي لهذا البحث كانت أغلبها من الناحية المنهجية نورد بعضا منها في العناصر التالية:

- صعوبة منهجية في إيجاد الطريقة أو التقنية التي نستطيع من خلالها تحديد المؤشرات.
- تحديد قائمة الخبراء المشلية: اركين في الاستبيان الخاص بتحديد المؤشرات.
- عدم فهم بعض الخبراء الذين شاركوا في تحديد المؤشرات تقنية دلفي مما أدى لانسحاب البعض منهم، و عدم الرد كذلك.
- صعوبة في إعداد مختلف مراحل الاستبيان الخاص بالخبراء لأنه مرتبط بشروط تحددها هذه التقنية ويجب احترامها.

- نقص المعلومات الرقمية.

- نقص الخرائط والمخططات التي تساعد على دراسة دقيقة لظاهرة التوسع العمراني.

6 الدراسات السابقة:

من أجل بناء موضوع دراستنا هذه وزيادة في إثرائها لآبد من دليل يرشدنا ابتداء من الإطار النظري والمفاهيمي، مروراً بمناهج الدراسة ووقوفاً عند أهم الصعوبات التي اعترضت البحوث السابقة، ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية يمكن مقارنتها بالدراسات السابقة لمعرفة مكان وموقع الدراسة الجديدة، لهذا سنحاول التطرق لبعض الدراسات المتشابهة التي سبقت دراستنا، وهذا حسب اطلاعنا على الدراسات التي سنتناولها والتي فيها جوانب مهمة اعتمدنا عليها لبناء واختيار موضوع الدراسة هي:

الدراسة الأولى:

مقال بعنوان: تحليل ملائمة الأرض للنمو الحضري في سيريمبان ماليزيا، باستخدام عملية التسلسل الهرمي التحليلي المدمج في نظم المعلومات الجغرافية. من اعداد الباحثين: ماهر ابوراس، صبرينة عبدالله، محمد رملي، كلية الدراسات البيئية، جامعة بوترا ماليزيا سيردانج ، سيلانجور دار الإحسان ، ماليزيا. مجلة العلوم. 2016

Land suitability analysis of urban growth in Seremban Malaysia, using GIS based Analytical Hierarchy Process.

تهدف هذه الدراسة إلى استخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS) وعملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) لاختيار أفضل مواقع النمو الحضري في سيريمبان، ماليزيا. تم استخدام العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمرافق والفيزيائية لإنشاء خريطة نهائية لملاءمة الأرض (LSI).

بما في ذلك الارتفاع، والمنحدر، ونسيج التربة، والكثافة السكانية، والغطاء الأرضي، والمسافة إلى الطرق، والطرق السريعة، والسكك الحديدية، وخطوط الطاقة، والجداول، المناطق الصناعية والسكنية والتجارية والتعليمية.

واعتمدت الدراسة على منهجية على تحليل الملاءمة باستخدام GIS-AHP، من المهم تخصيص درجات لكل عامل بناءً على مدى ملاءمتها للنمو الحضري. للقيام بذلك، تم استخدام

مصفوفة مقارنة زوجية باستخدام مقياس Saaty المكون من تسعة مستويات لتحديد الأوزان النسبية. تم تطبيق حساب أوزان العوامل بعد تشكيل مصفوفة المقارنة الزوجية. تتضمن الخطوة التالية حساب نسبة الاتساق (CR)، والتي تُستخدم لقياس الاتساق بين آراء الخبراء.

تكشف نتائج الدراسة أن المناطق الملائمة للغاية للنمو الحضري في سيريمبان تصل إلى 48٪ من إجمالي مساحتها، بينما تشكل المناطق غير الملائمة والأقل ملاءمة 35٪. تؤكد هذه النتائج أن المناطق غير المناسبة والأقل ملاءمة مثل الغابات والأراضي الزراعية تغطي ما يقرب من نصف سيريمبان، مما يعني أن هذه التقنيات يمكن أن تساعد في إنقاذ النظام البيئي في المناطق الهامشية وكذلك خلق تنمية مستدامة في المستقبل.

الدراسة الثانية:

أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التخطيط المكاني بجامعة TU Dortmund درجة الدكتوراه في الهندسة بعنوان آثار التوسع الحضري على الأنماط المكانية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق شبه الحضرية: دراسة حالة لمدينة أصفهان، إيران من اعداد الطالب نسيم حيدر نجاد 2018.

على الرغم من أن المناطق الحضرية تغطي جزءًا صغيرًا جدًا من سطح الأرض في العالم، فقد أدى التوسع الحضري السريع إلى تغيير المشهد بشكل كبير وشكل آثارًا بيئية واجتماعية هائلة، هذه الآثار مهمة جدًا للدراسة بشكل أساسي في المناطق المتغيرة بسرعة مثل المستوطنات الحضرية في البلدان النامية.

على مدى العقود الماضية، ركزت العديد من الدراسات على مجال التوسع الحضري، ومع ذلك، فإن الآثار المترتبة على هذا التوسع الحضري السريع لم يتم تحليلها بشكل كافٍ.

على الرغم من أن معظم البلدان المتقدمة لديها معلومات شاملة عن غطاء الأراضي، فإن النقص النسبي في مجموعات البيانات الجغرافية المكانية يمثل مشكلة خطيرة وحقيقية في البلدان النامية.

علاوة على ذلك، يجب وضع هذا في عين الاعتبار حيث يعاني تحليل التوسع الحضري من نقص عام في معرفة وفهم العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية، فإن الهدف الرئيسي من الأطروحة هو تطوير منهجية فعالة لتحديد ومعالجة الأنماط المكانية والاجتماعية والاقتصادية الهامة لدعم الإدارة الفعالة وتخطيط البرامج نحو تنمية حضرية مستدامة، تم تقديم مدينة أصفهان في إيران كدراسة حالة.

من أجل تحقيق هذا الهدف، من الضروري تحديد الديناميكيات المكانية والزمانية للتوسع الحضري والتي تتطلب غالباً تحليلاً مكانياً. مزيج من بيانات الاستشعار عن بعد (RS) وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) يمكن أن توفر وسيلة مناسبة بشكل بارز لتقييم التخطيط الحضري.

من الناحية المنهجية، اقترحت الدراسة اعتماد نموذج بحث يدمج مؤشرات الطيفية الكاملة بالفرق الطبيعي المعدل (MNDWI)، ودليل الغطاء النباتي المعدل للترربة (SAVI)، والفهرس الحضري (UI)) ونهج التصنيف. تم اقتراح هذه الطريقة لتحديد سبعة نطاقات من صورة القمر الصناعي لاندسات أصلية إلى ثلاثة نطاقات موضوعية المنحى. كانت الخطوة التالية هي تحليل نمو نسبة التوسع في أصفهان بين عامي 1990 و2010. تم تطبيق مؤشرين رئيسيين لتحديد التوسع الحضري، بما في ذلك مؤشر تمايز التوسع الحضري (UEDII) ومؤشر كثافة التوسع الحضري (UEII). علاوة على ذلك، تم تطوير مجموعة من المقاييس المكانية لتحديد الأنماط المكانية الحضرية. كما طورت الدراسة مجموعة أساسية من المتغيرات الكمية لوصف الشكل الاجتماعي والاقتصادي. تم تطوير ثلاثة متغيرات كمية لقياس ثلاثة أبعاد للأنماط الاجتماعية والاقتصادية: شدة النشاط البدني، ودرجة توزيع الأنشطة بالتساوي، ومدى تجمع المناطق الفرعية عالية الكثافة.

تشير النتائج إلى أن مدينة أصفهان اتسمت بالتوسع العمراني السريع الكبير، خلال العقد الأول. حيث يوضح تحليل الأنماط المكانية أن المدينة شهدت نمطاً تجميعياً هائلاً في المناطق المركزية، ونمط قفزات في المناطق شبه الحضرية، فضلاً عن النمط العقدي والخطي في المناطق الوسطى من مدينة أصفهان خلال الفترة المدروسة. من خلال اعتماد التدابير الاجتماعية والاقتصادية، تم التأكيد على أن الامتداد المحلي (الانقطاع والتنمية الشريطية) كان من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية السائدة لمدينة أصفهان على مدى 20 عاماً، بمعنى آخر، تم تأكيد النمط المترامي الأطراف (القائم على الوظيفة وكثافة السكان) من خلال القيمة المنخفضة للكثافة ومعامل موران، فضلاً عن الدرجة العالية لمعامل جيني.

تم اقتراح الانحدار الموزون جغرافياً (GWR) لاستكشاف آثار التوسع الحضري على الأنماط المكانية، تشير النتائج التي تم الحصول عليها من GWR إلى أن أنماط التوسع العمراني قد تأثرت بتكثيف التوسع الحضري في مدينة أصفهان. في المقابل، كان للتوسع الحضري علاقة إيجابية مهمة مع نمط التجميع في المناطق الوسطى من المدينة. علاوة على ذلك، لدراسة آثار التوسع الحضري على الأنماط الاجتماعية والاقتصادية، تم تطبيق ارتباط بيرسون. وأظهرت النتائج أن التوسع في المناطق الحضرية في أصفهان أدى إلى انخفاض كثافة السكان والعمالة، وزيادة التركيز في بعض

المناطق، وانخفاض التكتل. بشكل عام، تظهر نتيجتان تم الحصول عليهما أن المدينة شهدت نمطاً مترامي الأطراف على مدار 20 عاماً.

إن جعل مدننا أكثر متعة للعيش فيها هي إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي يتم تنفيذها كجزء من سياسة البيئة الوطنية، والتي تعطي الأولوية للحفاظ على التوازن بين التوسع الحضري وحماية البيئة والمواقع الطبيعية. في حالة مدينة أصفهان، إذا استمر التوسع الحالي في المستقبل، يمكن أن تتطور المناطق الحضرية الجديدة في المناطق الهامشية والريفية، وبالتالي يصبح الصراع بين التوسع الحضري السريع وموارد الأراضي المحدودة أكثر وضوحاً.

الدراسة الثالثة:

بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة دراسة تحليلية لتوسع مدينة السليمانية وحضرنة القرى المجاورة للباحثة بشرى عبد الرحيم ياس.

بتوسيع حدود المخطط الاساس لمدينة السليمانية وضم (76) قرية بصفات ريفية وحضرنتها قسراً" برزت المشكلة في النقص بالمفاهيم المعرفية في التعامل مع هذه القرى ودمجها بالبيئة الحضرية فافتراض البحث بانه يمكن تحقيق العلاقة بالتكاملية التدريجية بين المناطق المنضمة للتوسع الحضري في مدينة السليمانية أسلوب الحضرنه ومناطق الاستعمالات الحضرية القائمة في المدينة عبر احد اساليب عمليتي الاندماج والتفاعل المكاني ضمن التوسع الحضري للمدينة بهدف دراسة خصائص هذه القرى العمرانية والاقتصادية والبيئية وتكوين قاعدة بيانات لرسم صورة لمستقبل العلاقة بين هذه القرى وبينها وبين المدينة الام ضمن المخطط الاساس، واتبع البحث منهج البحث العلمي التجريبي بطريقتيه الاستقرائية والاستنباطية من خلال تناول المدينة ونظامها الحضري وعلاقتها بمحيطها وعرض لأهم الاستراتيجيات والسياسات للتحكم بتوسع المدن باتجاه الاطراف واهم التجارب في مجال التعامل مع القرى المجاورة لغرض رسم رؤية مستقبلية للتعامل مع المناطق خارج المدينة. تم اختيار ثلاث قرى ضمن تجمع يقع في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة السليمانية (كندة سورة وكناني كوما وخليفاوا) كمنطقة للدراسة ومن ثم وضع ثلاثة بدائل على اساس حجم المنطقة والمشكلة القائمة والمرجعية وتطويرها مجالها الفكرية في تحقيق الاندماج وسهولة الوصول والتكامل الاقتصادي التدريجي وهي تجميع القرى والثاني دمجها وتطورها كحي سكني وباستخدام اسلوب التحليل الشبكي وبرنامج الـsuper décision اختير البديل الثالث وهو الاستثمار في مجال الاسكان وانشاء قرية حضرية كبديل أفضل يحقق فرضية البحث واهدافه. تفنقر منطقة الدراسة الى الخدمات بصورة عامة وغياب التواصل العمراني بين القرى برغم من قرب المسافة وان البديل

الأفضل الذي يناسب الحالة الدراسية هو البديل الثالث (الاستثمار في مجال الإسكان-إنشاء قرية حضرية-) والذي يحقق فرضية البحث وأهدافه المحددة. من الضروري الحد من ظاهرة التوسع الأفقي والتي دائماً تكون على حساب الأراضي الزراعية واتباع مسارات فكرية أخرى للتعامل مع حالة توسع المدن مستقبلاً وإعادة هيكلة الحيز المكاني بين مدينة السليمانية ومحيطها.

الدراسة الرابعة:

أطروحة دكتوراه التوجهات التخطيطية للتوسعات الحضرية للمدن الكبرى بدائل أعداد المخطط الأساس لمدينة بغداد للطالب: نبيل طه إسماعيل جامعة بغداد 2015.

المدينة كيان حيوي يحتوي على مجموعة من المنظومات المترابطة والمتكاملة من أجل تحسين نوعية الحياة للسكان، وبالتالي فهي نقطة جذب يترتب عليها توسع حضري في عدة اتجاهات منها الأفقية، العمودية، ضمن الهيكل العمراني، وخارج المخطط الأساس (مدن توابع، أقطاب نمو).

مدينة بغداد توسعت وبشكل كبير منذ تأسيس الدولة العراقية نتيجة لدورها التاريخي والحضاري، ووضعت مخططات أساسية ودراسات تخطيطية عديدة لاستيعاب أعداد السكان المتزايدة وما يترتب على هذه الزيادات المتلاحقة من مشاكل ومخالفات وتجاوزات حضرية وإقليمية لمدينة بغداد.

مشكلة البحث: تعاني مدينة بغداد من توسع حضري دائم، وتأخذ عادة الاتجاه الأفقي في التوسع الحضري لها، هذا التوسع أفرز العديد من المشكلات الحضرية في أبعادها البيئية، والاقتصادية، والعمرانية والاجتماعية.

يهدف هذا البحث: تقديم توجهات تخطيطية لتوسع مدينة بغداد وإيجاد البديل الأفضل لتوسع المدينة، عند أعداد، أو تحديث المخططات الأساسية للمدينة، تمكن من حل المشكلات الحضرية بكافة أبعادها عن طريق أعداد بدائل تخطيطية للتوسع الحضري لمدينة بغداد.

فرضية البحث: التوسع العمودي بما يتطلبه من إعادة هيكلة المدينة وتنظيمها الداخلي فضلاً عن التوسع الأفقي يطرح بدائل يمكن من خلالها حل المشاكل الحضرية التي تعاني منها مدينة بغداد.

اعتمدت البدائل التخطيطية المقترحة للتوسع الحضري لمدينة بغداد 2035، على مرجعيات واضحة متمثلة بالدستور العراقي الجديد والدراسات التخطيطية لتوسع مدينة بغداد 2030، فضلاً عن الدراسة التخطيطية (JCCF) اقترحت الدراسة ثلاثة بدائل تخطيطية لتوسع مدينة بغداد:

البديل الاول (بغداد عاصمة اتحادية) بسيناريوهين اثنين: الأول (عاصمة اتحادية في مركز مدينة بغداد) مع تحديد الهيكل العمراني بشكل مثنى لمنع الزحف العمراني المستقبلي، الثاني (انشاء عاصمة اتحادية جديدة خارج المخطط الاساس) ويتحول مركز المدينة الى مركز تراثي وسياحي وثقافي وخدمي وترحل منها جميع الاستعمالات الحكومية. واستوعب البديل الاول السكان المستقبلي من خلال التكتيف الحضري للنسيج الحضري القائم مع مجمعات سكنية عمودية بكثافة عالية.

البديل الثاني (اعادة هيكلة مدينة بغداد) بسيناريوهات اثنين: الأول (اعادة هيكلة مدينة بغداد مع توسع بمحاور حضرية) ركز هذا السيناريو على التوسع بشكل اربعة محاور حضرية تنتهي بمدن صغيرة يتم تفعيلها مع محاورها المقترحة التي ترتبط بمدينة بغداد لتستوعب السكان في هذه المحاور الحضرية بكثافة سكنية منخفضة. اما السيناريو الثاني (اعادة هيكلة مدينة بغداد مع انتشار حضري لمدن التوابع) يتم تنمية (03) مدن قائمة تابعة وانشاء مدينتين جديدتين تابعة لمدينة بغداد مع مجمع بسمه السكني.

وتعامل البديل الثاني في استيعاب الفائض السكاني من خلال البعد الاقليمي المتمثل بالمحاور الحضرية ومدن التوابع، والبعد الحضري من خلال المجمعات السكنية العمودية بكثافة سكنية متوسطة والتأكيد على مركز واحد للمدينة.

البديل الثالث (تنمية المدينة القائمة والحافات) اعادة تنظيم استعمالات الارض واستحداث (03) مراكز ثانوية خدمية وجعل مركز المدينة منطقة حفاظ للموروث الحضاري مع زيادة المناطق المفتوحة والخضراء والتأكيد على حافة المدينة وتطوير الحزام الأخضر واستيعاب الفائض السكاني بمجمعات سكنية عمودية متوسطة الكثافة مع التكتيف الحضري للنسيج القائم.

في عملية المفاضلة بين هذه البدائل وعلى ضوء تحميل مؤشرات الرئيسة اعتماداً على عينة قسدية من ذوي الاختصاص تم اختيار البديل الثالث كأفضل بديل في وضع المخطط الاساس الجديد لمدينة بغداد.

وبعد التطرق لهذه الدراسات لنا أن نتساءل: كيف ساهمت هذه الدراسات في بناء موضوع البحث الذي نحن بصدد إعداده؟

لقد ساهمت هذه الدراسات في اثراء بحثنا وبلورته من جميع الجوانب خاصة الدراسة الأولى التي تناولت تحليل ملاءمة الأرض للنمو الحضري في سيريمبان ماليزيا، باستخدام عملية التسلسل الهرمي التحليلي المدمج في نظم المعلومات الجغرافية واعتمدت على مجموعة المؤشرات المحددة

سلفا من طرف الباحث دون الرجوع الى المحكمين وضبطها بطريقة دلفي التي يمكن في هذه الحالة ان تشوبها بعض النقائص، ولن يتفاعل معها صناع القرار لكونهم لم يشاركوا في تحديدها.

في الدراسة الثانية التي جاءت تحت عنوان آثار التوسع الحضري على الأنماط المكانية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق شبه الحضرية حيث ركزت الدراسة فقط على مؤشرين وهما الكثافة ونوعية العمل وهي لا تكفي لدراسة البدائل الصحيحة للتوسع.

الدراسة الثالثة حيث تطرقت الاطروحة الدكتوراه الموسومة دراسة تحليلية لتوسع مدينة السليمانية وحضرنة القرى المجاورة الى الجانب المفاهيمي لمصطلح الضواحي والقرى القريبة من المدينة وكذا استهلاك الأراضي على حساب الاراضي الزراعية والحد من التوسع الأفقي، لكنه لم يعتمد على طرق تكنولوجية لضبط التوسع العمراني.

الدراسة الرابعة اطروحة دكتوراه التوجهات التخطيطية للتوسعات الحضرية للمدن الكبرى بدائل اعداد المخطط الاساس لمدينة بغداد حيث تطرقت الى طرح ثلاث بدائل للتوسع العمراني مع تحديد البديل الأفضل وهو تنمية المدينة القائمة والحافات كأفضل بديل في وضع المخطط الاساس الجديد لمدينة بغداد على ضوء مجموعة من المؤشرات الرئيسية.

الفصل الأول: انعكاسات سياسة التهيئة العمرانية على إقليم المدينة.

تمهيد:

تعاني غالبية دول العالم من التحضر السريع وما يصاحبه من مشاكل عديدة نتيجة لغياب السياسات التنموية الإقليمية المتكاملة، التي من أبرزها مشاكل بيئية ومرورية واجتماعية وسكنية واختلال التوازن الإقليمي داخل الدولة، لذا كان لا بد من تنمية إقليم المدينة ما يسمح بخلق توازنات وظيفية ومجالية لما يحيطها من التجمعات الريفية او الحضرية او الاثنيين معا، تؤدي الى نشوء اماكن تتسم بحياة هجينة تمتزج فيها بينات عمرانية مختلفة.

ويؤدي المخطط الإقليمي، بوصفه منهجا علميا لفعل التخطيط، دور الموجه والمحدد للمخططات التنظيمية التي تقع ضمن اقليمه، وذلك من خلال محاور أساسية والثانوية التي ينبغي التعامل معها واحترامها ضمن أنطقة المخططات التنظيمية التي تمر بها.

في هذا الفصل تم التطرق الى مختلف المفاهيم المتعلقة بإقليم المدينة، أهمية التخطيط الإقليمي من أجل تنمية أفضل للمدينة، وأخيرا سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر واهم الأدوات التخطيطية المعتمدة والمشاكل المطروحة في عملية التطبيق.

1 تعريف الدينامية الحضرية:

هي كل التحولات السلبية والإيجابية، الأفقية والعمودية في نسيج حضري معين، والتي تؤدي الى تغير المجال من شكل وبنية ووظيفة كان عليها الى شكل وبنية ووظيفة على شاكلة أخرى، فهي تطور بنيوي للمكونات الجامدة للمجال الحضري، والدينامية الحضرية هي جزء من الدينامية المجالية التي تعني التحول في البعد المجالي، والتي يحركها تفاعل شبكة من التيارات تحت تأثير عدة فاعلين، وفق نسق سوسيو-مجالى مقعد ومتراتب داخل نظام ينطوي على قوى داخلية و خارجية، تساهم في التحول السريع للمجال الحضري. ويؤكد الأستاذ خالد الامراني بأنها سيرورة واضحة للتطور الداخلي والخارجي للمجال الحضري، تشمل الديمغرافيا، الوظائف، والمجال وتقود الى التوسع العمراني، وامتداده وانتشاره وأحيانا الى تمدين الاحواز. وتتمثل مظاهرها في تحول المشاهد الحضرية، وما تطرحه من مشاكل بيئية. فكل المؤلفات التي تناولت مفهوم الدينامية الحضرية تؤكد البعد الزمني والاستمرارية التاريخية في التحولات التي يعرفها المشهد الحضري مجاليا، واقتصاديا، واجتماعيا، وتؤكد أن وقع الدينامية يستمر بالتأثير بشكل قوي في المناطق شبه الحضرية والهوامش. (CHALINE، 1980)

ولا يمكن تحديد مفهوم الدينامية الحضرية الذي يتبين أنه تلك العلاقات التفاعلية تؤدي الى حركية السكان الأنشطة وتساهم في نمو المجال الحضري، الا بتحديد المفاهيم التي تحمل في مضمونها دلالات التحول، أبرزها: التوسع العمراني، الامتداد الحضري، والمناطق شبه الحضرية الذي يساهم في انتاج مجال ثالث يجمع بين خصائص الريف والحضر، وهو مفهوم تناولته مقاربات مختلفة تجمع في معظمها على التحفظ على هذا المفهوم لأنه يتقاطع أو يتطابق مع مفاهيم أخرى لها نفس لدلالة في الحقل الإقليمي والجغرافي منها : مدن التوابع، اطراف المدن، الهوامش، الضواحي.

2 تعريف اقليم المدينة.

اختلفت البحوث والدراسات حول تعريف اقليم المدينة اختلاف الاختصاصات والاهداف، ومن هذه التعاريف: الإقليم هو الحيز أو المكان الذي يتميز بخصائص جغرافية أو هيكلية متشابهة أو بخصائص وظيفية أو يواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية متشابهة. "فالإقليم بمفهومه الشامل هو حيز مكاني مترامي الأطراف ذو حدود واضحة سواء كانت طبيعية أو من صنع البشر يتوافر به قدر كبير من الخصائص البيئية والطبيعية المشتركة كما يتواجد به مجموعات اجتماعية متجانسة وأنشطة اقتصادية متكاملة تسكن مجموعة من التجمعات العمرانية ذات الأحجام المختلفة وتربطها مجموعة من العلاقات المتبادلة ويتم تحديد الإقليم حسب الهدف الاقتصادي منه والهدف من إيجاده ويتم نتيجة دراسات للوضع الراهن كما يجب أن يكون لكل إقليم صفة مميزة. (شفق، 2002)

3 أهداف التخطيط الإقليمي وأهميته:

ان التخطيط الإقليمي هو وسيلة لتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة ولا يمكن تحقيق التخطيط الإقليمي بدون تحديد رؤية الهدف كما تختلف هذه الأهداف في ضوء اتساع المجال المكاني سواء محلياً أم إقليمياً ثانوياً أو إقليمياً كبيراً فهو استجابة ضرورية لمتطلبات واقع معين بهدف خلق أفضل عملية للتطور في أي مجال مكاني وضماناً أكثر لمعالجة المشاكل السكانية خلال ذلك الواقع المحدد زمانياً ومكانياً كما تختلف أهداف التخطيط الإقليمي في الأهمية من إقليم لآخر. (صارم، 1983)

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تشغيل واستخدام كل إمكانيات الإقليم ضمن إطاره العمراني الذي يساعده على تأدية دوره في المجتمع من خلال حصره لتلك الإمكانيات بما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان. (صارم، 1983)

وبحسب واقع الإقليم يمكن تحديد أهداف العمل التخطيطي بما يلي:

- زيادة الناتج الإقليمي وهو من أهم الأهداف التخطيط الإقليمي إذ يساعد تحقيق هذا الهدف على زيادة مساهمة الإقليم في الناتج القومي كما يساعد على رفع مستوى معيشة سكان الإقليم والحد من التفاوت بين الأقاليم. (مسلم، 1981)
- تحقيق أكبر زيادة ممكنة في فرص العمل بالإقليم وهذه الهدف يعتبر من أهم أهداف الكثير من الخطط الإقليمية وتتطلب السياسة الإقليمية الفعالة أن توقف هجرة سكان الأقاليم الأخرى وذلك بخلق فرص عمل كافية لتشغيل الأيدي العاملة الإقليمية. (مسلم، 1981)
- الحد من المشاكل التي تعاني منها المراكز الحضرية الكبيرة حاليا كمشكلات النقل والمواصلات وتلوث البيئة والضغط السكاني.
- يساهم في خلق التوازن بين مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم القطر كافة من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.
- إزالة الفوارق أو تخفيفها بين الريف المدينة وتخفيف الهجرة إلى المدن عن طريق زيادة فرص للعمل كافية لتشغيل الأيدي العاملة الإقليمية داخل الإقليم مع مراعاة إمكانيات كل إقليم.
- التوازن الإنمائي على المستويين الإقليمي والقومي وبين الريف والمدينة بما يحق التكامل الوظيفي لكل منها.
- المحافظة على الموروث الإنتاجي والعمراني وإعادة تطويرهما وتأصيلهما وفقا للنظم و العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة أو التي ينشدها السكان في الإقليم ولتؤدي دورها في ضمان معالم السكان.
- المحافظة على الموارد الطبيعية وتخطيط استغلالها وتطوير البيئة لتتماشى مع مطالب و احتياجات المجتمع. (صارم، 1983)
- التوزيع الجغرافي المتوازن لمختلف الأنشطة وإمكانات الإقليم بدون هدر أو تجميد تلك الإمكانيات بما يحقق إنتاجية أفضل للنشاطات المختلفة دون المساس بتوازن الحالة التخطيطية العامة لعلاقة الإقليم بالأقاليم المجاورة أو العلاقات الإقليمية الوطنية الشاملة.
- وضع استراتيجية للتطور الاقتصادي: خطط التصنيع - خطط الزراعة - استثمار الموارد الطبيعية.
- وضع استراتيجية للتطور الاجتماعي: التطور الصحي والتعليمي.
- إجراء تنسيق جغرافي واقتصادي وزمني بين استثمارات القطاعات المختلفة والعمل على تنمية أقاليم القطر والموازنة بين مستويات تطورها اقتصاديا واجتماعيا.

- يتيح التخطيط الإقليمي لعموم السكان المساهمة الفعالة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الاقتصادية على مستويات الإقليم وبذلك يحقق دوره في ردم الهوة بين المصالح الفردية من خلال توحيدها في إطار عام يضمن مصالح الجميع.

- تبرز أهمية التخطيط الإقليمي في تحقيق الأمن القومي والدفاعي للدول من خلال توزيع المشاريع الصناعية والمشروعات الاقتصادية الأخرى من خلال عدم تكتل الأنشطة في تجمع إقليمي واحد وذلك لعدم استهدافها ومحاصرتها وقت الأزمات .

- كم أن الربط بين إمكانات الإقليم والأماكن الاقتصادية فيه وبين إطاره العمراني يساعده على تأدية دوره في المجتمع وذلك لانعكاسه على أوجه النشاط العمراني وعلى مدى ما يمكن تحقيقه من السياسات الموضوعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

- فالتخطيط السليم يجب أن يستقى من واقع المنطقة وظروفها ومشاكلها واحتياجاتها معتمدا على الموارد والإمكانات بالإضافة إلى أجهزة تخطيط إقليمية تقوم هذه الدراسة وتتعامل مع واقع الإقليم لتحقيق التنمية الإقليمية في إطار الخطة القومية

- غالباً ما تختلف المواقع والأماكن من حيث قدرتها على النمو وطبيعة مواردها الاقتصادية ولذلك فإنه من الملاحظ نمو بعض الأقاليم سريعاً بينما بعضها الآخر ينمو ببطء ولكن هذا لا يعني ضرورة مساواة كافة الأقاليم بالاستثمارات التي تخصصها الدولة وإنما يتضمن ناحيتين على قدر كبير من الأهمية:

- تحديد طبيعة الاختلال الإقليمي و من ثم علاجه في إطار الخطة الوطنية في الأجل القصير.
- توجيه الاستثمارات نحو المناطق ذات الطاقات الإنتاجية الكامنة و بعث الروح الإنتاجية في بعض المواقع أو الأقاليم التي يتسم سكانها بطاقة إنتاجية كامنة و لم تستغل بعد و مثال ذلك سكان بعض المناطق النائية الذين لا يعملون سوى ساعات محددة و دون طاقتهم الإنتاجية.
من هنا كان مطلب التوازن الإقليمي قضية وطنية يجب النظر إليها من خلال العنصر الإنساني.
و في كل الحالات فعند اختيار المواقع و الأماكن أو الأقاليم التي ترفع معدل النمو العام يجب أن تخضع لاعتبارات تحقيق التوازن الإقليمي.

4 الوظيفة الإقليمية للمدينة

إن مبرر وجود المدينة ليس موضعياً، وأنها لا يمكن أن تعيش في " فراغ" فالمدن لا تظهر من نفسها، بل يقيمها الريف لتقوم بأعمال لا بد أن تؤدي في أماكن مركزية كما قال جفرسون .

فجوهر فكرة المدينة هو أنها منطقة تابعة، والأصل في وظيفتها هو الجانب أو العنصر الإقليمي. ومن هنا يكون فهم المدينة ناقصا إلا إذا درسنا الإقليمية مع ريفها المحيط. فهناك تفاعل وثيق بين المدينة وريفها يتكون من مجموعة من الأفعال وردود الأفعال المتبادلة تنتهي في الواقع بخلق مركب إقليمي متميز بكل معنى الكلمة. وهذه العلاقة الجوهرية تاريخية، ولكنها تطورت على مر العصور. (جمال، 1977) يمكن أن نقسم علاقات المدينة والريف إلى الأقسام الرئيسية التالية:

● العلاقات الإدارية والثقافية * العلاقات السكانية

لقد أدى ذلك إلى تحول المراكز الحضرية إلى مراكز إقليمية للنشاطات الإنسانية وعامل مهم في تكامل واندماج وتنظيم المجتمعات. إن حجم المدينة من حيث المساحة وعدد السكان هو الذي يحدد دورها الإقليمي، فالمدينة توفر الخدمات لسكانها وكذلك للمحيط والإقليم حولها، وكلما زاد حجم المدينة زاد حجم الخدمات التي تقدمها سواء كانت تعليمية أو صحية أو ثقافية أو ترفيهية، وكذلك النشاطات الاقتصادية كالصناعة والتجارة وذلك لكامل إقليم المدينة.

إن هذه النشاطات المتنوعة تجعل إقليم المدينة مركزا للحركة والعمل لسكان المدينة والقاطنين حولها ويجعل العلاقة التبادلية بين المدينة والريف ذات خصائص وسمات مميزة يؤثر كل منهما على الآخر ومن أهم هذه السمات:

- توفر المدينة الخدمات والبضائع لسكان الريف.
- توفر المدينة سوق عمالة لأبناء الريف.
- تؤثر المدينة على نوعية الزراعة في الريف وذلك لأن الريف يبيع منتوجه على المدينة سواء للاستهلاك أو التصنيع
- تشكل المدينة مركز جذب لسكان الأرياف للسكن والمعيشة.
- تعمل المدينة على توسيع شبكات الطرق والبنية التحتية باتجاه الريف من أجل تسهيل حركة الأفراد والبضائع.

5 عوامل تركيب إقليم المدينة

نقصد بعوامل تركيب الإقليم القوة المحركة التي تؤثر تأثيرا جوهريا في عملية تشكيل وتطور الإقليم وأدائه الوظيفي وفي بنيته، فمن الضروري اذن التمييز بين عوامل نشوء الإقليم وعوامل تشكيله وتطوره وتوظيفه. وقد حدد الباحثون العوامل المشكلة للإقليم على النحو التالي:

- مستوى تطور التقسيم الجغرافي للعمل.
- العوامل الجغرافية الطبيعية) توفر الموارد الطبيعية الضرورية وتوفر ظروف استغلالها.
- توفر الموارد البشرية التي تمتلك الخبرات والتأهيل المناسبين.
- مستوى تطور البنية التحتية المادية والتقنية والتجهيز التقني للعمل.
- مستوى التحضر والبنية التحتية الاجتماعية (المدارس، المستشفيات).
- الموقع الجغرافي.

يتكون إقليم المدينة من عدة طبقات ذات حدود مختلفة ومتفاوتة امتدادا واتجاها، حيث تمثل كل من هذه الطبقات علاقة محددة بين المدينة والريف، إن التفاوت في حدود الطبقات سببه الاختلاف في مستوى الخدمات والعلاقات التي توفرها المدينة للريف وكذلك الاتجاه الذي تمتد وتنتشر فيه هذه الخدمات.

إن تفاوت مدى طبقات المدينة يؤدي إلى عدم وجود حدود واضحة للإقليم بل أن هذه الحدود تتفاوت وكذلك فإن شكل الإقليم يتفاوت أيضا وذلك حسب التضاريس الجغرافية وشبكات المواصلات والتداخل مع الأقاليم المجاورة.

6 أقسام إقليم المدينة:

لقد تم تقديم عدة نظريات لأقسام إقليم المدينة أهمها:

1.6 نظرية الحلقات الدائرية:

- **منطقة قلب المدينة:** وهي النواة التي تشمل المتاجر والمكاتب والبنوك وتسمى بالمنطقة المركزية للأعمال.
- **منطقة الانتقال:** وهي منطقة سكنية ذات مستويات مختلفة من الدخل العالي والمتوسط والمنخفض.
- **منطقة سكن العمال:** وهي مناطق شعبية ذات دخل منخفض.
- **منطقة المساكن الأفضل:** وتسكنها الفئات ذات الدخل المتوسط.
- **منطقة الضواحي البعيدة** وهي تقع على خطوط المواصلات الرئيسية وتسكنها الطبقات ذات الدخل المتوسط والعالي.

وعلى غرار هذه النظرية ظهرت نظريات للعالمين "شابو" و"فكتور جرون" حيث تم تقسيم المدينة كما يلي:

2.6 نظرية شابو:

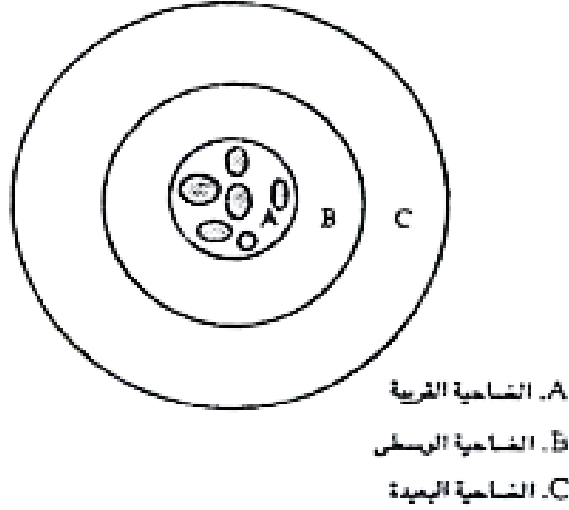
تتلخص هذه النظرية على أن توزيع استعمالات الأرض الحضرية على إقليم المدينة يكون على شكل حلقات مركزية دائرية تصل إلى ثلاث أنظمة رئيسة يشمل ما يأتي :

أ-الضاحية القريبة: وهي الضاحية التي تحيط بالمنطقة العمرانية، وتعد جزءا منها ولكنها تختلف عنها في كونها ذات كثافة عمرانيا وسكانيا منخفضة عمرانيا وسكانيا تفصل بينها فضاءات نطاق (A) .

ب-الضاحية الوسطى: وهي منطقة تجمعات سكانية تقع خارج المدينة، ولكنها تعتمد على المدينة من ناحية الخدمات المختلفة (نطاق B) .

ت-الضاحية البعيدة: وهي تجمعات تقع على مسافة بعيدة عن مركز المدينة وعلاقتها مع المدينة محددة جدا (نطاق C).

شكل رقم 1: نظرية شابو



المصدر: خلف الله حسين الديلمي ص 250

3.6 نظرية فيكتور جرون:

لقد أوضح فيكتور بنظرته عام 1964م طبيعية استعمالات الأرض الحضرية:

أ-مركز المدينة الكبير الرئيسي:

وهو عبارة عن منطقة الأعمال المركزية والتجارية وتتضمن النطاق A وهو من أكثر المناطق تركزا، حيث تتنوع به الأنشطة التجارية والحكومية والثقافية والسكنية.

ب-مراكز ثانوية:

وهي المنطقة التي تحيط بمركز المدينة وبالتالي تعتبر مراكز ثانوية فهي تحتوي على أنشطة ثانوية وحضارية مختلفة تقترب من المدينة نطاق

ث-إطار قلب المدينة:

وهذه المنطقة تحيط بالمراكز الثانوية حيث تتركز بعض الأنشطة في تلك المنطقة نطاق C

د-هي المناطق العمرانية الواقعة ضمن حدود المدينة والتي تتداخل فيها استعمالات متعددة مثل العمارات السكنية والمتاجر والمراكز الإدارية والثقافية وتسمى بالنطاق

ه-مناطق عمرانية خارج حدود المدينة وتتضمن الكثير من الخدمات ولكنها تقع خارج حدود

المدينة نطاق.

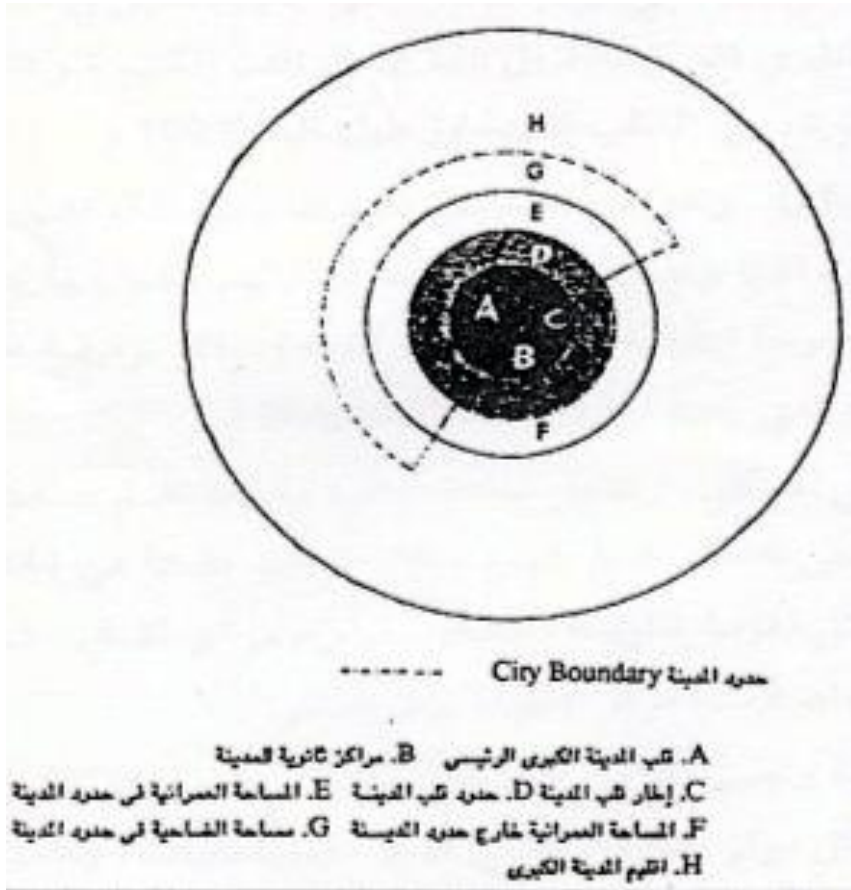
و-منطقة الضواحي:

وتستغل لبناء المساكن الراقية، حيث نجد فيها النمطين الريفي والحضري فهي مزيج من الخصائص الحضرية والريفية.

ز-إقليم المدينة:

وتشمل هذه المنطقة جميع المساحات خارج حدود المدينة وتعتمد اعتمادا كليا على المدينة في الحصول على الخدمات المختلفة

شكل رقم 2: نظرية فيكتور جرون



المصدر : خلف الله حسين الديلمي ص 260

شكل رقم 3: نظرية الدوائر المتراكزة



المصدر: كامل الميرياني، ص 130

4.6 نظرية القطاعات

تبنى هذه النظرية على أساس أن كل مستوى سكاني يتواجد في قطاع دائرة ممتد من مركز المدينة إلى أطرافها مع خطوط مواصلاتها ويتكون إقليم المدينة حسب هذه النظرية من خمسة قطاعات هي المنطقة المركزية بالأعمال التجارية: وهي منطقة المكاتب والمتاجر والبنوك..... الخ.

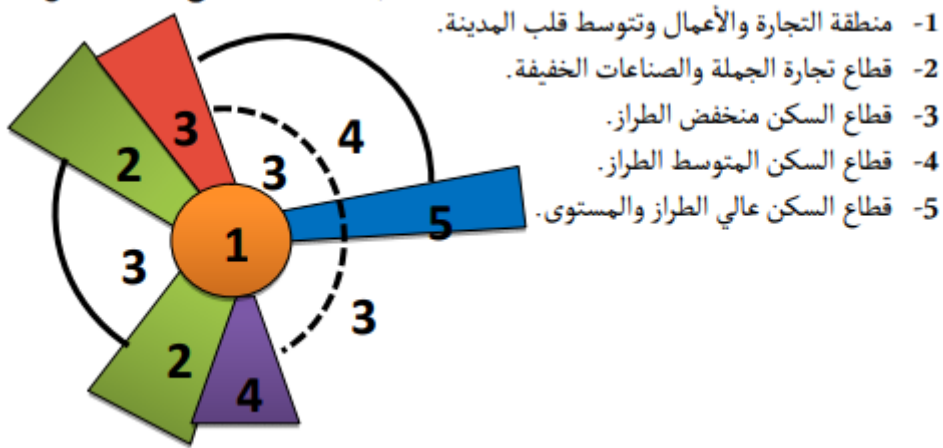
- منطقة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة: وتشمل مصانع الملابس والبضاعة والحرف الخفيفة ... الخ

- منطقة مساكن ذوي الدخل المنخفض: وتشمل العمارات السكنية ذات الدخل المنخفض والمساكن الشعبية ومساكن العمال.

- منطقة مساكن العمال ذوي الدخل المتوسط: حيث تسكن الطبقات متوسطة الدخل.

- منطقة مساكن ذوي الدخل المرتفع: وهي منطقة المساكن الفاخرة ذات الطابع الجمالي.

شكل رقم 4: نظرية القطاعات



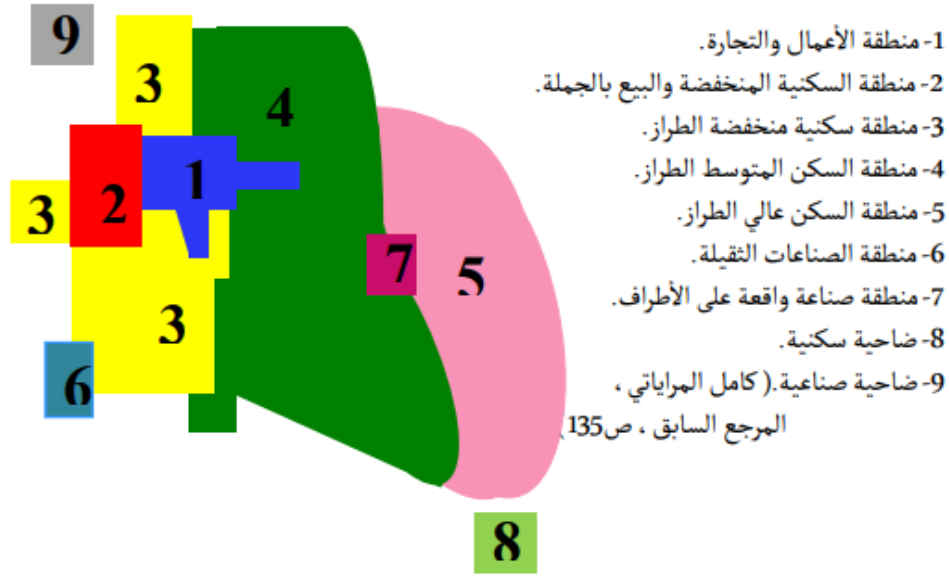
المصدر جودة حسنين جودة ص 154

5.6 نظرية المراكز المتعددة:

إن أساس هذه النظرية مبني على وجود مراكز متعددة مثل وجود منطقة مركزية للتجارة والأعمال ومراكز أسواق الجملة ومراكز الصناعة وأسواق الضواحي، وحسب هذه النظرية يتكون إقليم المدينة من تسعة مراكز هي:

- المنطقة المركزية للأعمال التجارية لمنطقة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة.
- منطقة مساكن ذوي الدخل المنخفض.
- منطقة مساكن العمال ذوي الدخل المتوسط.
- منطقة مساكن ذوي الدخل المرتفع.
- منطقة الصناعات الثقيلة.
- منطقة الأعمال والتجارة خارج المدينة.
- منطقة مساكن الضواحي.
- منطقة صناعات الضواحي.

شكل رقم 5: نموذج نظرية النوايا المتعددة

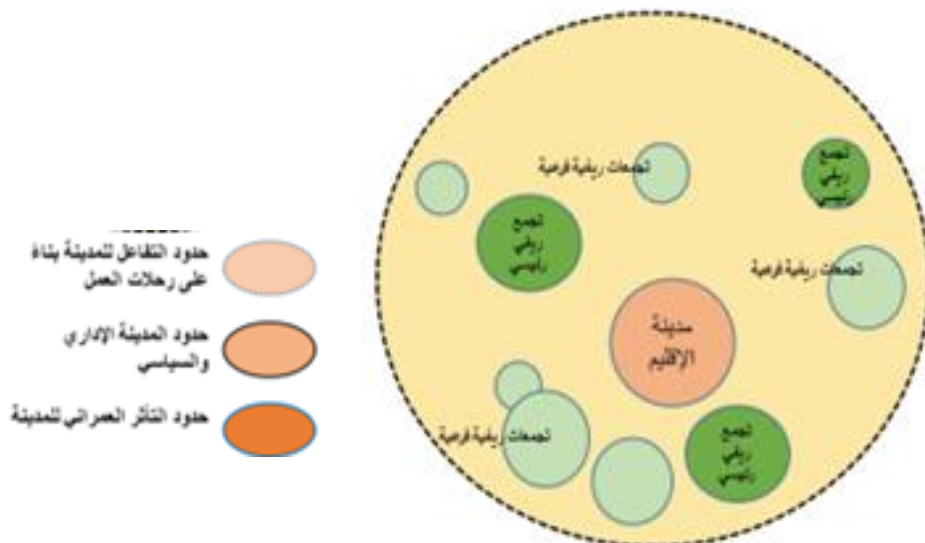


المصدر: كامل المراباتي ، ص 135

7 طبيعة علاقة المدينة بإقليمها :

تأخذ هذه العلاقات عدة مظاهر ويعد اتساع مجال نفوذ المدينة انعكاسا لشبكة النقل والمواصلات التي تربط المدينة والمراكز الحضرية في إقليمها وتحدد العلاقات بين المدينة وإقليمها حجم وشكل وحدود وبنية الإقليم، ويمكن إدراج هذه العلاقات بالشكل الآتي:

شكل رقم 6: حدود اقليم المدينة بناء على التعريف الإداري



المصدر: جمال باقر مطلق السعدي ص 90

8 أهمية تخطيط إقليم المدينة لتخفيف الضغط عنها.

المدينة تتكون من عدد من المراكز الحضرية أو المدن الصغيرة حولها وتتفصل عنها بمناطق فارغة خالية من السكان وتتدرج الكثافة من الداخل نحو الاطراف الإقليمية. (صالح، 1989)، ولا يقتصر تخطيط المدينة على تخطيط المنطقة المبنية من المدينة بل يمتد ليشمل الإقليم الذي تقع فيه المدينة ويعرف بالتخطيط الإقليمي للمدن Régional Town Planning فالمدينة ترتبط في عوامل قيامها ونموها بالمناطق المحيطة والمعتمدة عليها حيث أن أهمية المدينة من أهمية موقعها بالنسبة للإقليم والأقاليم المجاورة لها ومن أهمية ظهورها، ويقوم إقليم المدينة على أساس الترابط و التفاعل بين المدينة ذاتها و ما حولها حيث أن كثيراً من المدن عملت لها مخططات مستقلة عن أقاليمها كوحدة منفصلة و أهمل بالتالي ذلك النطاق المحيط بها و الذي تتأثر به و يتأثر بها من خلال ما يضم من أنشطة و تجمعات عمرانية تشكل نسيج المدينة و التي غالباً ما تكون المدينة الأم في إقليمها. (الدين ع، 1989)

وتختلف أسس تحديد إقليم المدينة على ثلاثة جوانب رئيسية وهي التسويق والمرور العابر والإدارة ويمكن اختيار أحد هذه الجوانب لتحديد الإقليم الوظيفي وذلك بطريقة إحصائية كما أن تفاعل هذه الجوانب الثلاثة معاً هو الذي يعطي الإقليم خصائصه وعلاقته المكانية كما أن حركة الناس بين أرجاء الإقليم ومركزه هي التي تميز هذا الإقليم بخصائص معينة والتي على أساسها يمكن تحديده عبر استعمال السكان لوسائل انتقال معينة ويتم حصرها برسم حدود مجال الحركة.

و يبرز تحديد إقليم المدينة على هذه النحو يبرز العلاقة المباشرة بين المدينة و الريف المحيط بها كعلاقة اتصال و ترابط تختلف عن التقسيمات الإدارية التي تحدها و تفصل بينها و من خلال ذلك يتم تحديد المشاكل الناجمة عن امتداد المدينة و تعديها على الأراضي الزراعية المجاورة و حركة عمال المدينة الذين يعملون فيها و يسكنون الريف المجاور، و هذه التغطية لإقليم المدينة الوظيفي توضح التركيب الحضري و أوجه النقص من تركيز السكان في بعض المناطق و التخلخل في المناطق الأخرى حيث لا يوجد تخديم مركزي حضاري للخدمات مما يسبب العزلة لهذه المناطق، كما يمكن تحديد إقليم المدينة بناء على أبعاد أحد أو مجموعة من المشاكل مثل استغلال المصادر المائية والأراضي الزراعية والغابات والأراضي الرعوية ومصادر الطاقة والمواصلات وهذا يعني أن الإقليم هو عبارة عن مجال حركة ونشاط والمطلوب هو ضبط الحركة وتنظيمها لاستغلال الموارد الإقليمية استغلالاً جيداً. (الدين ب.)

تتوضح العلاقة بين المدينة وإقليمها حسب نظرية المكان المركزي للاقتصادي الأمريكي والتر إيسارد (Walter Isard) بناء على الدراسات العلمية و النظرية حيث أن السكان يجتمعون حول المدينة المركزية و يقل عددهم كلما ابتعدنا عن المدينة المركزية باتجاه المدن المحيطة بالمدينة و التي تسمى المدن المساعدة كما أن الكثافة تقل في المدن البعيدة و تزداد في المدن القريبة من المدينة المركزية أي انه كلما زاد حجم المدينة زادت الكثافة السكانية كما أنها تتناسب مع حجم المكان المركزي و يظهر عدد من المدن و المراكز كلما ابتعدنا عن المكان المركزي للمدينة إلى أن يستقرب حوله كثافة سكانية عالية.

هناك عدة تقنيات مستعملة حالياً في تنظيم وتوجيه العلاقة بين المدينة والإقليم تؤثر على التوسع العمراني ومن هذه التقنيات:

- خطة عامة لإقليم المدينة.

- سياسات التطور العمراني.

- برنامج خدمات عامة لمنطقة المدينة الإقليمية.

- مشاركة مجتمع المدينة الإقليمية

9 سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر

هي فعل إرادي في المجال ينبنى على شروط معلومة أو متوقعة (معطيات الوسط الطبيعي، معطيات بشرية، معطيات اقتصادية) وترتبط بأهداف محددة ومعلنة وهي من هذا المنظور فعل غير حيادي إذ تعكس اختيارات التهيئة العمرانية تصورا مسبقا لملامح الاقتصاد والمجتمع الذي يزمع الطرف القائم على التهيئة تحقيقهما، ولا تكون هذه الاختيارات بالضرورة محل إجماع وهو ما يخلف صراعات بين الاطراف المعنية بهذه التهيئة) سلطة عمومية وطنية، محلية، مؤسسات اقتصادية، أفراد منظمات المجتمع المدني.

-هي مجموعة الاعمال المشكلة الرامية إلى توزيع وتنظيم السكان والانشطة والبنىات والتجهيزات ووسائل الاتصال على امتداد المجال.

-بوجه عام التهيئة الاقليمية تغطي مجموعة التدخلات العادية المطبقة في المجال السوسيوفيزيائي من أجل تحسين تنظيمه وتطوير وظيفته، تأخذ عدة أشكال في التدخل منها رد الاعتبار، التجديد، إعادة الهيكلة.

يعتبر المخطط الوطني للتهيئة العمرانية المادة الاساسية والخام المشكلة لهذا القانون، حيث يجسد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه على المدى الطويل، وذلك في آفاق 2010-2025 فطرح من خلاله ملفات متعلقة بالديمغرافية، الموارد الطبيعية، النشاطات الانتاجية، المنشآت القاعدية والبيئة، ويشكل الإطار الاستدلالي لتوزيع الاعمال التنموية وتوزيع أماكنها، فهو إذن بمثابة أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة

العمرانية، وبهذا فهو يدمج بصفة إلزامية الاهداف المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا العنصر سنتطرق الى عرض اهداف أدوات التهيئة العمرانية والتشريعات الجديدة على المستويات الوطنية، الجهوية والمحلية، من خلال الاعتماد على أهم القوانين التي تشكل مصادر التشريع في هذا المجال هي ثلاثة:

- قانون 87-03 بتاريخ 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية والمحاور الكبرى للتهيئة.
- قانون 90-29 تاريخ 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.
- قانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

تهدف القوانين إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي وتهدف إلى تحقيق وتجسيد ما يلي:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
- تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم دعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف.
- الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.
- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها.
- إعادة توازن البنية الحضرية ترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية الحواضر والمدن الكبرى.

- حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتهيئتها.
- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية الحماية والتمتين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

من خلال الأدوات التالية:

1.9 المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT):

هو المخطط يجسد الاختيارات المحددة لتهيئة المجال الوطني وتنظيمه على المدى الطويل، فهو أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، فهو يدمج بصفة إلزامية الأهداف المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويرتكز على عمل المنسق يشمل جميع قطاعات الدولة ومراعاة ضرورات التنمية الدائمة ومتطلبات التضامن الوطني وكذلك خصوصيات أقاليمها وعوائقها يحدد المخطط التوجيهات الآتية: (20-01، 2001)

إنّ هذا المخطط يحدّد المقاييس التالية وذلك اعتمادا على الأهداف الأساسية الموكلة إليه:

- الشغل العقلاني للمجال الوطني.
- وضع قنوات للهياكل القاعدية بصفة منسّقة وتعيين التجهيزات الكبرى.
- توزيع المخططات المعدة السكان، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تقييم الاستغلال العقلاني للموارد البشرية.
- حماية التراث الإيكولوجي والثقافي والتاريخي الوطني.

وفي هذا الصدد فإنه يحدد البرامج والنشاطات الكبرى بفترات زمنية تتناسب والمجال التخطيطي الوطني، ويحدد سلم الأولويات وتخصيص الموارد النادرة وغير القابلة للتجديد، كما يحدّد توجيهات التنمية والتهيئة على المستوى الجهوي.

2.9 المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT) :

هو أداة التطبيق المباشرة لتجسيد توجيهات المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT) ، حيث يتولّى في حدود مجاله شرح وتوضيح التوجيهات والمبادئ المقرّرة في الوطني، ويحدّد بنفس الإجراءات التي يحدّد بها SNAT ، ويتكفل بالتنمية الجهوية عاملا على تبسيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطة الوطنية قصد القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية، وتشجيع التنمية والتكامل ما بين الجهات.

ويعمل المخطط الجهوي على تنمية المجالات التالية:

- قواعد التنسيق الزمنية للتنمية.
- تحديد مساحات التعمير لمختلف التجمّعات الحضرية وتلك المتواجدة في الأراضي الخصبة.
- الصبغات المجالية الرئيسية وذلك حسب القيود الطبيعية، وكذا المحاور الإنمائية الهياكل القاعدية ومناطق الأنشطة الاقتصادية ومخططات استعمال الموارد الطبيعية.
- الأنشطة الواجب ترميتها لإعادة توازن الجهات.

3.9 المخطط الولائي للتهيئة: (PAW)

تبادر كل ولاية بإعداد مخططها المتميز للتهيئة بالتشاور مع المعنيين منهم الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للولاية ومختلف المجالس الشعبية وممثلي الجمعيات المهنية. يهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجيهات المعدة في المخططين وشرحها فيما يخص الإقليم الذي تتعلق به وإدخال التوجيهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهيكّل الولاية فهو يضبط على هذا النحو:

- 1- التوجيهات البلدية الرئيسية.
- 2- توجيهات التنمية والاعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن الضروري على مستوى توزيع الأنشطة وتوطين السكان بين مختلف المساحات المخططة ومختلف بلديات كل منها.
- 3- تنظيم الهياكل الأساسية ومناطق الأنشطة الاقتصادية أو الخاصة بالاستصلاح.
- 4- بنية التجمّعات الحضرية والريفية مع تحديد السلم التصاعدي العام وسائر العمران وذلك بالانسجام مع خيارات المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية.
- 5- التنظيم الإقليمي للولاية في شكل مساحات مخططة بين البلديات وفق كيانات جيو اقتصادية متجانسة من شأنه أن يدفع ميكانيزمات التضامن والتكامل التي هي أساس التنمية المحلية الفعلية والمنسجمة.

10 مراحل تطور السياسة العمرانية في الجزائر.

يظهر التعمير بالجزائر متأثرا بالتوجه الفرنسية في مجال التشريع باعتبارها ورثت عنه أكبر مساحة عمرانية، فقد عرفت الجزائر عدة مراحل، فتبنت عدة سياسات في مجال تهيئة الإقليم والتعمير من خلال اصدار مجموعة من القوانين لضبط التطور الحاصل في العمران.

ان سياسة تهيئة الإقليم والتعمير في الجزائر امتازت بضعف الإدارة وترددها في اتخاذ القرارات الصائبة والصارمة، مما نتج عنه الوضعية المتردية حاليا على مستوى كافة اقاليم الوطن، مما يتطلب في كل مرحلة إصلاحات واسعة وشاملة وذلك بوضع سياسة تهدف الى التحكم في المجال وشغله بطريقة عقلانية.

ان تحليل سياسة تهيئة الإقليم والتعمير في الجزائر والنصوص القانونية التي تنظمها يتطلب منا عرض المراحل التي مرت بها وتقييمها من خلال ثلاث مراحل:

أولا : تهيئة الإقليم و التعمير .

ثانيا : تهيئة الإقليم و التعمير بعد صدور قانون 20-01.

ثالثا: أدوات تهيئة الإقليم والتعمير وفق التوجهات الجديدة.

11 رهانات وأهداف التخطيط الحضري في الجزائر:

تعد فعالية التخطيط الحضري في الجزائر الإشكالية الجديدة للمدينة حاليا، اذ تعكس السنوات القليلة الماضية التوجه الجديد نحو الاهتمام بالبعد البيئي وتناسق المدينة وكل الإقليم التابع لها.

فحسب جون بور لاكاز هناك خمسة اهداف رئيسية للتخطيط الحضري: الأرض، السكن، تهيئة أماكن العمل، التجهيزات العمومية، الطرق والنقل العمومي، لكن مع التطور الحالي للمدن فقد اتسعت الأهداف والتحديات وكذا رهانات التخطيط الحضري والإقليمي.

أمام حقيقة المدينة الجزائرية و التي تعاني عدة صعوبات و مشاكل سببها المجال غير المنظم و مدن بدون هوية حضرية واضحة و تعاني عدة أزمات عمرانية و تعيش وضعية متناقضة، تبذل الحكومة مجهودات كبيرة من خلال تطبيق تشريعات تخص سياسة المدينة لتحسين نوعية الحياة فيها، و تأهيلها من خلال تهيئة المجالات و حماية المحيط البيئي و ضمان تسيير مستقبلي شامل للإقليم، حيث خصصت السلطات العمومية عدة مشاريع كبرى للمدينة و المجتمع الحضري، و تأهيل الفاعلين، و ذلك من اجل التحكم في الامتداد الحضري و مكافحة الزحف العمراني، بالتوجه نحو تهيئة المجالات المتدهورة، و كذا إعادة الهيكلة و بناء المدن.

انطلاقاً من هذا المبدأ، يظهر جلياً أهمية تحديد الرهانات خاصة في ما يتعلق بالدراسات التي حددت أهم التحديات و رهانات التخطيط في المدينة الجزائرية، حيث تمثل دراسة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT المرجعية الأولى في تحديد رهانات التنمية المستقبلية للمدينة و هي كالاتي:

- تسيير الموارد الطبيعية.
- ازمة الريف.
- الزمة المدينة.
- الانقسام المجالي
- التقهقر والتفكك السوسيو-اقتصادي.

وقد حدد المخطط وفق هذه التحديات أربع اهداف وطنية كبرى تتمثل في ما يلي:

- نحو تحقيق إقليم مستدام.
- خلق ديناميات التوازن المجالي.
- خلق شروط الجذب والقدرة التنافسية للمجالات.
- تحقيق الهوية المجالية.

إضافة الى الرهانات المحددة ضمن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية تم تحديد رهانات أخرى وضعت لمستقبل المدينة الجزائرية، ضمن تقرير مخطط التناسق الحضري SCU وهي كالاتي:

- خلق مناصب العمل.
- ترميم مركز المدينة وتنميته.
- تحسين نوعي لحياة المواطنين
- تعزيز وتحريك الدور الوظيفي للمدينة كراس للشبكة الحضرية للإقليم.
- ضمان أحسن صورة للمدينة واندماجها ضمن البيئة المحيطة.

نظراً لهذه الرهانات الوطنية وكذا تعقد المشاكل والتحديات المجالية المتعددة والمختلفة، فالمدينة الجزائرية بحاجة ماسة الى تحديث طرق ومناهج وكذا أدوات جديد للتخطيط الحضري مؤهلة لضمان التوازن الإقليمي.

خلاصة الفصل:

تعاني غالبية دول العالم من التحضر السريع وما يصاحبه من مشاكل عديدة نتيجة لغياب السياسات التنموية الإقليمية المتكاملة، التي من أبرزها مشاكل بيئية ومرورية واجتماعية وسكنية واختلال التوازن الإقليمي داخل الدولة.

وينبثق التخطيط الإقليمي من التخطيط القومي الشامل، الذي يحدد الخطوط العريضة التي توجه نحو الإقليم وتطوره اقتصادياً واجتماعياً خلال الفترة المحددة لتنفيذ المخطط. ويتم ذلك عن طريق الترابط والتكامل بين ما تسفر عنه دراسات للعديد من العناصر الأساسية الخاصة بكل إقليم كالبيئة الطبيعية ومصادر الطاقة والموارد البشرية وما إلى ذلك.

ان إقليم المدينة يلعب دوراً مهماً في تطور المدينة وتنميتها، وذلك لارتباط سكانه بخدماتها، ومما لا شك فيه أن تخطيط الإقليم له أهمية كبيرة لأنه يحدد الاحتياجات الراهنة والمستقبلية للتجمعات السكانية وتوسعاتها، في هذا الفصل تطرقنا الى عدة مفاهيم متعلقة بإقليم المدينة وتخطيطه وعلاقة المدينة بإقليمها وكذلك سياسة الجزائر في التهيئة الإقليمية وأسباب فشلها وأهم مراحل السياسة العمرانية في الجزائر وأهم رهانات وأهداف التخطيط الحضري في الجزائر من خلال التنمية المحلية وخلق ديناميكية للمدن الجزائرية.

الفصل الثاني: دراسة عامة عن التوسع العمراني وأنواعه

تمهيد:

إن العلاقة التي تربط ما بين الانسان والبيئة العمرانية هي علاقة مكتسبة وذات اهمية كبيرة لأنها توفر مقومات الراحة والامان من خلال بيئة السكن والعمل والترفيه والتي من شأنها ان ترفع كذلك من كفاءة الانسان في اداءه وتفكيره، يتطلب تنفيذ أدوات التخطيط الحضري اليوم، مراعاة جميع الجهات الفاعلة المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج المدينة، هذا الانتاج يرتبط ارتباطا وثيقا بحاجيات سكان المدينة من الخدمات التي تترجم فيما بعد الى توسع عمراني مادي له اشكاله وخصائصه.

ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة اصبحت تشغل تفكير الكثير من المخططين والمهندسين لكونها لها علاقة مباشرة بشغل الارض، حيث تعتبر الارض هي الاساس لأي عمل خاص بتطوير أو توسيع أو تخطيط حضري وأن استعمالات الارض هي المحور وحجر الزاوية في اي عملية توسع عمراني (سعد، 1999)

ومن أجل الولوج في هذه الظاهرة وفهمها كان لا بد لنا من التطرق الى مجموعة من المفاهيم التي تتطلب التطرق إلى مجموعة من البحوث والتقارير التي جانبت هذا المفهوم.

1 تعريف التوسع العمراني:

هناك تعريفات وأوصاف يقدمها العلماء أو المنظمات الغربية، وهي تختلف في الاختلافات الدقيقة التي يمكن العثور عليها فيما يتعلق بالشكل الحضري واستخدامات الأراضي والتأثيرات والكثافة. من حيث الشكل الحضري، فإن التوسع العمراني هو عكس فكرة المدينة المدمجة، مع خصائص التوسع التي تكون "مبعثرة" أو تنمية "قفزة". كما تم اعتبار الأشكال الحضرية الخطية، مثل تطوير الشريط على طول طرق النقل الرئيسية، بمثابة توسع.

العنصر الثاني من التعريف هو استخدام أنماط استخدام الأراضي لتحديد التوسع. يعتبر الفصل المكاني لاستخدامات الأراضي، والذي يعني أن الاستخدامات المختلفة للأراضي منفصلة عن قصد أو تقع على مسافة كبيرة من بعضها البعض، وهو الأكثر شيوعًا لتعريف التوسع. ومع ذلك، لا يمكن تحديد التوسع بوضوح بناءً على الشكل الحضري أو استخدام الأراضي فقط. (Siedentop, 2012)

و هو انتشار الأشكال العمرانية التي ترتبط مع المدينة من قبل، بحيث يجب أن تكون هناك استمرارية لكي نستطيع الحديث عن التوسع، و هو عملية مرتبطة للبحث اساسا مع الأشكال المادية للأجوبة المطروحة بالنسبة لمتطلبات الجديدة من مساحات السكن العمل، التجهيزات، الترفيه. . الخ ، و الهياكل من حيث البرمجة، التموضع والتنظيم.

لقد عرف (هربر و كوتمان) التوسع الحضري بعمليتين هما الانتشار والامتداد خارج حدود المدينة، أي توسع الهيكل الحضري للمدينة وانتشاره دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها تلك العملية.

2 مفهوم التوسع العمراني

يُشار الى مفهوم التوسع العمراني باعتباره توسع حاصل في مساحة المدينة خلف ما كانت عليه الاراضي قبل التوسع، ويتضمن هذا التوسع تغيير في نمط الاراضي التي تحيط بمركز المدينة والتي كانت تستخدم بشكل غير مدني او حتى بدون ان تستخدم، ثم تحولت بفعل التوسع العمراني الى جزء جوهري من التكتل العمراني، ولا بد من الاشارة الى ان التوسع العمراني قد يأتي دون حاجة، فقد تكون المدن المتوسعة تمتلك مساحات فارغة، ولكنها تلجأ الى التوسع على حساب اراضي اخرى نظر لعوامل كثيرة ومتعددة، وهذا النوع من التوسع يسمى بالتوسع الوهي او الزحف العمراني، وهو متغير لم يتطرق اليه بشكل مفصل من قبل الباحثين بل ادخل ضمن ابواب التوسع الحضري، فهو انتشار لأنماط واشكال التوسع العمراني والتي لها علاقة بتجمعات موجودة سابقا، ولا بد ان يكون هنالك عنصر الاستمرارية فيها كي نتحدث فيها عن مفهوم التوسع، فهو عملية السعي الى الحصول على اجوبة تتعلق بالأشكال المادية الموجودة على ارض الواقع والمطلوب تحويلها الى اماكن راحة مجهزة بخدمات مدنية موسعة.

من خلال ما سبق يمكن الاشارة الى التوسع العمراني باعتباره نوع من التمدد او الزحف او التوسع، وبغض النظر عن المسمى فهو يشير في طياته الى توسع مدينة ما، فضلا عن ضواحي هذه المدينة والمناطق التي تحيط بها، حيث من المأمّل ان تؤدي هذه الظاهرة الى تطوير المناطق الريفية التي تحيط بالمدن بشكل تدريجي، وتزداد كثافتها السكانية، كما تفيد هذه الظاهرة في تطوير كفاءة الخدمات للمدن المتوسعة وتطوير وسائل نقلها وخدماتها التعليمية والصحية والثقافية (Alsaedy، 2021) ان تطور المفاهيم التخطيطية انعكس في ان يتخذ التوسع العمراني نحو ابعاد و اتجاهات متعددة و مختلفة نتيجة لوجود محددات التوسع، و نقص في توفر الاراضي و ارتفاع اسعارها ، و التطور التقني و المعلوماتي في العالم، و ظهور افكار تخطيطية جديدة مثل المدن المستدامة و

الخضراء و المعلوماتية و الذكية و غيرها، مما أدى الى التوسع بكافة الاتجاهات و حتى التوسع تحت الارض و يشمل التوسع الحضري استعمالات الارض و الفعاليات ، و يزداد التوسع مع زيادة عدد السكان بكافة الاتجاهات التوسع بالمدينة .

ويجب القول ان المصطلح التوسع مرتبط كذلك بعدة مفاهيم من بينها:

1.2 التمدد العمراني (الانتشار العمراني):

لقد تعددت المصطلحات والمفاهيم التي تعبر على الأشكال الجديدة للنمو الحضري، لكن لا يزال الكثير منها يكتنفها بعض الغموض، فلا توجد تعريفات محددة تضبطها ومؤشرات دقيقة تقيسها. والتمدد الحضري "urbain Étalement" واحد من المصطلحات الدالة على التوجه الجديد في التحضر عالميا وبوتيرة أسرع في دول العالم النامي والجزائر. في معناه العام التمدد الحضري هو توسع مساحة تجمع سكاني على المجال المجاور له، ويعني كذلك التوسع الأفقي للمجال المبني للمدينة.

ويعرف كذلك الامتداد العمراني على انه حالة من التنمية الحضرية غير المسيطر عليها والتي ما تكون عادة على أطراف المدن ويكون معظم البناء فيها بشكل عشوائي ووفق كثافات منخفضة، مع عدم وجود منهجية لاستعمالات الارض الاقليمية. (R، 2006)

. يختلف مصطلح التمدد "étalement" عن مصطلح التوسع "extension" كون التوسع يعني "عملية زيادة أبعاد المجال ويعتبر بيار ميرلان "Merlin Pierre" "توسع المجال المبني هو النتيجة المنطقية لعملية التنمية العمرانية". أما التمدد فهو يؤثر لتراجع درجة شغل المجال الحضري من خلال "عملية الانتشار على المساحة بشكل سطحي"، ومن المؤشرات الدالة على التمدد ظاهرة النمو الديمغرافي الكبير الذي يكون في صالح الأطراف والضواحي على حساب المركز.

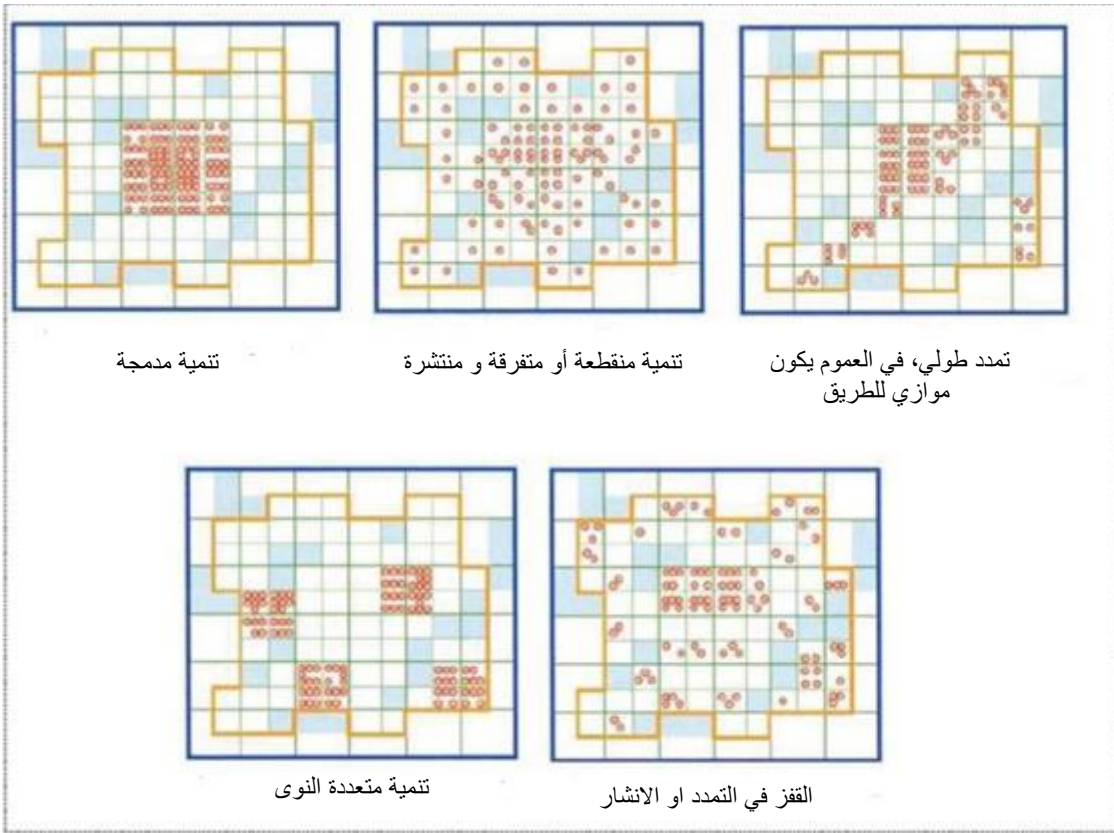
كذلك هو توسع مساحة تجمع سكاني في محيط المدينة، أي التوسع العمراني بشكل أفقي للمجال المبني على المجالات المحيطة بالمدينة، و هو حسب تقرير الوكالة الأوروبية للبيئة الصادر في نوفمبر من سنة 2006 هو مظهر جديد للتوسع يتميز بظهور ونمو مناطق سكنية غير مستمرة، و ذات كثافة سكانية منخفضة تنتشر في المناطق التي تحيط بالمدينة، و هي مناطق ذات طبيعة زراعية، يمكن اعتبار هذا التوسع غير المخطط له، و غير المهيأ بأنه شغل عشوائي للمجال (كبيش، 2010)، و هو أيضا مجموع الاستهلاكات العقارية المرتبطة بالبناء الجديد الذي يكتسي طابعا حضريا: السكن ، التجهيزات، التجارة، و أنشطة حرفية و صناعية، و لا يتضمن الاستهلاكات العقارية المرتبطة بالبنيات التحتية، بل مختلف استعمالات الأرض التي تخضع لرخصة البناء ... و امتداد السكن الذي

يعد جزءا من الامتداد الحضري المرتبط مباشرة بالمنشآت السكنية أصبح شكلا مهما من أشكال نمو المدن. (RHONEALPES، 2002)

2.2 تعريف التمدد وارتباطه بكلمة انتشار

الذي هو مفهوم تخطيطي شائع كثيرا نتيجة لاعتماده كبديل للتخطيط ولا سيما في دول مثل أمريكا، لظهور مشاكل تخطيطية متعددة.

شكل رقم 7: اشكال التمدد العمراني



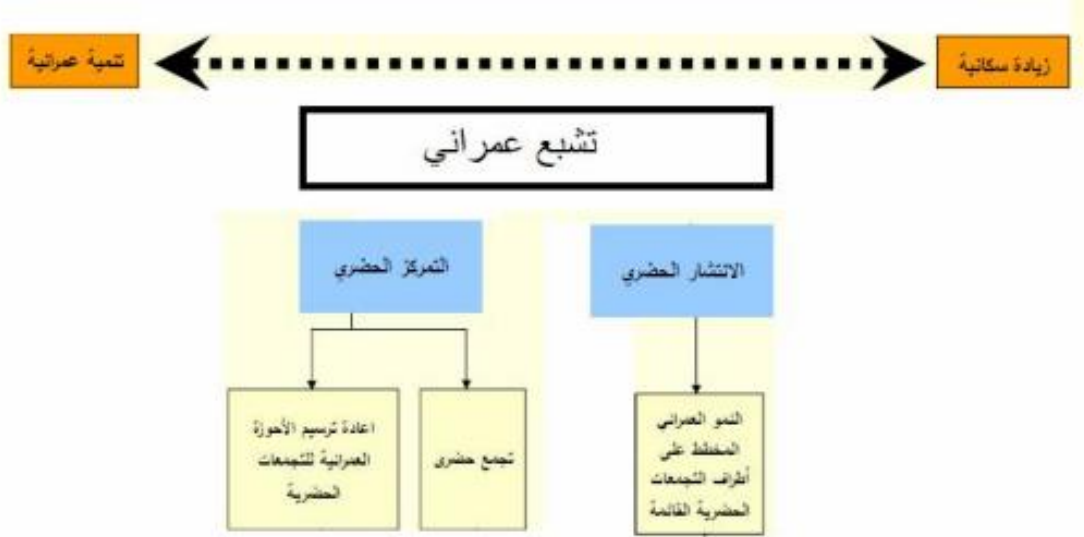
Source : (G. Galster et al., 2001)

1.2.2 مفهوم الانتشار:

يحدد مفهومه على أنه مظهر جديد لتوسع المدينة يتميز بظهور و مناطق سكنية غير مستقرة، ذات كثافة منخفضة تنشر في المناطق التي تحيط بالمدينة، و هي مناطق ذات طبيعة زراعية، يمكن عد هذا التوسع غير المخطط، و غير بأنه شغل عشوائي للحيز (عبدالحكيم، 2009) و يمكن تعريفه على انه توسع مساحة لتجمع سكاني على الحيز المجاور له، و يعني كذلك التوسع الافقي للمجال

للمدينة فهو مؤشر على تراجع درجة شغل الحيز الحضري عن طريق عملية الانتشار على مساحة بشكل سطحي.

شكل رقم 8: النمو السكاني و التثبع الحضري



المصدر: (عبدالحكيم، 2009)

3.2 -الانتشار الحضري على صفحة الإقليم

تنتشر استعمالات الأرض الحضرية في هذا النوع هنا وهناك ضمن منطقة إقليمية زراعية أو خالية، ويشمل ذلك الاستعمال السكني إلى جانب الاستعمالات الأخرى الصناعية والترفيهية والخدمية. ويبدو أن الطابع الريفي ضمن هذا النمط الاستثماري لا زال أكثر وضوحا وسيطرة من النمط الاستثماري الحضري، ويتخذ هذا النمط الاستثماري الصيغ الآتية:

أ-انتشار حضري في حواف المدينة القديمة على حساب الأراضي الشاغرة المحيطة بها.

ب-انتشار حضري حول تركيزات الضواحي والنوى الحضرية الجديدة.

ت-انتشار حضري حول الاستعمالات الحضرية الشريطية المحيطة بالطرق الرئيسية الخارجة من المدينة.

وتتحكم بهذه الأنماط معايير الاتجاه الحضري المخطط، ورخص الأرض ومقدار ما يتوفر من خدمات، ونوعية الاستثمار القديم الذي يؤثر في مقدار الجذب الحضري لمستويات معينة من الدخل في استثمار مناطق الجوار .

من أهم خصائص الانتشار الحضري هي:

-**تنمية بكثافة منخفضة** : واحدة من مؤشرات الانتشار الحضري هو تنمية الأرض بكثافة منخفضة, ولا سيما في المناطق التي تحدث فيها زيادة في تطوير الارض بسرعة أكبر من زيادة عدد السكان.

ب-تنمية بشكل قفزات: وتعرف عادة بتنمية متناثرة هو تنمية الاراضي التي تتجاوز المناطق المطورة سابقا لصالح مواقع اكثر بعدا. التوسعات الاسكانية، مجمعات المكاتب ومراكز التسوق تقفز احيانا وتعبر المناطق غير المطورة والبحث عن ارض كلفتها قليلة والتي تكون مطورة وأكثر ربحية.

ت-مناطق ذات استعمال واحد: المناطق الكبيرة ذات ملامح استعمال واحد (ولا سيما المناطق السكنية، وتجارة المفرد، والمكاتب) غالبا ما ترتبط مع الانتشار الحضري. ما يسمى ب(ضواحي النوم والشوارع التجارية) تميل الى تشجيع تنمية منخفضة الكثافة ووضع الاشياء بعيدا عن مسافة المشي، مما يجعل من الضروري للناس استخدام السيارات للانتقال من مكان الى آخر.

ث-الاعتماد على السيارة: التنقل بالسيارة غالبا ما يكون ضرورة في مجتمعات الضواحي التي لا تخدم بصورة جيدة من النقل العام، لأنها عادة ما تكون أكثر تكلفة لتقديم النقل العام في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

ج- فقدان للمناطق الريفية المفتوحة وعفوية الانتشار**3 اشكال التوسع العمراني:**

وهي عبارة عن خطط تنمو عليها المدن وتمارس فيها نشاطاتها وهي تعدد وجهات نظر المختصين في تخطيط المدن حول أشكال التوسع الحضري حيث أكد بعضهم شكلين مختلفين هما **التوسع الأفقي** الذي يسود في المدن الواقعة في المناطق السهلية المنبسطة و**التوسع العمودي** السائد في المدن الحديثة ذات الكثافة السكانية العالية.

بينما هناك باحثين يقسمون اشكال التوسع الى ثلاث اصناف وهي (وهيئة، 2000):

1.3 خطة الزوايا القائمة (الشطرنجية):

تشبه في تقسيمها لوح الشطرنج من مميزاتها تقاطع الشوارع بشكل عمودي، وسهولة تقسيم الأرض للاستخدامات المختلفة وسهولة التوسع، بالإضافة إلى بعض العوائق لهذه الخطة كصعوبة تطبيقها في المناطق الجبلية وحجب الأركان للرؤية في مفترقات الطرق.

2.3 الخطة الإشعاعية:

وهي عبارة عن بؤرة مركزية تنطلق منها الطرق والشوارع نحو الأطراف على هيئة أشعة وهذه البؤرة تمثل مركز المدينة، من مميزاتها مواصلات نجمية تسهل عن طريقها الوصول إلى جميع أنحاء المدينة، ومن عيوبها ظهور مناطق معقدة في أشكالها الهندسية وصعوبة تطبيقها في المناطق التضاريسية.

3.3 الخطة الخطية:

في أبسط صورها شريحة طويلة من الخطة الشطرنجية ذات شكل خطي على طول المحور، وعلى الرغم من بساطة هذا التركيب إلا أن الخدمات والأنشطة تتباعد عن بعضها البعض وظهرت أنشطة عشوائية تخدم فئة دون أخرى.

بينما يرى آخرون ان هنالك ثلاثة أشكال رئيسة للتوسع الحضري هي:

أولاً: التوسع العشوائي: يقصد به زيادة حجم الرقعة العمرانية للمدينة بشكل غير منظم وفوضوي دون ضوابط تخطيطية أي توقع هذه الاستعمالات لمجرد وجود عوامل تساعد في وجود وإقامة تلك الاستعمالات وهي تتخذ أشكالاً عديدة.

صورة رقم 1: التوسع العشوائي

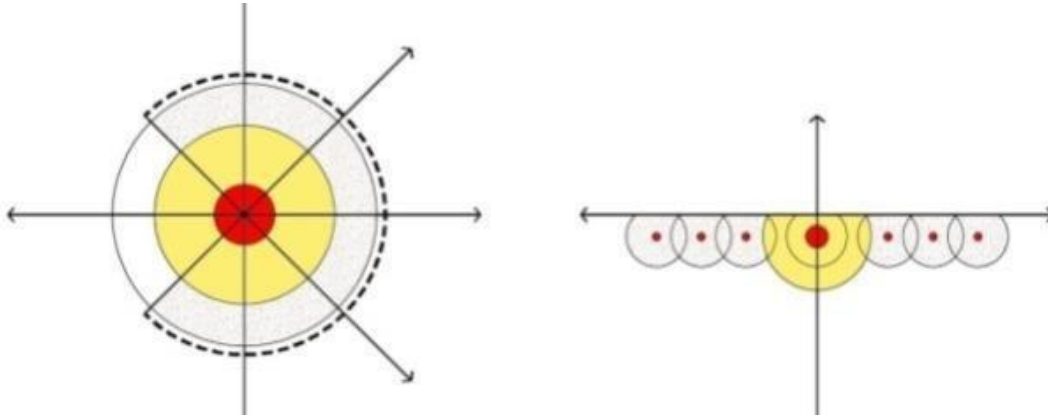


المصدر: (وهيبة، 2000)

1.3.3 التوسع التراكمي:

يرتبط هذا النوع بعملية بملء المساحات الفارغة التي تتواجد داخل المدن و ما يمكن الاشارة اليه ان التوسع التراكمي يسعى الى عملية ملء وتعشيق هذه المساحات الفارغة ضمن المدن الواسعة وجعلها منظمة بشكل جيد ضمن الامتداد العمراني للمدينة في المنطقة المحيطة. (بيومي، 2013)

شكل رقم 9: التوسع التراكمي للمدن



(بيومي، 2013)

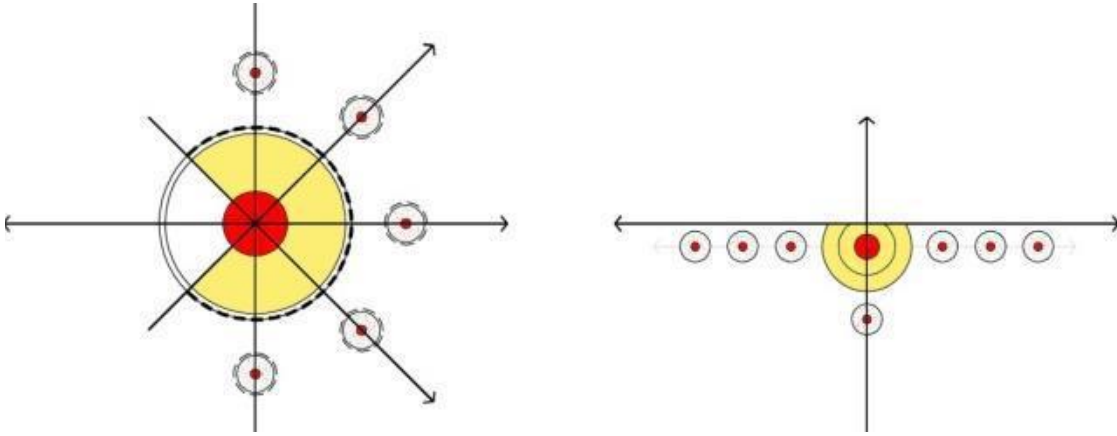
2.3.3 النمط القافز:

يرتبط التوسع العمراني ضمن هذا النوع بمناطق خارج مركز المدينة في الاطراف حيث يفصل المدينة عن هذه المنطقة المتوسعة منطقة زراعية او منطقة غير مستغلة حضريا، ولكنها في نفس الوقت ترتبط مع المدينة بوشائج كثيرة متعددة، وقد يحدث القفز هنا بسبب عائدية الارض الى جهات متعددة حكومية، او ارتفاع الاسعار في مركز المدينة مع انخفاضها في مناطق خارج المركز، لذلك يحدث هذا النوع من التوسع.

3.3.3 التوسع المحوري:

يمتد هذا التوسع ايضا" مع امتداد خطوط النقل والمواصلات حيث تنشأ تجمعات جديدة منفصلة عن المدينة الام والتي تكون في مجموعها ضواحي سكنية متوسطة المستوى الشكل.

شكل رقم 10: التوسع المحوري للمدن



(بيومي، 2013)

ثانياً: " التوسع المنتظم: ويتم هذا النوع من التوسع عندما تتدخل الدولة بطريقة مباشرة او غير مباشرة في توجيه التوسع الحضري وتنظيمه من خلال وضع خطة منسقة مدروسة لأبعاد هذا التوسع كافة، وتجهيز المناطق التي تم التوسع نحوها بالخدمات والمرافق العامة لمنع ظهور التجمعات السكنية المتدهورة ولتوفير السكن المناسب اللائق للسكان مع مراعاة ظروف المدينة الطبيعية والبشرية. (واخرون، 1990)

ثالثاً: " أسلوب الحضنة يمثل اسلوباً جديداً "يقدمه البحث لأول مرة وهو من اشكال التوسع المخطط له خارج المخططات الاساسية للمدن ويتم اللجوء اليه في ثلاث حالات:

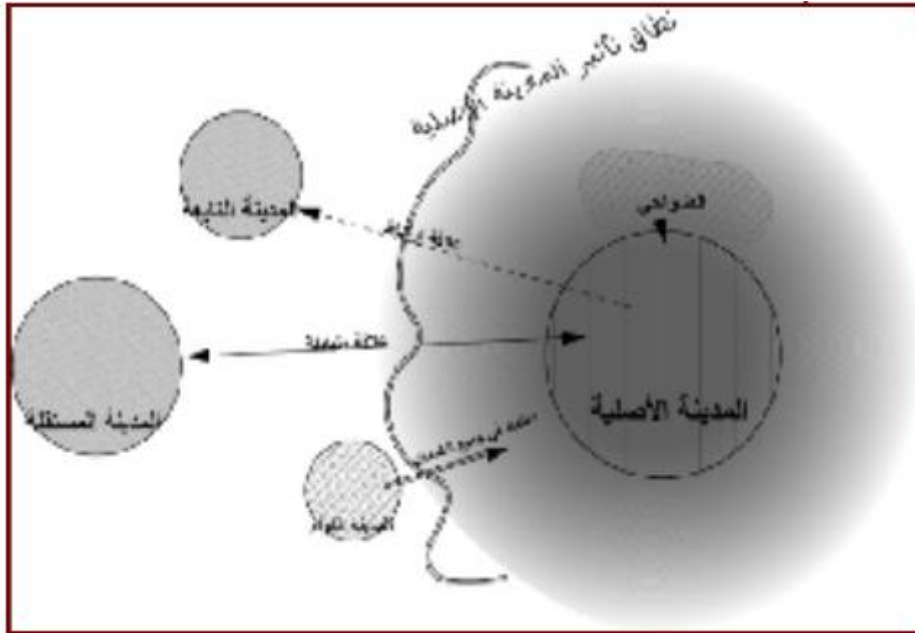
- 1- عند نشوء المدن الميتروبوليتانية أو الاقاليم الحضرية الكبرى.
- 2- عند تحول هوامش المدن الى مراكز حضرية.
- 3- عند تحقيق العلاقة التكاملية التدريجية بين الاستعمالات الجديدة والاستعمالات القائمة في المدينة عبر احد اساليب الاندماج والتفاعل المكاني.

ويرى آخرون أن أشكال التوسع العمراني تتجلى على النحو التالي:

4.3 الضواحي:

الضاحية نواة حضرية قد تكون واقعة ضمن الحدود البلدية للمدينة أو خارجها بمسافة يسهل الوصول إليها، وترتبط الضواحي بالمدينة المركزية بروابط اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية، وترتبط مع المدينة المركزية عبر طرق ومناطق غير زراعية أو مناطق حقول و يمارس فيها أنشطة اقتصادية مختلفة مما جعل عددا من الباحثين يطلقون عليها منطقة الوظائف. (ميا، 2013)

شكل رقم 11: علاقة المدينة بالضواحي و المدن الجديدة



المصدر: (ميا، 2013)

5.3 التوابع الحضرية:

هي مجموعة من المراكز الحضرية التي تحيط بالمراكز الكبرى تسمى المدن التابعة و يمكن تقسيمها إلى مراتب حجمية على أساس مراتب حجمية على أساس عدد سكانها الى توابع صغيرة و متوسطة الحجم و من خصائصها: (Chout، 1972)

- حاجتها الشديدة للمدينة المركزية على الرغم من استغلالها عن كثير من الخدمات.
- تبعد مدن التوابع عن المدينة المركزية بشكل عام إلا انه توجد ماهي قريبة منها احيانا.
- هناك توابع تختلف باختلاف الوظيفة المنوطة بها وتكون جاذبة لسكان المدينة المركزية.

توسع عمراني بحسب المحددات الطبيعية والاصطناعية:

يختلف توسع المدن حسب المحددات الطبيعية، أو الاصطناعية الحالية والمستقبلية التي تحيط بها، وامكانية تجاوزها بتخصيص الميزانية المطلوبة لها واستخدام الأساليب والطرق الفنية الكفيلة بذلك الغرض، ويشمل الأنواع الآتية: التوسع أحادي الاتجاه، والتوسع متعدد الاتجاهات، والتوسع ذو الاتجاهين.

- بحسب التشعب إلى: التوسع المستمر الخطي، التوسع القافز اللا خطي والذي يقسم إلى:

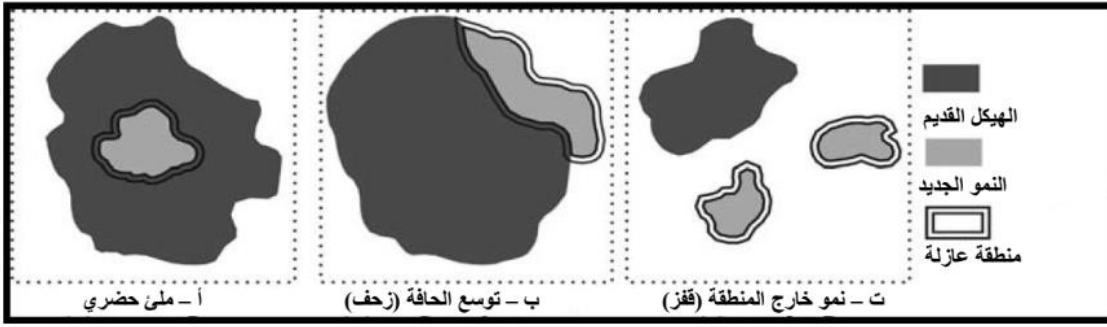
التوسع المتضام، أو توسع قفزة الضفدعة: أحد أنماط التوسع الحضري لهدف المعاصرة، ويحدث هذا النمط عندما تصل المدينة في حدودها إلى محاذاة بعض الاستخدامات الضاغطة على التوسع المساحي.

وهذا الاستخدامات عديدة، يأتي في طبيعتها المستقرات الريفية المجاورة للحيز الحضري وتوسع متعدد النوى.

- بحسب الكثافة الحضرية: عالي الكثافة، متوسط الكثافة، ضعيف الكثافة.
- بحسب خصائص شكلية إلى: التوسع المتعاقب يولد نسقا طبيعيا، التوسع القافز يولد نسقا عشوائيا.
- بحسب الفئات: أن أكثر الصعوبات في تحليل نمط التوسع الحضري بحسب تصنيفها تتضمن كيفية تحديد وتوصيف فئة التوسع الحضري.
- الملئ الحضري : ويشير الى وجود فراغات بي k اجزاء المدينة القديمة، أو ضمنها تملأ بأجزاء حضرية جديدة.
- توسع الحافة: وتسمى أيضا تطوير الحافة الحضرية، ويشير الى الاجزاء الحضرية التي وضعت حديثا تمتد خارج الاجزاء الحضرية القائمة.
- نمو خارج المنطقة الحضرية: هو نمو جزء حديث معزول عن الجزء القديم

إن معظم أنواع واشكال التوسع الحضري تتمحور حول اتجاهات ومواقع التوسع سواء ضمن المخطط الاساس للمدينة أو خارجه وتتبع اشكالها عادة مع المحاور الرئيسية بالمدينة سواء كانت طرق أو أنهر أو تضاريس، ومن ثم فإن اغلب أنواع التوسع ذات توجه نحو النمط الافقي، وتتبع المنهجين الآتيين تغيير استعمالات الارض وحركة استعمالات الأرض.

شكل رقم 12: انواع التوسع الحضري حسب الفئات



المصدر: بوزيد علي ص 130

6.3 التوسع الذكي:

ظهرت سياسة التوسع الذكي في نهاية التسعينيات استجابة للتنمية الحضرية الشديدة التي شيدتها مدن العالم والتي بدأت منذ فترة الستينيات والسبعينيات للقرن العشرين، حيث ان استراتيجيات النمو الذكي ليست جديدة بل هي نتيجة لتطوير مبادئ التصميم والتخطيط الحضري لمدة 40 عاماً وقدمت كعلاج لظاهرة النمو الحضري. (Fodor، 2012)

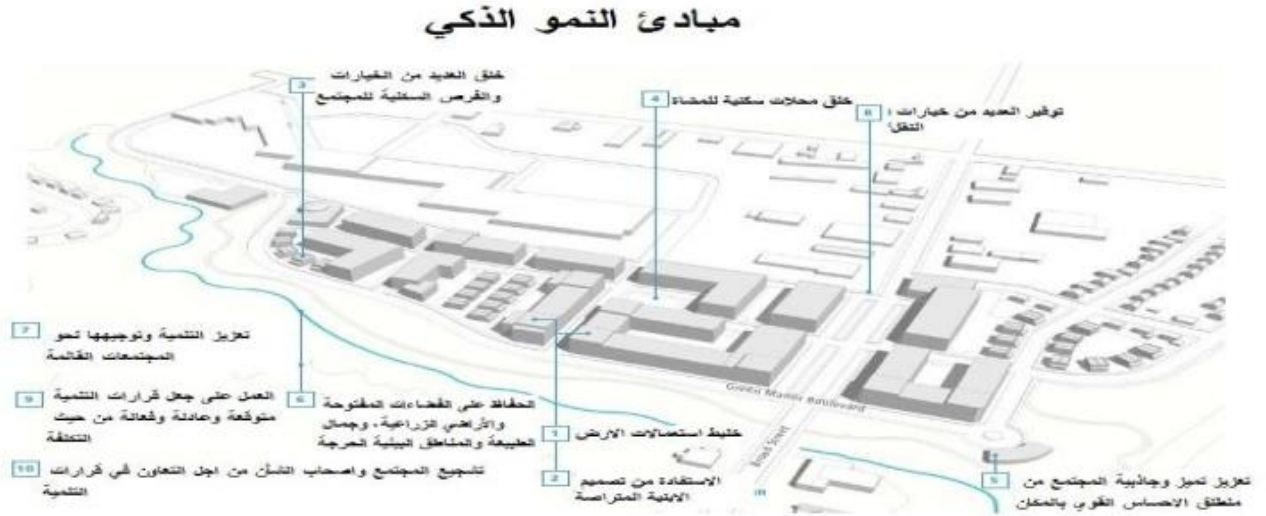
ويعرف النمو الذكي على انه استراتيجية لإدارة النمو الحضري للمدن عبر تطبيق مبادئ التخطيط والتصميم والتي تهدف الى التخفيف او الحد من النمو المتزايد للمدن.

وعلى هذا الاساس فان برامج النمو الذكي لا تهدف في الأساس الى انهاء النمو او وضع حد له على العكس هي تهدف الى استمرار هذا النمو ولكن على شرط تقليل تبديد الموارد وادارة هذا النمو على وجه كفوء وجيد. (الجبزي و حُش، 2016)

1.6.3 مبادئ النمو الذكي

ان التخطيط للنمو الذكي هو فلسفة تقوم على مبادئ التصميم والتخطيط والادارة التي تهدف الى توحيد جهود المجتمعات المحمية في مساعيها الرامية الى تعزيز وضمان فعالية التنمية التي تحقق تحسين جودة الحياة، والحساسية البيئية، والانتعاش الاقتصادي، وتعزيز الاحساس بالانتماء للمجتمع لأجل تلافي حدوث تنمية تتعارض مع الرؤية الشاملة للمجتمع والتي تنتج محلات بيئات محمية غير متناسقة ومتوافقة. (CROSSLEY و BRENNAN، 2013) يوضح المبادئ العشرة التي حددتها منظمة مؤيدوا النمو الذكي في امريكا كالاتي:

شكل رقم 13: مبادئ النمو الذكي



Source: Wallace Robert , todd LLC , 2010 . From Grey to Green "Sustainable Practice for Redeveloping a vacant shopping center" , US Environmental Protection Agency , Pg.4.

- 1- خليط استعمالات الأرض
- 2- الاستفادة من الابنية المتراسة
- 3- خلق العديد من الخيارات والفرص السكنية للمجتمع. (D. CROSSLEY ، 2012)
- 4- خلق محلات سكنية تشجع على حركة المشاة. (MCCONVILLE ، 2013)
- 5- تعزيز تميز وجاذبية المجتمع من منطلق الإحساس القوي بالمكان.
- 6- الحفاظ على الفضاءات المفتوحة والأراضي الزراعية، وجمال الطبيعة والمناطق البيئية الحرجة. (Mary Beth Corrigan ، 2004)
- 7- تعزيز التنمية وتوجيهها نحو المجتمعات القائمة.
- 8- العمل على جعل قرارات التنمية متوقعة وعادلة وفعالة من حيث التكلفة.
- 9- تشجيع المجتمع وأصحاب الشأن من أجل التعاون في قرارات التنمية. (GENE BOLES ، 2011)

2.6.3 قياس مؤشرات النمو الذكي

لقد قامت العديد من البلديات والمنظمات والمتخصصين بابتكار ادوات لغرض قياس النمو الذكي مثل (بطاقات اداء النمو الذكي وهي بطاقات تستعمل لغرض تقييس وتقييم مستوى النمو الذكي وتكون على مستويين الاول على مستوى البلدية: حيث تساعد في تقييم مستوى التنمية ومستويات

التنسيق وتأثير انماط التنمية ضمن المخطط الاساسي للمدينة، وتتنوع استخدامات بطاقات اداء النمو الذكي تبعاً لمحفزات قرارات التنمية التي تنظم فرض الضرائب والحوافز لغرض تشجيع مشاريع التنمية والتطوير المطلوبة ، لقياس وتقييم مؤشرات النمو الذكي على مستوى المشروع والبلدية ، ومن ادوات القياس المعتمدة لقياس مؤشرات النمو الذكي (REYNOLDS، 2009) :

- مصفوفة النمو الذكي لمدينة اوستن
- بطاقة اداء النمو الذكي لمدينة كولورادو
- بطاقة اداء النمو الذكي لمدينة فيرمونت
- بطاقة اداء النمو الذكي لمدينة نيو جيرسي

4 أسباب التوسع العمراني:

تختلف مسببات التوسع العمراني باختلاف متطلبات المدينة ووظيفتها الغالبة، ويمكن حصر هذه الأسباب وفق ما اطلعنا عليه من بحوث ورسائل لباحثين بخصوص هذا العنصر:

أولا يمكن حصرها في ثلاث عوامل وهي **سياسية** مرتبطة في الأساس ببرامج الحكومة المركزية وقراراتها و**اقتصادية** مرتبطة أساسا بالتنمية وانشاء المناطق الصناعية مما يعكس على عملية هجرة السكان وال**اجتماعية** المتمثلة في النمو السكاني وتوفير احتياجات السكان. (W، 2012)

في حقيقة الامر فإن زيادة سكان المدن يترتب عليه زيادة فعلية في مساحة الأرض التي تشغلها المدينة بكافة بدائل التوسع المتاحة لتأمين الخدمات والأنشطة المترتبة على تلك الزيادة التي تستدعي احداث توسع في حجم المدينة، متأثرة بجملة من العوامل في توسع المدينة وتطورها نذكر منها:

1.4 النمو الحضري

تعد ظاهرة النمو الحضري من أكثر الظواهر الحديثة بروزا في العالم، إذ تميل المدينة الى النمو متأثرة تحرك الوظائف الاساسية الى مواضع مميزة داخل المدينة وخارجها وتضاعفها حجما وعددا من أجل تقديم أفضل الخدمات لسكان المدينة، وتعد تلك الوظائف اقطاب جذب كبيرة لسكان مناطق المحيطة بالمدن والريف القريب، وهو سبب وتأثير للعمليات الايكولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية المختلفة التي تجري في كل البيئات الطبيعية والبشرية (Lefteris, 2010) ومن العوامل المساعدة على النمو الحضري هي:

- ◀ التحضر
- ◀ العامل الديمغرافي (الهجرة، الزيادة الطبيعية للسكان).
- ◀ العامل السياسي والإداري.
- ◀ حركية المكان وهي مرتبطة بثلاث صور:
- ◀ تدهور المدن المركزية.
- ◀ انبثاق حافات المدن.
- ◀ شبه التحضر السريع لأطراف المدن (الحافات والمركز). (علي، 2002)
- ◀ العامل الاقتصادي.
- ◀ قيمة الأرض.
- ◀ الاستقطاب الوظيفي للأنشطة والخدمات.
- ◀ عامل النقل.
- ◀ المعيار الوظيفي: تفعيل حركة الترابط والتفاعل بين استعمالات الأرض داخل المدينة وخارجها، ونشوء الضواحي لما له أهمية ربط أجزاء المدن مع بعضها.
- ◀ المعيار المكاني: يتمثل بمساحة الأرض التي تخصص لهذا الغرض في بنية المدينة.
- ◀ عوامل المصلحة العامة والإجراءات الحكومية: من خلال
- ◀ السيطرة على كثافة السكان في أحياء المدينة المختلفة.
- ◀ السيطرة على استثمار الأراضي المعرضة للأخطار.
- ◀ السيطرة على الاستثمارات التي من شأنها ان تحدث الضوضاء، أو ازدحام المرور.

5 إيجابيات وسلبيات التوسع العمراني:

- التوسع العمراني هو حالة حتمية للمدن من أجل استيعاب زيادة عدد السكان بما يوفر نوعية حياة أفضل على وفق متطلبات الحياة اليومية، وللتوسع العمراني المخطط إيجابيات عديدة منها:
- ◀ التخلص من جل الأوضاع السيئة كالأزدحام، والضوضاء التي تعاني منها مراكز المدن، بنقل بعض استعمالات الأرض المولدة لمحركة بصورة كبيرة وغير مرغوبة بها.

◀ إيجاد مناطق مخططة ومنظمة وحديثة أفضل من المناطق القديمة، ولا سيما إذا كان التوسع مسيطرا عليه.

◀ تقليل الكثافة السكانية في مختلف مراكز المدن في حال التوسع الافقي، أو نقل السكان الى مدن أخرى.

◀ تغيير في نسق وبنية المدينة وتطويرها على واسس المفاهيم الحديثة التي تعتمد على الاستدامة.

ومع وجود هذه الايجابيات فان التوسع الحضري الافقي للمدينة تترتب عليه مشاكل يمكن سردها بما يأتي:

- ◀ تآكل الأراضي الزراعية المجاورة للمدن.
- ◀ التأثيرات البيئية.
- ◀ تحمل المؤسسات الحكومية تكاليف عالية.
- ◀ إضعاف مركز المدينة من الناحية التاريخية والتجارية.
- ◀ انتشار الاحياء العشوائية.

6 عوائق ومحددات التوسع العمراني

تعددت عوائق التوسع بحسب موقع المدينة نذكر منه ما يلي: (اسماعيل، 2015)

1.6 محددات طبيعية:

وهي التي نتجت على المدينة بصورة طبيعية، ولا دخل للإنسان فيها وان سبب تموضعها لا يرتبط بوجود المستقرة البشرية بالقرب منها، وتشمل: طوبوغرافية الأرض، المسطحات المائية والأنهار، الأراضي الزراعية والغابات، المستنقعات والأراضي المنخفضة، مناطق التنوع الايكولوجي.

2.6 محددات فنية:

وهي محددات تسببها شبكات البنى التحتية وأنظمة النقل، إذ تعد المدينة نظام حضريا يؤدي وظيفته ويتطور بشكل يتناسب مع البنية التحتية التي صممت لخدمة سكان المدينة.

3.6 محددات وظيفية:

تحتل بعض استعمالات الأرض مواقع للمدينة أو عند أطرافها تحول دون توسع المدينة في تلك الاتجاهات ومنها الآتي: المواقع الصناعية، المقابر، الاستعمالات الخاصة، المواقع الأثرية، محددات البنى التحتية.

ويمكن ان تشمل محددات أخرى:

1.3.6 نوع ملكية الأرض:

تعد من محددات التوسع العمراني أكثر أهمية لا سيما إذا كانت ملكية الأرض ملكية خاصة، او تكون ملكية للوزرات الحكومية لا يمكن تحويل ملكيتها.

2.3.6 سياسة الدولة الاقتصادية والتخطيطية:

تكون احيانا محدد بوجود قرارات تخطيطية تحد من التوسع الحضري للمدينة، تبعا لسياسة الدولة الاقتصادية.

7 المقاربات التحليلية للعمران

كثرت المقاربات التحليلية للعمران والمدينة، من اجل تحليل وفهم التطور الحاصل وانفردت كل واحدة منها بجانب من جوانبها المتعددة.

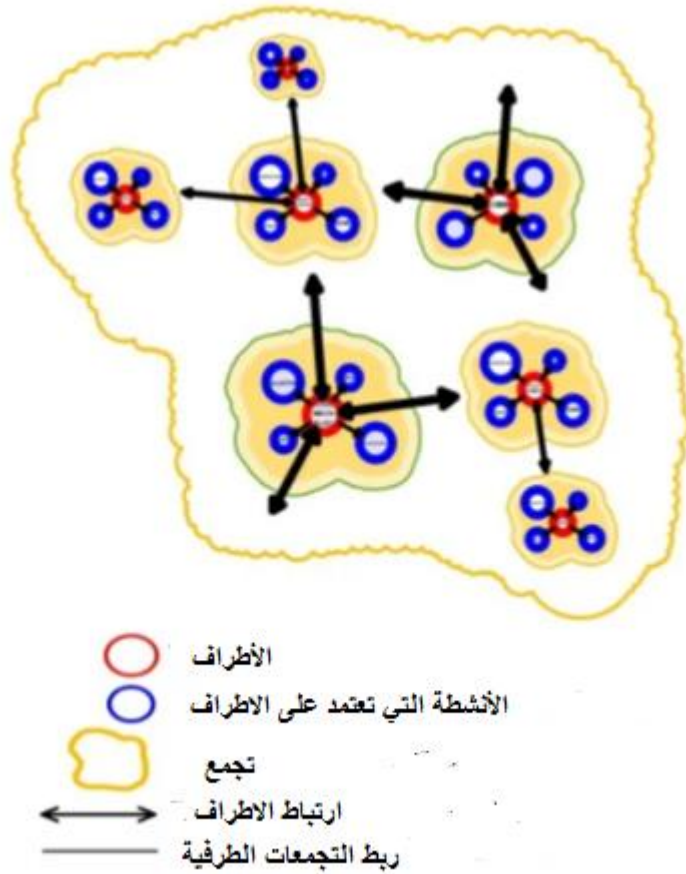
ومما لا شك أنه يمكننا أن نحصر أهم المقاربات والنماذج التي يمكن أن يستفاد منها في رسالتنا هذه:

1.7 المقاربة التكتلية الحضرية لـ فرانسوا بيرو، أقطاب النمو:

كان الفرنسي فرانسوا بيرو (François Pevroux) أول من أستخدم أقطاب النمو عام (1955) وذلك من خلال مقاله المشهور (Note sur la nation De pole De Croissance) الذي أشار فيه الى أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت ولكن النمو يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو وبكثافات مختلفة، وهذا النمو ينتشر من خلال قنوات مختلفة وبصورة غير متساوية. وأكد بيرو على أن عملية النمو غير متوازنة لأنها تظهر في البداية في بعض الأماكن العقدية والتي من خلالها ينتشر النمو الى القطاعات والأماكن الأخرى وأعتبر الأماكن العقدية هذه بمثابة نقاط إشعاع لأنواع التحديث المختلفة (Innovation) التي تقوم عليها عملية النمو والتنمية.

تقوم فكرة أقطاب النمو عند بيرو على تركيز الصناعات القائمة وهي الصناعات التي لها تأثير على جوانب الاقتصاد ومؤسساته أكثر من أي صناعة أخرى في أي مكان ما نظراً لتوفر بعض الحوافز الاقتصادية مثل: الموارد الطبيعية أو خدمات البنية التحتية. وتمتاز هذه الصناعات بقدرتها على نشر التحديث في محيطها وجذب صناعات وخدمات جديدة وكذلك أيدي عاملة وبضائع حيث تتراكم هذه العناصر جميعها بمرور الزمن مشكلةً قطب النمو.

شكل رقم 14: المقاربة التكتلية الحضرية لـ فرانسوا بيرو



Source: <https://www.slideshare.net/parthsadaria/growth-pole-theory-41037392>

وأكد بيرو على أن أقطاب النمو تظهر في المكان الاقتصادي الذي يعتبر بدوره حقل من القوى الاقتصادية الجاذبة التي تتطافر مع بعضها البعض في تشكيل مركز أو قطب تنموي في هذا المكان الاقتصادي، وأشار كذلك إلى أن أقطاب النمو قد تظهر في المكان الجغرافي (Géographie) دون أن يوضح ذلك، وبهذا يكون نموذج بيرو قد أهمل الجانب الجغرافي وركز على

الجانب الاقتصادي. وتناول بيرو في نظريته بالشرح والتحليل العلاقة بين الأقطاب الجغرافية والاقتصادية وكذلك علاقة الأقطاب بمحيطها، وأعتبر المركز عنصر نشط وإيجابي بينما الإقليم المحيط عنصر تابع وسالب.

2.7 المقاربة المظهرية: كيف لينش: الصورة الذهنية للمدينة:

عمل لينش الأكثر شهرة، هو "صورة المدينة" التي نشره في عام 1960، الذي كان نتيجة لدراسة دامت خمس سنوات حول عملية تصور وتنظيم المستخدمين للمعلومات والبيانات المكانية لمتنقل عبر المدن. واستخدم ثلاثة مدن مختلفة هي: (بوسطن، جيرسي سيتي، ولوس انجليس)، وذكر لينش أن المستخدمين يقيمون ما يحيط بهم من وسائل ثابتة يمكن التنبؤ بها، والعناصر الخمسة التي تشكل الخرائط الذهنية وهي تركز على المظهر وما يربطه بسيميائية المجال:

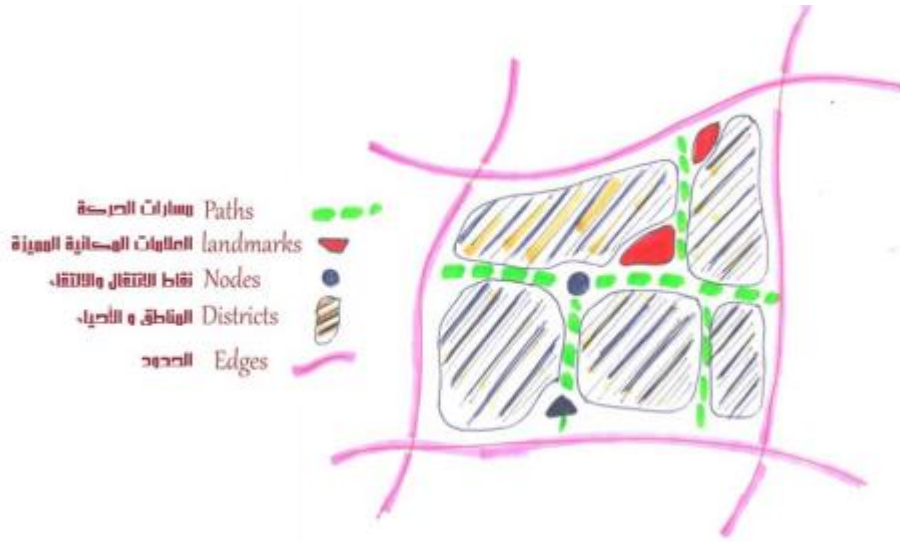
1.2.7- العوامل المؤثرة في بناء شخصية المدينة:

- المعنى الاجتماعي للمنطقة أو المدينة
- الوظيفة الحضرية للمنطقة أو المدينة.
- الوظيفة التاريخية للمنطقة أو المدينة.
- قيمة المنطقة أو المدينة.
- اسم المنطقة أو المدينة.

2.2.7 مكونات الصور البصرية للمدينة (عناصر كيفن):

ركز كيفن لدنش (Kevin Lynch) في كتابه *The Image of The City* على الأسس التي من خلالها يتم فهم المدينة واستيعابها عند المستخدمين لهذه المدينة وهذه الأسس تعتبر المرجع الأساسي للمكونات البصرية لأي مدينة أو تجمع عمراني على اعتبار أن هذه العناصر تعتبر عناصر ثابتة في الصورة البصرية لأي مدينة مع اختلاف أشكالها وأنماطها باختلاف المدن وهذه العناصر الخمسة هي: المسارات حدود الأجزاء والوحدات العلامات المكانية المميزة نقاط الانتقال والالتقاء المناطق والأحياء.

شكل رقم 15: رسم توضيحي لمكونات الصورة البصرية الخمسة



المصدر (Lynch, 1960)

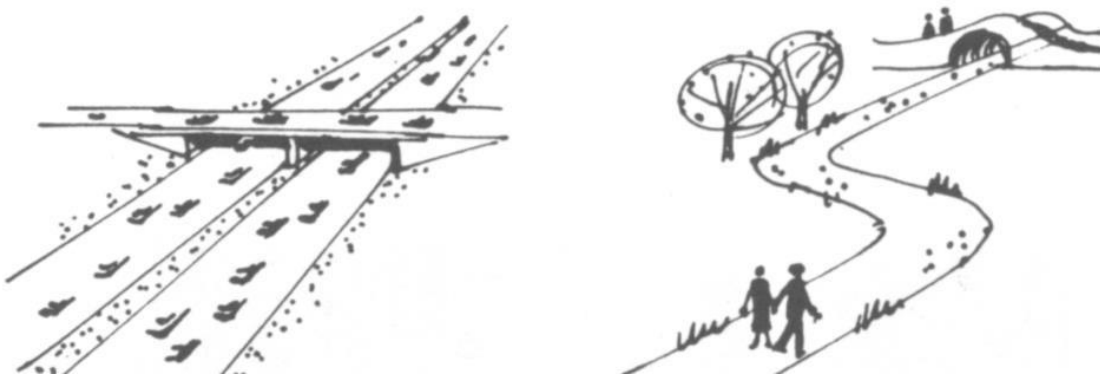
3.2.7 المسارات:

عادة ما تستخدم من قبل المستخدمين لحركة الأشخاص والبضائع وتعتبر مسارات الحركة عن الشوارع بأنواعها ورتبها وكذلك ممرات المشاة والقنوات والطرق السريعة وغيرها، وربط لينش بين التجربة البصرية للمستخدمين ومسارات الحركة حيث اعتبر أن الجزء الأكبر من الخبرة الذهنية لدى المستخدم يكتسبها من خلال الحركة والتنقل في تلك المسارات داخل حدود المدينة.

وتعتمد درجة تأثر المسارات على التجربة البصرية عند المستخدم على عدة مؤثرات وهي:

نوع الحركة داخل المسار، نوع مسار الحركة.

شكل رقم 16: المسارات



المصدر (Lynch, 1960)

وهناك مجموعة من العوامل التي تعمل على زيادة أهمية محور الحركة ويدعم ووضوحه وهي :

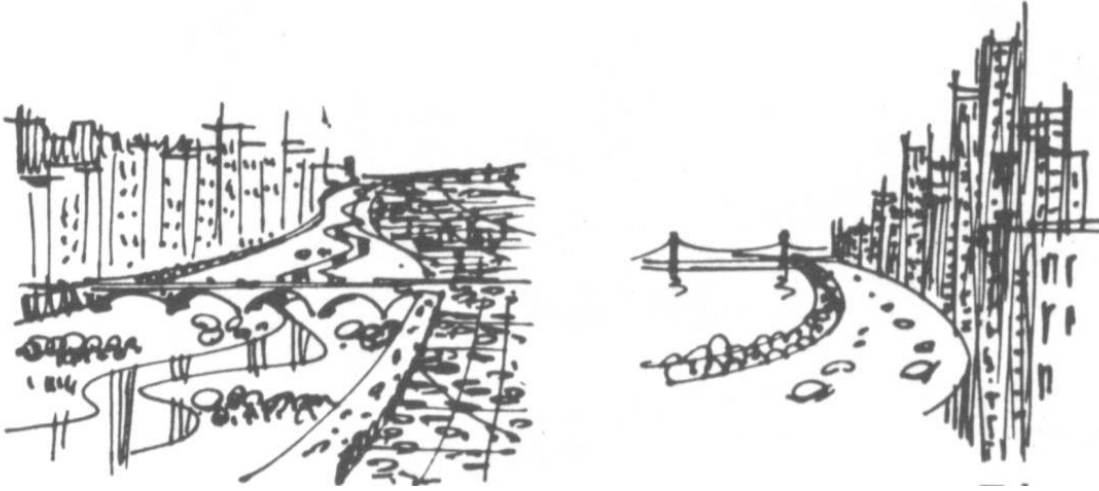
◀ يعتبر مسار الحركة مستمرا إذا كان هناك تركيز وتنوع في الأنشطة حول المسار مما يجعله موجهاً لحركة المستخدمين من خلاله وهناك عدة عوامل تعمل على كسر استمرارية محور الحركة مثل؛ التغيير المفاجئ في استخدامات المباني على جانبي الطريق والتغير في عرض المحور بعد التقاطع مما يؤدي إلى فقدان هذا المحور إمكانية استمرارية توجيهه لحركة المستخدمين.

- ◀ تناغم وتناسق واجهات المباني على مسار الحركة مما يمنحه هوية وطابع مميز.
- ◀ تنسيق محور الحركة من خلال تجميل الأرصفة باللاند سكيب والتشجير.
- ◀ يمكن للصدفات المكانية من ضيق أو اتساع مسار الحركة أن تعمل على جذب الانتباه وتعزيز الصورة البصرية ومن ثم الذهنية لهذا المسار عند المستخدمين.
- ◀ وجود نقطة بداية ونقطة نهاية بحيث تكون تلك النقطتين واضحتين بشكل كافي وبارز فتزداد قوة محور الحركة في التوجيه والصورة البصرية عند المستخدم.
- ◀ وجود مداخل ومخارج قوية ومؤكدة تعمل على منح محور الحركة هوية تعريفية وصورة واضحة ومحددة.
- ◀ وضوح التدرج الهرمي لمسار الحركة يعمل على تحسين جودة وقدوة التوجيه وأهميته في هذا المسار وبالتالي تحسين الصورة الذهنية عند المستخدم.

4.2.7 الحدود

عرف كيفن لينش الحدود بعدة تعريفات أشهرها تعريفها لها بأنها تلك العناصر الخطية التي لا تعتبر ولا تستخدم كمحاور حركة داخلية من قبل المستخدمين وتعتبر الفاصل بين منطقتين مختلفتين في الخصائل وتعمل على كسر الاستمرارية لتلك المناطق مثل خطوط السكة الحديدية نهايات التنمية العمرانية الأسوار. إلخ.

شكل رقم 17: حدود الأجزاء العمرانية كأحد المكونات البصرية للمدينة



المصدر (Lynch, 1960)

من خصائص الحدود أن تكون واضحة بصرياً مستمرة في شكلها كما يصعب اختراقها بالحركة وهي تكون إما حدود طبيعية مثل الأنهار والممرات الطبيعية والمرتفعات أو حدود صناعية مثل الأحزمة الخ.

تزداد قوة الحدود وتأكيداتها كلما كان تمييزها ورؤيتها عن بعد أكثر سهولة وذلك مثل الأسوار ومسارات الحركة السريعة وغيرها وعندما تكون الحدود بين منطقتين غير واضحة يتم تأكيدها من خلال بعض الوسائل التي منها استخدام مواد إنشائية مختلفة أو استخدام بعض المعالجات المعمارية.

5.2.7 العلامات المكانية المميزة:

علامات المميّزة هي عناصر متميزة عما حولها تعمل كعناصر أو نقاط مرجعية تعتمد تلك العناصر أو العلامات على الخبرات الشخصية لدى الأفراد المستخدمين وعادة ما تكون ساكنة أو ثابتة وفريدة من نوعها ويمكن أن تكون هذه العلامات عناصر طبيعية مثل العناصر الجغرافية أو عناصر صناعية مثل الهياكل الإنشائية. وترجع أهمية العلامات المميّزة في دورها في تحديد وتسهيل وتوجيه حركة المستخدمين مسار حركة المستخدمين وتحديد معالم الطريق نحو أهدافهم وخاصة للزوار الأجانب وأصحاب اللغات المختلفة عن لغة البلد فيسهل عليهم تحديد طريقهم أو مسار حركتهم من خلال تلك العلامات المميّزة.

شكل رقم 18: العلامات المكانية المميزة كأحد المكونات البصرية



المصدر (Lynch, 1960)

6.2.7 خصائص العلامات المكانية المميزة

❖ الجاذبية البصرية

هذه الخاصية تركز على الخصائص البصرية للعنصر مما يمنحها الفرصة لتكون من من العلامات المميزة ومن هذه الخصائص :

- الواجهات.
- الشكل.
- اللون.
- الرؤية.

❖ الجاذبية الرمزية

تركز هذه الخاصية على رمزية العناصر الثقافية أو التاريخية أو الدينية التي تمنحه قيمة كبيرة عند سكان المدينة والمستخدمين مما يجعله من العلامات المكانية المميزة التي تكون في ذاكرة المستخدم.

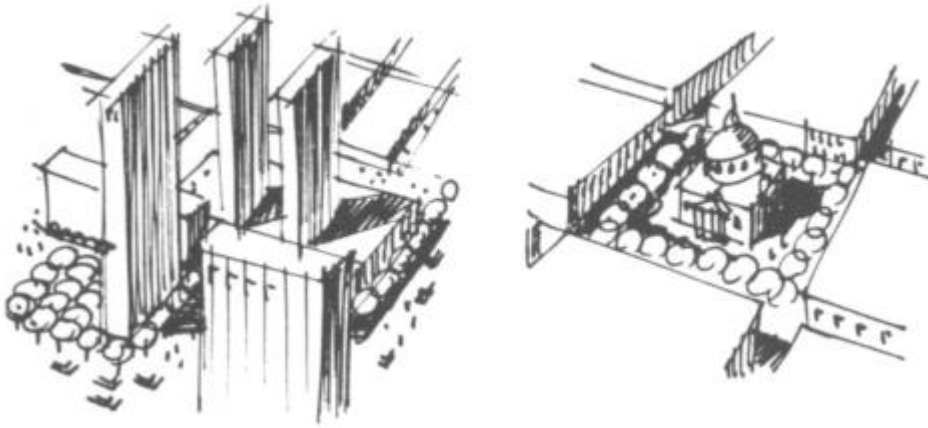
❖ الجاذبية الهيكلية الشكلية

وتكون تلك الخاصية بوجود العنصر في موقع وسطي مثل تقاطعات الطرق فيتم عمل نصب تذكاري مثلاً ويكون له شكل تمثالي (نحتي) فيكون من العلامات المميزة المهمة لدى المستخدمين.

7.2.7 نقاط الانتقال والالتقاء

عرف لينش نقاط الالتقاء بأنها عبارة عن البؤر والمحاور الوظيفية الاستراتيجية في التجمعات الحضرية في المدينة والتي يمكن للإنسان دخولها والتعايش مع عناصرها وأجزائها.

شكل رقم 19: نقاط الالتقاء و الانتثال كاحد المكونات البصرية

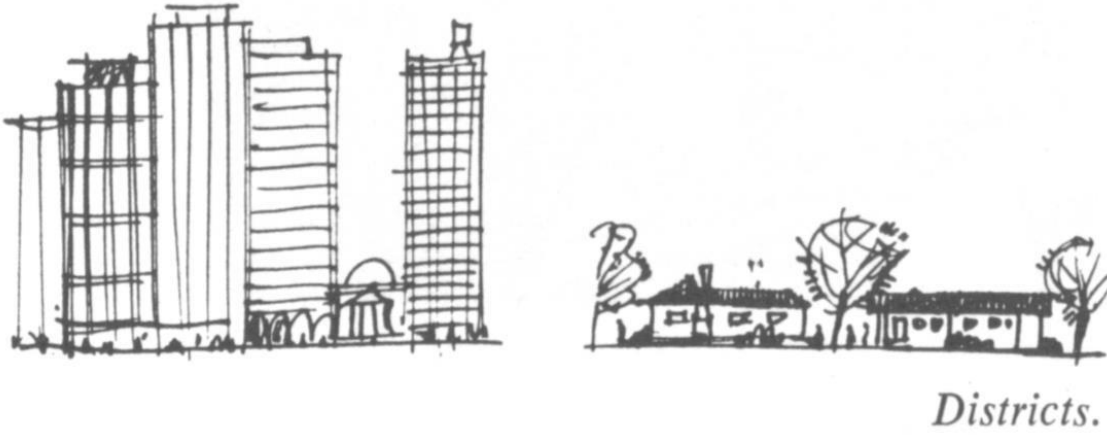


المصدر (Lynch, 1960)

8.2.7 المناطق والأحياء

المناطق والأحياء هي مساحات من الأرض متوسطة أو كبيرة من المساحات تمتلك كل منها خصائص مشتركة وهوية بصرية منفصلة تميزها عن المناطق الأخرى وتختلف عنها في الخصائص وفي شكل تجميعها وتكوينها العمراني مما يجعل تحديدها بصرياً أكثر سهولة كالمجاورات السكنية والأحياء والمراكز التجارية والمناطق الصناعية والتعليمية والضواحي وهذه المناطق في تجميعها تكون المدينة ككل. وهي ثنائية الأبعاد مما يجعلها بصرياً تساهم في التكوين البصري للمدينة من خلال اعتبارها مرجعاً خارجياً عند رؤية المدينة خلال رؤيتها من الخارج.

شكل رقم 20: الأحياء العمرانية كأحد المكونات البصرية للمدينة



المصدر (Lynch, 1960)

9.2.7 الانطباع الذهني للبيئة العمرانية

شكل رقم 21: مراحل العملية العقلية لتكوين الانطباع الذهني



3.7 مقارنة التسلسل الهرمي في المناطق الحضرية لولتر كليستالر :

تعتبر هذه المقاربة من المقاربات الجغرافية حيث جاء بهذه النظرية الباحث الاقتصادي الألماني والتر كريستالر W.Christaller في عام 1933، واختار سهل بفاريا في جنوب ألمانيا كمنطقة لبحثه كان الغرض من البحث هو التوصل إلى قانون يستطيع بواسطته أن يوضح مواقع المدن وتوزيعها وتباعدتها وأحجامها وتصنيفها حسب الوظائف وتحديد علاقاتها ببعضها أو بمناطق التأثير حولها، فضلا عن بحث فحوى ماهية الإقليم المرتبط بها وشكله وحجمه، واعتقد أن هذه النظرية ربما تستعمل لتوقيع المؤسسات التجارية والأسواق الحضرية.

1.3.7 فرضيات النظرية:

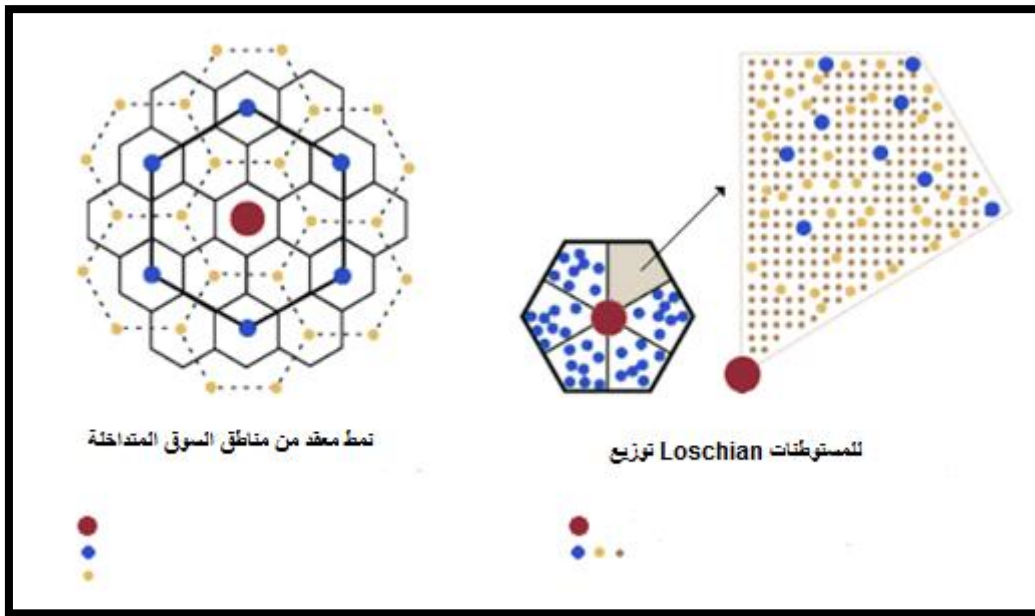
وضع Cristhaler لنظريته الفروض الآتية:

- ◀ افتراض وجود منطقة سهلية منبسطة ومتجانسة من جميع النواحي الطبيعية والبشرية والمواصلات.
- ◀ يتوزع السكان في هذه المنطقة بشكل متجانس في جميع أجزائها، وان اقتصاد المنطقة يقوم على الزراعة.
- ◀ افتراض أن القوة الشرائية للسكان متساوية وان دخولهم متجانسة.
- ◀ أن واسطة النقل الرئيسية في الإقليم هي العربة التي تجرها الحيوانات.

4.7 نموذج ولتر كريستالر للأماكن المركزية:

إن منطقة نفوذ المدينة ليست فكرة بسيطة، ولكنها مركبة من عشرات مجالات السمع المختلفة والخدمات المنفردة، ليس من الضروري أن تتفق جميعها في حدودها ولكن مجموع إطارها العام يأخذ شكل دائرة، لأن الدائرة هي الشكل الهندسي الوحيد الذي يحقق شرط المسافات المتساوية في كل الجهات بحيث تصبح أطراف المنطقة على بعد متساوي من مركزها المدني الذي تتجه إليه.

شكل رقم 22: نموذج كريستالر للأماكن المركزية

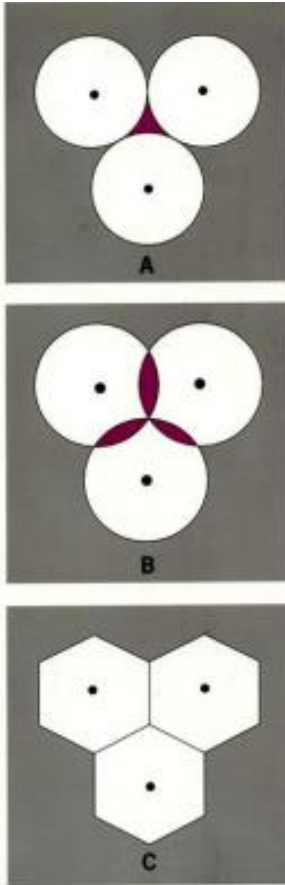


المصدر: د. سامح عبد الوهاب جامعة القاهرة

1.4.7 القوانين التي تحكم توزيع المواقع المركزية عند كريستالر

- ▲ كلما كانت مرتبة المدينة مرتفعة كلما كان انتشارها اقل.
- ▲ في بعض الاقاليم توجد كثير من المدن الكبيرة سكانيا، بينما تقل في اقاليم اخرى.
- ▲ ثمة مدى واسع بين المدن المركزية من حيث الاحجام، بحيث انه إذا ما تم ترتيبها طبقا الى حجامها سوف نصل الى فئات الحجم.
- ▲ تحدد المرتبة تبعا لعدد السلع والخدمات التي تقدمها المدينة مع مراعاة ان السلع والخدمات ذات المرتبة الادنى تقدم من أصغر المدن المركزية، والتي تكون عادة أكثر عددا.

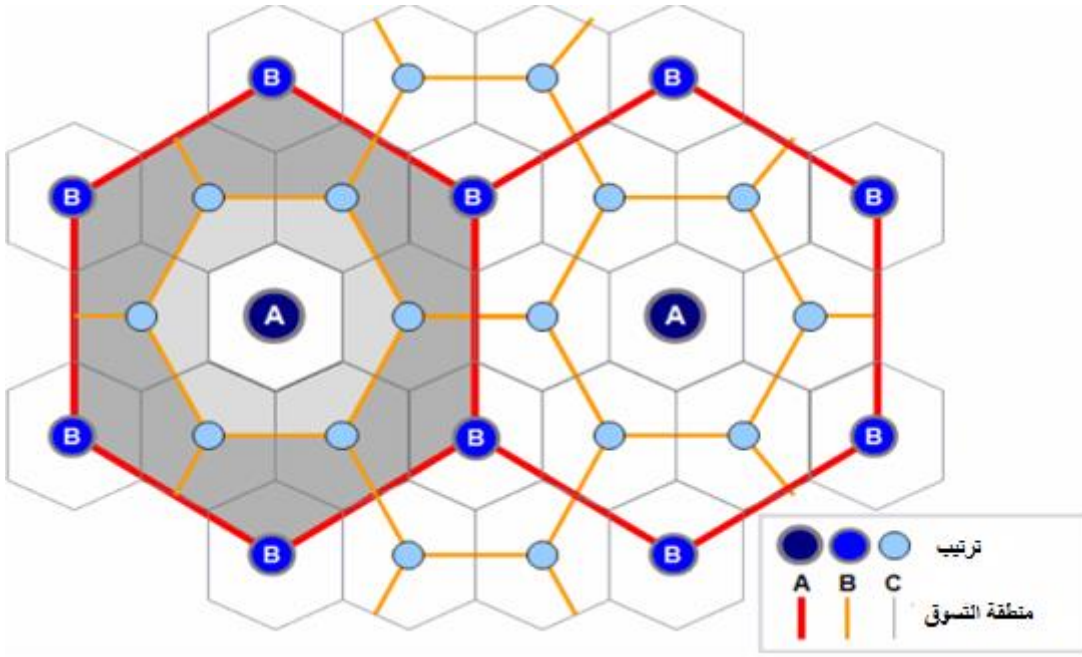
شكل رقم 23: اختيار الشكل السداسي لنظرية



و لقد توصل كريستالر أن الشكل المثالي حقا فهو السداسي (hexagonale) فهو اقرب إلى شكل الدائرة و يحقق معظم شروطها، وهو بذلك أنسب شكل إقليمي للخدمات المركزية، وميزة الشكل السداسي أكبر ما تكون على المربع، لذا تنضد أقاليم مراكز الخدمات نفسها على النمط السداسي، وهذه النتيجة يصل إليها كل من كريستالر ولوش، ولو أن الأخير يذكر أن إثبات كريستالر وان كان عاما إلا أنه غير كاف، ويذكر كريستالر أن من بين مزايا الشكل السداسي أنه يجعل عدد مراكز الخدمات مناسبا لا يزيد ولا يقل كما ينبغي، بالإضافة إلى أنه لا يترك فجوات بغير خدمات.

(مصدر كريستالر، 1966)

شكل رقم 24: النطاق السداسي لمجموعة اسواق كريستالر



(مصدر كريستالر، 1966)

هكذا يصبح لدينا سلم أو هرم مدرج من الخدمات والأحجام من ناحية، فان الأبعاد ومساحات المناطق التوابع من ناحية أخرى، ويطرد هذا الترتيب حتى نصل إلى قمة الهرم حيث نجد أنها تشكل شبكة دنيا في المواقع نقطة واحدة من الخدمات القصوى أي عكس القاعدة العالمية، ومجموع المركب الهرمي من مراتب الخدمات والحجم، والأبعاد والمساحات الذي يدور حوله ويتعلق نهائيا مدينة القمة يمثل إقليميا اقتصاديا مدنيا كاملا قائما بذاته، بينما تمثل مدينة القمة فيه المتروبوليس أي عاصمة الخدمات أو المدينة الأم بحيث يصبح نمط الترتيب نمطا شجريا أو عنقوديا.

وفي داخل هذا المركب لا يقيس كريستالر درجة المركزية بحجم السكان الخام، الذي كثيرا ما لا يعبر تماما عن مدى الخدمات الإقليمية التي تقوم بها المدينة خارج حدودها هي كمدينة، وانما يتخذ عدد التليفونات كمقياس للعلاقات العامة بين مكان وآخر أي للخدمات الإقليمية، ومقياس هذا كالتالي:

$$م = ت (س ت' / س')$$

حيث م = مقياس المركزية.

ت = عدد التليفونات في المدينة.

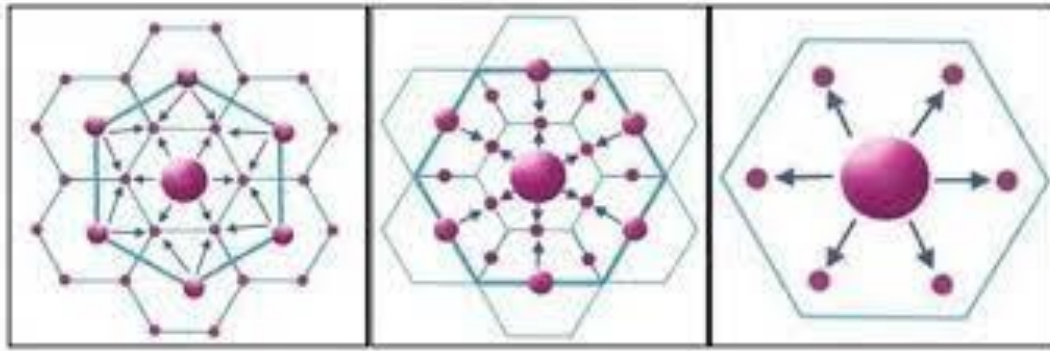
س = عدد سكان المدينة.

ت = عدد التليفونات في كل الإقليم.

س = عدد سكان كل إقليم.

على أنه لا بد داخل هذا الهرم المتراتب من ملاحظة ثلاث قواعد فأولا يتم تدرج المراتب المختلفة على أساس أن مسافة التباعد مع كل مرتبة أعلى تتزايد بحكم الشكل السداسي-بنسبة $\sqrt{3}$ بالمقياس إلى أدنى مرتبة. ومعنى هذا أن مساحة المنطقة التابعة وعدد سكانها تزيد عن سابقتها ثلاثة الامثال.

شكل رقم 25: المبادئ الثلاثة لتنظيم الاماكن المركزية



(مصدر كريستالر، 1966)

ليعاد داخل هذا المركب الهرمي والشيء الاكيد انه ليس من الضروري التدرج في مراتب الاحجام والأبعاد داخل هذا المركب الهرمي أن يتدرج باطراد ملزم، أي ليس من الضروري أن توجد كل الدرجات والمراتب بل قد تقفز درجة أو أكثر بتأثير من العوامل الاقتصادية أو سياسية، لذا فهي قد لا تتناسب مع اتساع وأبعاد منطقة الخدمات المركبة.

مع التأكيد في النقطة الاخيرة أنه ليس هناك عدد معين محدود وثابت لدرجات ومراتب هذا السلم الهرمي، وهو الذي يرمز إليه في هذه الدراسات بالرمز K ، وانما يختلف بحسب الغرض فينتفق لوش مع كريستالر على أن 3 درجات هي أنسب عدد لمبدأ المواصلات، وأن 7 درجات هي أنسب عدد لمبدأ التقسيم الإداري، ولو أن لوش يضيف إلى هذا الأخير عدد 13 درجة أقل عددا

اكبر حجما، ويصبح النظام كله بالطبع أكثر بدائية و أقل مرونة، ويعطي لوش الجدول الاتي كمفتاح لهذه العلاقات.

جدول رقم 1: الحجم الاقليمي الحقيقي

الحجم الإقليمي، العدد في النظام الكامل			المسافة بين لمراكز بعضها لبعض			الحجم الإقليمي الحقيقي
ك=7	ك=4	ك=3	ك=7	ك=4	ك=3	
3	2	1	$1\sqrt{71}$	$1\sqrt{41}$	$1\sqrt{31}$	1
19	7	4	$1\sqrt{72}$	$1\sqrt{42}$	$1\sqrt{32}$	2
106	24	11	$1\sqrt{73}$	$1\sqrt{43}$	$1\sqrt{33}$	3
؟	81	30	$1\sqrt{74}$	$1\sqrt{44}$	$1\sqrt{34}$	4
؟	؟	77	$1\sqrt{75}$	$1\sqrt{45}$	$1\sqrt{35}$	5
؟	؟	؟	$1\sqrt{76}$	$1\sqrt{46}$	$1\sqrt{36}$	6
؟	؟	؟	$1\sqrt{77}$	$1\sqrt{47}$	$1\sqrt{37}$	7

المصدر: Kognson,J.,Urloan Geography, 2 nd

.ed.,Oxford,1972,p.101

1= المسافة بين المراكز الأصلية.

ك = عدد المناطق الصغرى في المرتبة التالية.

(الأرقام التي تحت علامة الجذور هي في نفس الوقت مجموع عدد المراكز في الإقليم المعني)

فكما نرى يتوقف عدد الحالات أو مراكز الخدمات في النظام كله على عدد المراتب والدرجات

في السلم الهرمي، وبحسب لوش هذه الأعداد عندما تكون تساوي 3 على النحو التالي الذي سنرى

منه أن أكبر إقليم في هذا النظام سيشمل 729 مركزا للخدمات وليس مركز قطبي واحد.

جدول رقم 2: درجة حجم الإقليم

درجة حجم الإقليم	عدد المراكز في الإقليم	عدد أقاليم تلك الدرجة	درجة حجم المراكز	عدد المراكز التي من تلك الدرجة
0	1	729	0	486
1	3	243	1	162
2	9	81	2	54
3	37	27	3	18
4	81	9	4	6
5	243	3	5	2
6	729	1	6	1

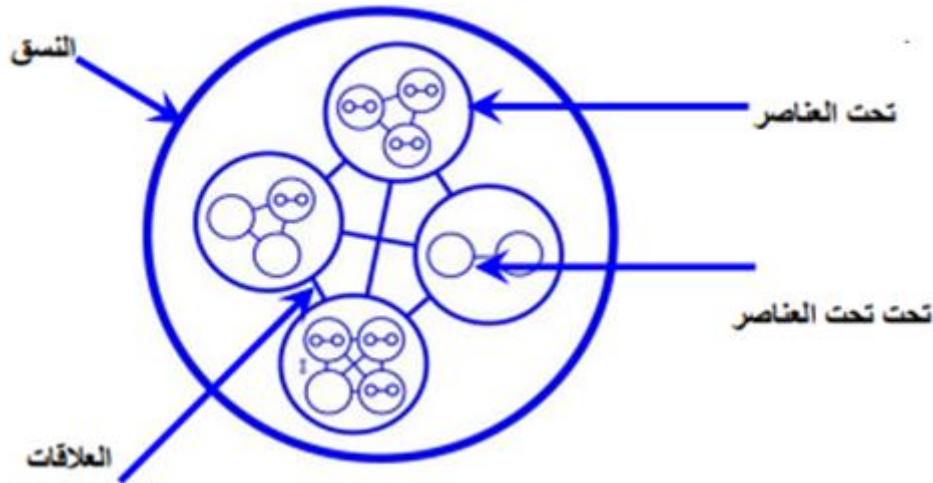
(مصدر كريستالر و لوش) 1966

5.7 المقاربة النسقية:

النسق يدل على مجموعة من العناصر المتصلة فيما بينها بمجموعة من العلاقات والتي تشكل الكل المتجانس (مجموعة متجانسة) فرحي عبد الله 2010

زيادة على هذا النسق يدل على مجموعة من العناصر المتصلة فيما بينها بمجموعة من العلاقات والتي تشكل الكل المتجانس (مجموعة متجانسة) انظر للشكل:

شكل رقم 26: رسم تمثيلي لنسق المدينة



المصدر: فرحي عبد الله 2010 ص 32

أكد معاوية سعيدوني، أن اعتبار المدينة كنسق هي خاصية غاية في الأهمية، حيث يتم اعتماد دراسة هاته الأخيرة آكل متكامل وذلك لمدى حساسية مراديبها ومستعملها، مما يصل بنا إلى دراسة

التأثيرات المعقدة المتبادلة من حيث التطور التاريخي والتقني والقوانين والتنظيم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والمرجعية الثقافية... الخ



بناء على ذكر ما سبق من المقاربات التحليلية للعمران، وما يتطابق مع دراستنا حول التوسع في المناطق شبه الحضرية لمدينة المسيلة، نجد أن مقارنة التسلسل الهرمي للأماكن هي الأنسب في اعتمادها، من خلال الخطوات التحليلية لغرض الوصول إلى الأهداف والغايات لا تحقق إلا بتطبيق هذه المقاربة.

هذا الأمر لا يتم الا من خلال تطبيق نموذج التدرج الهرمي AHP مع طريقة ديلفي مدرج ضمن برنامج المعلومات الجغرافية.

8 دراسة مفهوم الكثافة

1.8 الكثافة السكانية:

الكثافة هو قياس عدد الاشخاص الساكنين، أو العاملين في وحدة من الأرض، يشكل استعمال الكثافة السكانية الخام بشكل واسع في مختلف الدراسات الجغرافية دليلاً على أهميته في تحميل خصائص التوزيع للبشر. فقد كتب سوتر (Sutter) تشكل الكثافة السكانية عنصراً أساسياً في فهم طبيعة العلاقات بين الحيز والمجتمع ، الأمر الذي يمنح إمكانية مقارنة النتائج مكانياً وزمانياً.

إن الكثافة السكانية مصطلح له ثلاثة تعريفات: (كبيش، 2010)

- ◀ تعريف ذو بعد عمراني: يركز على المقارنة بين الكثافات الصافية والكثافات الخام.
- ◀ تعريف اقتصادي: يتجه نحو تنافس لشغل الحيز.

◀ منهج متعددة التخصصات تركز على مبادئ التنمية المستدامة، التوازنات الكبرى والفرق بين الكثافات الفعلية والكثافات المنتظرة (يتعمق بحجم المدينة الأفضل).

وتدرس الكثافة السكانية النواحي الآتية:

- تدرج الكثافة السكانية: تختلف كثافة السكان في المدينة تبعاً لمستوى التطور الذي بلغته تلك المدن من جهة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي مجتمعة من جهة اخرى. ففي المراحل الاولى من تطور هذه المدن.

استراتيجيات الكثافة السكانية الملائمة: هناك ثلاثة استراتيجيات تخطيطية لتحقيق الكثافات الملائمة للعيش (Kriken و Lund، 2010)

◀ التنمية موجهة بالنقل: وفيه يجري البحث دائماً عن الكثافة السكانية الملائمة للعيش عن طريق اعداد النقل المتكامل مع اماكن التسوق والمطاعم.

◀ تخطيط التنمية: تنمو المدن سكانياً، ومن المناسب زيادة كثافتها السكانية، من أجل الحد من الانتشار الحضري على الأراضي المفتوحة ذات القيمة المتزايدة.

◀ وسائل الراحة (الخدمات): في بيئة ملائمة للعيش ومرتفعة الكثافة يجب توفير وسائل الراحة مثل قصر مسافة الوصول الى العمل مع توفير حيز تحقق رؤية مريحة.

1.1.8 العوامل المؤثرة في الكثافة السكانية:

هناك عوامل كثيرة تؤثر في اختلاف كثافات سكان الحضر من مدينة الى أخرى ومن أبرزها:

- أحجام المدن.
- الخصائص التضاريسية لمواقع المدن.
- الوظائف التي تقدمها المدن وعلاقتها بالمدن الأخرى كقرب أو بعد المدينة من مدينة كبرى.
- كفاءة تخطيط استعمالات الأرض، ووجود المساحات الخضراء والمناطق المكشوفة فيها وأصناف السكنات السائدة فيها.
- نوع وحدثة وسائط النقل والحركة داخل المدينة وخارجها.
- طبيعة الاساس الاقتصادي.

تعد الكثافة السكانية من المؤشرات المهمة التي يمكن استخدامها عند توسع المدينة ولا سيما مع وجود بدائل تخطيطية متعددة تبين عن طريقها أحد مؤشرات البديل الافضل للمدينة.

2.8 الكثافة السكنية:

تعد الكثافة السكنية من العوامل الفعالة والهامة التي تساعد في التحكم في حجم العمران داخل المواقع السكنية والاستعمالات الاخرى , وذلك لتأثيرها في تحجيم المباني المختلفة , وانعكاس ذلك على تحديد عدد السكان ومن ثم قياس الكثافات السكانية داخل تلك المباني، ويجري دراسته كالاتي:

1.2.8 المفهوم والانماط:

هي معدل الانتفاع من الأرض أو نسبة مجموع مساحة الأرضيات لكل طوابق الوحدة السكنية (أو المبنى السكني) إلى المساحة الكمية المخصصة للأغراض السكنية، (أي أخذ الارتفاع بعين الاعتبار) مما يجعلها مفيدة من الناحية التصميمية والتخطيطية، لذا تعد من اصح المقاييس والمعايير للإضاءة والتهوية الكافية. (خالد، 1991)

وقد اشار المنظرين الى أن مظاهر الكثافة في الاشكال الحضرية المزدهمة ممكن أن تكون خطوطاً ارشادية ويعطى مثالا أن تكون الكثافة المتوسطة أكثر تحديداً، إذ إن الكثافات الواطنة تستخدم الفضاء بشكل أفضل كما هو في نموذج الضواحي الامريكية بفضاء مفتوح خاص بها ومواقف سيارات واضحة ومراقبة جيدة من الداخل.

يظهر تأثيرات الكثافة البنائية بنمطها، كثافة النسيج الفيزيائي للشوارع، وكثافة تقسيم الأرض، في أداء المدينة لوظائفها، إذ أن شبكة الشوارع وتوزيع استعمالات الأرض تمكن المدينة من اداء وظيفتها وتعطي إطار في استعمال الأرض بصورة أكثر تحضرا. (Peponis، 2007)

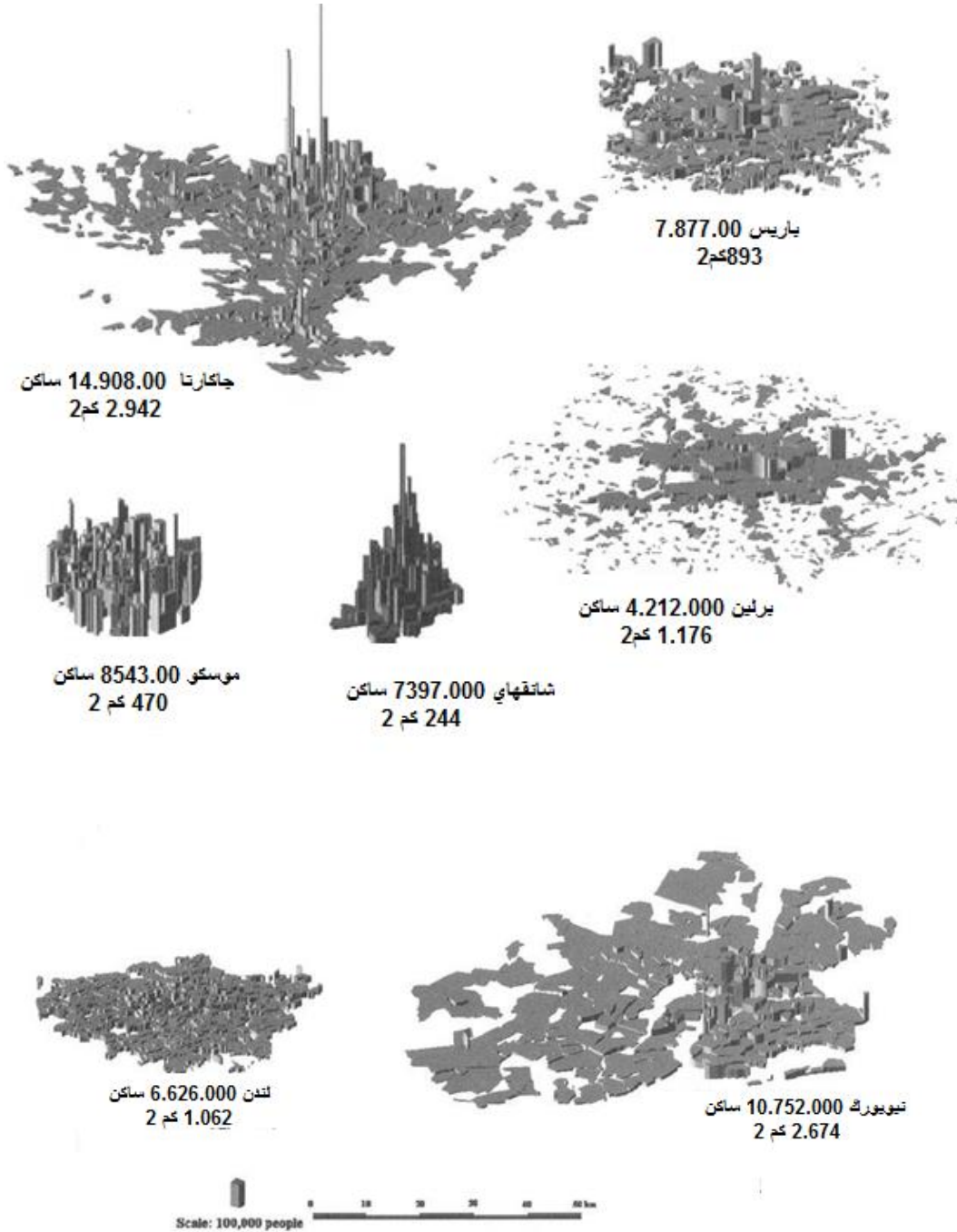
2.2.8 فوائد الكثافة السكنية العالية:

ان زيادة الكثافة السكنية العالية لم تكن مجرد صدفة، إذ ظهرت من أزمان بعيدة لحاجة الانسان والتطلع الى العلو والبحث عن الرمزية والسلطة عن طريق التوجهات التخطيطية والتصميمية الحديثة في استخدام الفضاء العلوي والتوجه نحو الامتداد العمودي، ومن أهم فوائد الكثافة البنائية العالية هي ما يلي: (Llewelyn, 2007)

- الفائدة الاجتماعية
- الفائدة الاقتصادية

- كفاءة النقل.
- الفائدة البيئية.

شكل رقم 27: الهيكل المكاني للمدن موضع فيها عدد السكان والمساحة المبنية



Bertaud, Alain (Time – Saver Standards for Urban Design: Metropolis – the Spatial Organization of Seven Large Cities) McGraw-Hill Companies Inc., USA, 2003, p. 1,2-2

9 أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر:

غداة الاستقلال تكفلت الدولة بالإشراف والتوجيه، وتوظيف الهياكل الأساسية والعمرانية الموروثة عن العهد الاستعماري، حيث اكتفت الجزائر بالعمل بالقوانين والمراسيم الفرنسية، باستثناء ما يتعارض مع السيادة الوطنية إلى غاية صدور أهم قانونين يحددان أدوات التهيئة العمرانية، وهما (قانون رقم 03-87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية الصادر بتاريخ 28 جانفي 1987 جريدة رسمية رقم 05) و (قانون رقم 29-90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 بالتهيئة والتعمير الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 1990) المتعلق بالتهيئة والتعمير .

1.9 تعريف أدوات التهيئة والتعمير :

هي تلك الآليات التي تحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية وتضبط توقعات التعمير وقواعده وتحدّد الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات والمحافظة على النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر ومن جهة أخرى تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة والبنائات الموجهة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية والخدمات والنشاطات والمساكن وتحدّد أيضا شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية .

2.9 أهدافها ومبادئها:

حسب أهم المبادئ التي جاء بها (قانون رقم 29-90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 بالتهيئة والتعمير الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 1990) هو أنه جعل أدوات التعمير قابلة للمعارضة بها أمام غير وجعلها ملزمة للجميع بما فيها الإدارة ذاتها بنصّ المادة 14 " ... وتلتزم السلطة التي وضعتها باحترام محتواها " كما تنص المادة 10 على أنه " لا يجوز استعمال الأراضي أو البناء يتناقض مع تنظيمات التعمير دون تعريض صاحبه للعقوبة المنصوص عليها في القانون."

وفي حالة غياب هذه الأدوات تخضع المشاريع العمرانية القواعد العامة للتهيئة والتعمير التي تنص عليها المادة 03 والتي يجب مراعاتها في كل الظروف وفي كل الأحوال.

كما تتكفل أدوات التهيئة والتعمير ببرامج الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية، وتفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على هذه الأدوات عند إعدادها.

تعتبر المخططات الوطنية والإقليمية مرجعا أساسيا في تحديد التوجهات الأساسية أدوات التهيئة والتعمير وتضبط كل عمليات التدخل على النسيج العمراني على المدى القريب، المتوسط والبعيد.

تتمثل أدوات التهيئة والتعمير في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ، مخطط شغل الأراضي (POS) وتقوم هاتين الأداتين على جملة من القواعد العامة التي لا بد من مراعاتها عند إعدادها (حسب المرسوم التنفيذي 91-175) وتتمثل في :

- السلامة والأمن العمومي: أكد المرسوم التنفيذي في مواده من 02 إلى 25 على ضرورة إقامة البناءات مهما كان استعمالها بطريقة تضمن السلامة والأمن العمومي.

- المظهر الخارجي: أولى المشرع في المواد من 27 إلى 31 أهمية كبيرة للمظهر العمراني سواء للبناءات وشكلها أو من حيث التهيئة الخارجية حسب (قانون رقم 94-07 المؤرخ في 18 ماي 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، الصادر بتاريخ 25 ماي 1994 الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (32) .

- البناءات ذات الاستعمال السكني: أكد المشرع في المواد من 32 إلى 45 على ضرورة احترام جملة من المعايير والمقاييس الخاصة بتوزيع المجالات داخل البناءات المعدة للسكنى (قانون رقم 94-07 المؤرخ في 18 ماي 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، الصادر بتاريخ 25 ماي 1994 الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (32)

3.9 المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية: (PDAU)

عرفت المادة 16 من (قانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 بالتهيئة والتعمير الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 1990) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بأنه أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو مجموع البلديات آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخططات شغل الأراضي، ويهدف إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها الأراضي الفلاحية ، حماية الساحل، البيئة والموارد الطبيعية هذا ما جاء به (القانون رقم 02-02 المؤرخ في 15 فبراير 2002 يتعلق بحماية الساحل و تمينه الصادر بتاريخ 12 فبراير 2002. الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 10) ، حماية المناطق ذات التراث الثقافي هذا ما نص عليه (قانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي الصادر بتاريخ 17 جوان 1998. الجريدة الرسمية رقم 44 .

- إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حسب المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به الصادر بتاريخ 01 جوان 1991.

1.3.9 محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

حسب ما نص عليه (مرسوم تنفيذي 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2005)

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على:

- تقرير توجيهي: تحدد فيه التوجهات العامة للسياسة العمرانية.
- تنظيم يضبط القواعد العامة المطبقة على كل منطقة: والناجمة عن تقسيم المنطقة إلى مناطق متجانسة تحدد فيها استعمالات الأرض وأجال تطبيقها (القريب، المتوسط والبعيد) داخل قطاعات التعمير والتي ضابطها القانون 90-29 في مواد من (19 إلى 23) .
- الوثائق البيانية: تعتبر المخططات تجسيدا تقنيا لما جاء في التنظيم، حيث تشمل على المخططات الآتية:

- مخطط الوضع القائم يبرز فيه حالة الإطار المبني القائم.
 - مخطط تهيئة مع مخطط الاتفاقات التي يجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.
 - مخطط الشبكات المختلفة (شبكات الطرق، التزويد بالمياه، شبكات الصرف الصحي).
 - مراجعة وتعديل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:
- تتم مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو تعديله بنفس الطريقة والإجراءات التي تمت بها المصادقة عليه، إذ لا يمكن إجراء هذه المراجعة أو التعديل إلا إذا توفرت الشروط التالية:
- إذا كانت القطاعات المراد تعميدها في طريق الإشباع، وإذا كان تطور الأوضاع أو المحيط لا يستجيب لأهداف مشاريع التهيئة أو البنية الحضرية لإقليم بلدية.

4.9 مخطط شغل الأراضي: (POS)

يعرف مخطط شغل الأراضي كما تنص عليه المادة (31) من القانون 29-90 على أنه أداة من أدوات التعمير التي تحدد بالتفصيل أسس استخدام الأراضي والبناء عليها وفقاً للتوجيهات والتنظيمات التي أقرها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. وهو يغطي جزءاً من تراب بلدية واحدة أو مجموعة من بلديات تجمعها مصالح اقتصادية.

1.4.9 أهداف مخطط شغل الأراضي:

تتمثل أهداف مخطط شغل الأراضي والتي حددها قانون رقم 29-90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 بالتهيئة والتعمير:

- تحديد الشكل الحضري وحقوق البناء واستعمال الأراضي، المظهر الخارجي للبنىات.
- تعيين الكمية القصوى والدنيا المسموح بها في البناء.
- تحديد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية وكذا الشبكات المختلفة ومميزات طرق المرور والمنافذ.
- تحديد الاتفاقات، والأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها.
- تعيين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها.
- تحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتي تخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء.

5.9 مراجعة مخطط شغل الأراضي

إذا أصبحت توجيهات مخطط شغل الأراضي لا تستجيب لمتطلبات المنطقة التي يغطيها، أمكن مراجعته حيث تتم بنفس الطريقة والإجراءات التي تمت بها المصادقة عليه، ولا يمكن إجراء هذه المراجعة إلا إذا توفرت الشروط التالية:

- إذا لم ينجز في الأجل المقرر لإتمامه سوى ثلث حجم البناء المسموح به من المشروع الحضري

- إذا كان الإطار المبنى الموجود في حالة خراب أو في حالة من القدم تستدعي تجديده.

- إذا كان الإطار المبني قد تعرض لتدهور ناتجة عن ظواهر طبيعية .
- إذا طلب ذلك وبعد مرور خمس سنوات من المصادقة عليه أغلبية ملاك البلديات البالغين على الأقل نصف حقوق البناء التي يحددها مخطط شغل الأراضي الساري المفعول .
- إذا استدعت ذلك الحاجة إلى إنشاء مشروع ذو مصلحة وطنية لم ينص عليه المخطط.

6.9 مخطط تهيئة:

حسب توجيهات ومبادئ كل من المخططين الوطني والجهوي تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئتها، حيث تبادر بذلك الإدارة بالتشاور مع الأعراف الاقتصاديين والاجتماعيين للولاية ومجالس المداولة بالولاية والبلديات وممثلي الجمعيات المهنية، يهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجهات المعدة في المخطط الجهوي وشرحها فيما يخص الإقليم الذي تشغله، بإدخال التوجهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي هيكل الولاية.

7.9 مخطط تهيئة البلدية:

إن البلديات باعتبارها جماعات قاعدية هي المجالات التي ينبغي أن تفضي إليها وتتجسد فيها السياسات التي تحملها التهيئة العمرانية بمختلف أشكالها، والتي من بينها نوعية إطار الحياة، والعدالة الاجتماعية، وانخراط المواطنين باعتبارهم الصانعين للتنمية والمستفيدين منها.

10 أسباب فشل مخططات التهيئة العمرانية

تعود أسباب الاخفاق في التحكم في النسيج العمراني ونموه وفق أدوات التهيئة التعمير إلى عدة أسباب اجتماعية، أهمها أزمة السكن الحادة كالهجرة الريفية نحو المدن، والنمو الديمغرافي المتزايد بين سكان الحضر... الخ، وهناك أيضا أسباب إدارية منها عدم وجود جهاز إداري قوي لتسيير المدن وضبط التوسع العمراني، وانعدام وجود سياسة واضحة ومستقرة تجاه المخالفات والتجاوزات العمرانية، ويمكن ربط أهم أسباب فشل مخططات التهيئة العمرانية فيما يلي:

1.10 ضعف في تصميم وتنفيذ المخططات:

إن هذه الوسائل العمرانية كالتخطيطية لم تفلح في التحكم في نمو النسيج العمراني بصفة عامة، مما أدى إلى ظهور قطاع عمراني غير منظم مثل البناءات والأحياء غير القانونية.

حيث أن ببطء إجراءات انجاز هذه المخططات يؤدي إلى الاطالة في الوقت مما يؤثر على التدابير المتخذة في الميدان، كما أن الدراسات المنجزة من مكاتب دراسات تنقصها الصرامة في احترام قواعد الدراسة مما ينجر عنه عدم تطابق التشخيص الميداني مع النظرة المستقبلية للدراسة، هذا الامر يؤدي الى الانحراف عن اهداف هذه المخططات وتكون غير صالحة للتطبيق.

كذلك ارجاع ضعف صياغة وتنفيذ مخططات التهيئة العمرانية الى عدم وجود مرصد حضرية توفر معلومات إحصائية صحيحة للمدن، وغياب التنسيق بين لجان الهيئات المحلية. (باية، 2016)

2.10 ظهور تقاليد البناءات غير الشرعية وسوق عقار موازية

إن عدم فعالية الجهاز الإداري والتقني المكلف بالتسيير العمراني، يضاف له العجز في السكن بشكل جلي، ولد ضغطا اجتماعيا كان السبب إلى ظهور البناءات الفوضوية من جهة، ومن جهة أخرى إلى إحداث تغييرات داخلية وخارجية على البناءات لتوسيع المسكن.

كما أدى الفرق المتزايد بين العرض والطلب على السكن الى ظهور سوق موازية للعقار غير شرعية، أدى الى تسارع وتيرة البناء غير الشرعي أمام رقابة الإدارة المكلفة التعمير.

كما لا يجب أن ننسى الازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد نتجت عنها مشاكل عمرانية اعاقت عملية التعمير والتطوير.

3.10 سوء التسيير الحضري:

نتج عن القرارات التي اتخذها الإدارة الحضرية لتسيير المجال العمراني وتنميته الكثير من المشاكل مقابل النذر اليسير مما استفادته المدينة حضريا وتاريخيا، فالتسيير الحضري الحالي مس هوية المدن وجعلها تعاني من أزمات اجتماعية كالتخلف وأزمة السكن التي تظهر في التعمير، التحضر السريع، قلة المساحات الخضراء، ويعتبر التحضر السريع من أهم أسباب فشل التسيير الحضري في المدن الجزائرية، فقد بلغ عدد سكان الحضر حوالي (3.7) مليون نسمة سنة 1966 أي نسبة (31 %) وارتفع وهو اليوم يتجاوز (75%). (إسماعيل، 1982)

4.10 التدهور على مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات

هناك تدهور ملحوظ على مستوى المرافق والخدمات في المدن الجزائرية ومن بينها ما يتعلق بالنقل والحركة، فيلاحظ اختناق المدن الكبرى بحركة المرور نتيجة تضخم الحظيرة الوطنية بعدد كبير من السيارات، في حين لم يواكب ذلك تطور في شبكة الطرق، بالإضافة إلى عجز وسائل النقل الحضري على تلبية احتياجات نقل السكان في رحلاتهم اليومية.

5.10 التدهور البيئي:

ويرجع التدهور البيئي في المدن الجزائرية أساسا إلى انبعاث غازات السيارات، وبأقل قدر إلى الانبعاثات المنزلية والتدفقات الصناعية، التي تصدر عن الوحدات الإنتاجية المبعثرة الموجودة داخل النسيج العمراني، وهكذا من خلال كل ما تم عرضه من أسباب فشل المخططات التوجيهية في الجزائر نستنتج أن السبب الأول يعود نقص المعلومات المحتواة فيها وإلى المصالح والمسؤولة عن تطبيقها ومراقبتها.

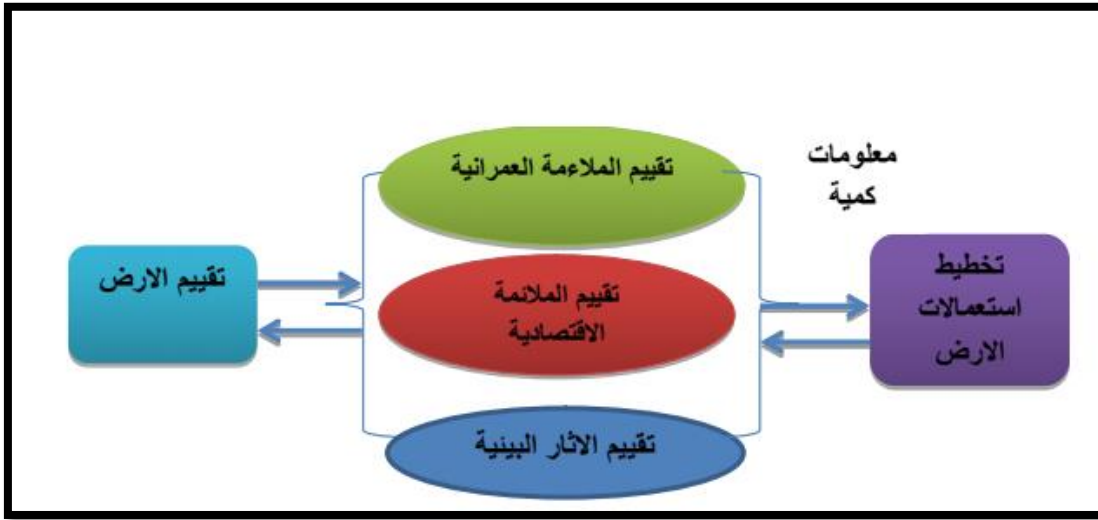
11 تقييم الملاءمة المكانية للأرض الحضرية:

إن تقييم الملاءمة المكانية هي في جوهرها عملية تقدير الامكانيات المتوافرة في الأرض لمختلف أنواع استعمالات الأرض ولجميع البدائل المتوافرة، (FAO، 1976) إن اختيار أي نمط لتوسع المدينة لا بد أن يكون منسجما مع الهيكل العمراني للمدينة وحل مشاكلها، لذا يحتاج إلى دراسة كافة العناصر المؤثرة في ذلك لتحديد الإمكانيات والمحددات وما يمكن استغلال ضمن تصميم المدينة وخارجه، إذ أن تخطيط استعمالات الأرض يجب أن يبنى على قاعدة العقلانية من خلال تقييم الموارد المتاحة، ويمكن تعريفه بأنه وسيلة لتخطيط استراتيجية استعمال الأرض إذ يتم من خلاله التنبؤ بالأداء الذي تقدمه الأرض من خلال الامكانيات والقيود المتوقعة من كل استعمال للأرض.

إن الهدف من عملية التقييم هو تحديد الاستعمال الأفضل للأرض من الناحية الفعلية والكامنة، مع مراعاة الترابط مع المناطق المختلفة في المدينة، كما أنه يوفر معلومات مكانية (نوعية وكمية) عن الآثار المترتبة من كل استعمال وامكانية الاستدامة فيه ومتطلبات عمله.... الخ.

لذلك فإن التقييم المستدام للأرض وتخطيط استعمالات الأرض يمكن أن يبنى على أساس مستدام عن طريق التكامل بين الملاءمة العمرانية مع الملاءمة الاقتصادية وتقييم الآثار البيئية للاستعمالات (السكنية، والتجارية، والصناعية، والإدارية.... الخ) لدعم العمل التخطيطي لاستعمالات الأرض كما في المخطط رقم 01 (الكناني، 2014)

شكل رقم 28: العمل التخطيطي لاستعمالات الأرض



(الكناني، 2014)

12 أساليب اختيار أفضل المناطق لتوسع المدن:

بعد اجراء المسح الميداني لمجاورات المدينة وتحديد أفضل تلك المناطق لتوفر عدة بدائل لتوسع المدينة تم اختيارها وفق عدة متغيرات.

ويتم اختيار أفضل المناطق لتوسع المدينة وفق المتغيرات المذكورة بعد إجراء المفاضلة بينها أيها يصلح للتوسع الحالي والمستقبلي، أي تكون أولويات في استغلال تلك المناطق مستقبلاً، وتستخدم عدة أساليب في تحديد أفضل البدائل هي:

جدول رقم 3: متغيرات اختيار افضل مناطق التوسع

رقم البديل وموقعه	سعة البديل (م ²) او هكتار	الطاقة الاستيعابية من السكان	المعوقات الموقعية	البعد عن مركز المدينة	توفير الخدمات الارتكازية	كلفة تملك الارض	القرب من المناطق الترفيهية	مشاكل التلوث	جائس مع تسبيح المدينة العمرانية	وصول الى مركز المدينة ومراكز	الموقع الى مخاطر الكوارث	شاكل المياه السطحية والجوفية	إمكانية التوسع مستقبلا

المصدر: التخطيط الحضري أسس ومفاهيم د. خلف حسين على الدليمي

وهناك عدة أساليب لتحديد أفضل المواقع ومنها:

- الكلفة الاقتصادية للأرض.
- أسلوب الاوزان الترجيحية.
- نموذج التفاعل المكاني.

خلاصة الفصل:

ان تعدد مفاهيم التوسع العمراني كان نتاج بحوث قام بها المخططون والباحثون كل حسب اختصاصه لكنها خلصت كلها في البحث عن الحلول المرجعية والدائمة للتحكم في تسيير المدينة من جانب المجال المكاني والملائمة المكانية لاستعمالات الأرض.

ان مواكبة النظريات التخطيطية التقليدية مع المفاهيم الحديثة من استدامة وظهور مشاكل حضرية متعددة بالمدن الكبرى خصوصاً جعلت التوجهات التخطيطية الحديثة تتماشى مع هذه المفاهيم و تتحول نحو افكار غير تقليدية عند تخطيط المدن وزيادة سكانها، وهذه الافكار اعتمدت على التكنولوجيا الحديثة وتحقيق مبادئ الاستدامة، لذلك صار التوجه نحو العلو عند توسع المدينة لتحقيق هذه المبادئ و ذلك عن طريق ايجاد أبنية ومدن عمودية تحتوي على الاستعمالات التقليدية بالمدن ولكن بمفهوم جديد لهذه الاستعمالات بما يحقق حياة افضل للسكان واعطاء الرمزية والخصوصية لتلك المدن فضلاً عن الجانب الوظيفي.

وقد تبين أن أسباب فشل المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير في الجزائر لا يعود إلى المخططات العمرانية نفسها بقدر ما يعود إلى المصالح المسؤولة عن تطبيقها ومراقبة المخالفات والتجاوزات في حقها، وقمة التوعية والتكوين لدى المنتخبين المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري على القرار التقني، وانعدام الوعي المعماري لدى المنتهكين لقوانين التهيئة والتعمير.

الفصل الثالث: دراسة خصوصيات المناطق شبه الحضرية

تمهيد:

مما لا شك فيه أن مدن العالم النامي تتوسع بمعدل هائل، وأفريقيا على وجه الخصوص فمن المتوقع لها أن تتمدن بسرعة، ويتوقع مرصد السكن للأمم المتحدة أن يعيش (50%) من سكان القارة في المناطق الحضرية بحلول عام (2050)، وهو ما يعادل ما مجموعه (1.2 مليار نسمة) (الأمم المتحدة، 2008). ولا يمكن للإجراءات والآليات الرسمية المتعلقة بالخدمات الحضرية وتطوير الهياكل الأساسية أن تواكب هذا النمو غير المسبوق، والنتيجة هي تزايد سريع في عدد المناطق الانتقالية في محيط المدن أو ما يسمى بالمناطق شبه الحضرية.

ان عمليات التحسين والتوسعات العمرانية، وما يتبعهما من التحولات لمجتمعات المدينة وما يحيطها من التجمعات الريفية او الحضرية او الاثنين معا، تؤدي الى نشوء اماكن تنسم بحياة هجينة تمتاز فيها بيئات عمرانية مختلفة.

وكنتيجة لعمليات التحضر، تلاشت حدود المناطق الحضرية والريفية وبرزت نموذج مكاني جديد يدعى منطقة شبه الحضرية (peri-urban) حيث لهذا النموذج خصائصه ومشاكله وكذلك فرصه، حيث تتصف المناطق شبه الحضرية ببنى اقتصادية واجتماعية متغيرة، من الزراعة الى التصنيعية وكذلك الخدماتية، ذات نمو ديموغرافي سريع تتبعها الهجرة غير متحكم فيها، والارتفاع المطرد في سعر العقار.

وقد فقدت هذه المناطق بالتدرج دورها القروي السابق في دعم المدينة بالغذاء والطاقة ومواد البناء وخدمات النظام الايكولوجي، بسبب التحضر شبه الحضري في غلاف المدينة (Périurbanisation) كعملية تحويلية، التي فيها المناطق الريفية الواقعة في حافات المدن أصبحت تندرج فيها صفات حضرية من النواحي العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

وتجلت في المناطق شبه الحضرية جل رهانات المدينة، لأنها أصبحت تشكل: **مجالاً للتوسع الحضري وخزاناً عقارياً للمدينة، بالإضافة الى انها مجال لتطبيق السياسات الحضرية الجديدة على مستوى التخطيط والتهيئة.**

في هذا الفصل، سنتعامل أولاً مع نظرية البحث عن مفهوم المناطق شبه الحضرية في المراجع المتخصصة، ثانياً الإجابة عن الاسئلة التي يمكن ان تطرح في هذا الفصل هي:

ما هو التحضر شبه الحضري؟ منذ متى نتحدث عن التمدين شبه الحضري والمساحات شبه الحضرية؟ من أين نشأت هذه العملية؟ ما هي العوامل التي ساهمت في ظهور هذه الظاهرة؟ هذه كلها أسئلة نطرحها على أنفسنا عندما نتحدث عن كلمة شبه الحضري.

1 تحديد السياقات الحضرية:

إن توسع المدن يخلق العديد من عوامل الدفع والجذب التي تشجع الناس على الهجرة من المناطق الريفية والمناطق النائية إلى المناطق الحضرية، وبما أن هذه المنطقة تقع تماما في وسط فضاءين مختلفين تماما (حضري وريفي)، فإن المناطق شبه الحضرية، بحكم طابعها المزدوج، تواجه تحديات المناطق الحضرية والمناطق الريفية المجاورة على حد سواء، غير أن الطابع الذي يتسم به هو عدم كون المرء حضريا تماما أو ريفيا تماما مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تجاهل مناطق هذه الأخيرة، ويختلف تعريف البيئة الحضرية من سياق إلى آخر، فعادة ما يتم الاتفاق عليها من قبل الحكومات على المستوى الوطني. ومع ذلك، هناك عدد من العناصر التي تشكل بيئة حضرية يمكن تكييفها وتطبيقها عبر السياقات.

- **حضرية:** يمكن تعريف البيئة الحضرية على نطاق واسع على أساس الكثافة السكانية، وتركيز الهيئات الإدارية والبنية التحتية ومجموعة متنوعة من أنشطة كسب العيش وتوليد الدخل.

وتتميز المناطق الحضرية بكثافة سكانية عالية مقارنة بالمناطق الأخرى، تتميز كذلك بوجود الهياكل الإدارية مثل المكاتب الحكومية والمحاكم والتركيز النسبي للخدمات مثل المستشفيات والمؤسسات المالية مثل البنوك. في البيئة الحضرية ستكون أشكال سبل العيش وأنشطة توليد الدخل المتنوعة على عكس المناطق الريفية المرتبطة بشكل أساسي بالإنتاج الزراعي.

- **المناطق شبه الحضرية:** ترتبط التعريفات التقليدية للمناطق شبه الحضرية بقربها من المناطق الحضرية، حيث تعتبر المناطق التي تقع على أطراف المدن أو المناطق الحضرية الكبيرة، ولكنها تحتفظ بالخصائص الريفية مثل الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي بشكل عام، ومن المهم كذلك ملاحظة أن المناطق شبه الحضرية ليست مجرد تلك القريبة من المدن فقد تشمل أيضا مناطق ليست بجوار مراكز حضرية، يعتقد كذلك بعض المؤلفين أن الفضاء شبه الحضري يمكن اعتباره "مساحة ثالثة" فريدة من نوعها، لا حضرية ولا ريفية، أو حضرية وريفية معًا.

- **ريفي:** وجود الهياكل الإدارية يكون منخفضاً نسبياً أو معدوم والخدمات الحكومية والبنية التحتية الأخرى كذلك، تتركز أنشطة سبل العيش في الغالب على الإنتاج الزراعي.

2 مراحل تطور العلاقة الريفية الحضرية:

مرت العلاقة بين الريف والحضر بمراحل متعددة فمنذ نشأة المدن القديمة، وحتى الوصول إلى المدن الصناعية الحديثة كانت العلاقة بين الريف والمدينة ذات طابع وخصائص محددة تتميز فيها كل مرحلة عن غيرها من مراحل تطور المدن، ويمكن تقسيم هذا التطور في العلاقة الريفية الحضرية إلى المراحل:

أولاً: مرحلة الحد الريفي: ميزت المدينة في هذه المرحلة بالاعتماد المباشر على الريف، بحيث لم يصل اعتماد الريف على الإنتاج المدني بشكل أساسي كما هو الحال بالنسبة للمدينة (طغيان الريف على المدينة) قد كان الريف ينتج المنتجات الزراعية التي لا تستطيع المدينة الاستغناء عنها، وقد كانت الأسواق في المدينة لا تمثل حاجات أساسية للريف بل على العكس كانت الأسواق في المدن شيئاً ثانوية يمكن الاستغناء عنه بكل سهولة، والحدود بين الحياة الريفية والحضرية لم تكن شاسعة في هذه المرحلة، فلم يصل المدني في هذه المرحلة إلى الحياة الحضرية وسبل المعرفة واستخدامها، مما جعل الفلاح أكثر رفاهية من المدني.

ثانياً: مرحلة الحد الفاصل أو الحد المدني: بدأت هذه المرحلة مع ظهور المدن الصناعية في القرون الوسطى، بحيث أخذت المعالم الحضرية تتجلى في المدن وتظهر بشكل تدريجي، وتمثلت المعالم في دخول الصناعات المتطورة مما زاد من مساحة المدن وأتساع حجمها، وأخذت حياة الريفيين تميل لحياة جديدة مرتبطة بمفاهيم واقتصاديات جديدة، وبعكس المرحلة السابقة اتسعت المدن على حساب الريف ولم يستطع الريف مقاومة هذا التطور والأتساع والذي أفضى بالاستفادة من كلا الاتجاهين الريفي والحضري، لدرجة أصبح معها الاقتصاد الريفي لا يفي بتقنياته المتواضعة مع إغراءات التقنية الحضرية وبالتالي أصبحت الحياة الريفية تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الحديثة التي ينتجها المصنع الحضري، وأصبح الريف مكان طرد للناس في حين أصبحت المدينة مكان جذب للعمالة الوافدة من الريف، وقد ارتبطت نشأة المدن الأولى بزيادة إنتاجية الأرض، في حين ارتبطت نشأة المدن التجارية بنشاط العمران المدني، وزيادة مطالب الناس لوسائل الحياة المختلفة، وخاصة الحاجات الضرورية كالغذاء والملبس والمسكن، أو قطاع الخدمات وتطور الصناعة إضافة إلى حياة الترف التي

بدأت تتمثل في المدن، كل ذلك كان من عناصر الجذب تجاه المدينة، ورغم أن هذه المرحلة لم تكن واضحة المعالم والحدود، فقد كانت بداية الميل والنزوح تجاه البناء المدني والمجتمعات الحضرية.

ثالثاً: مرحلة الانفجار أو الطغيان الحضري: وأهم ما يميز هذه المرحلة اتساع حجم المدينة وتوسعها لتضم المناطق شبه الحضرية، هذا التوسع الكبير للمدن قد جاوز التوسع الجغرافي لتصل إلى مرحلة الإقليم حتى أنه أصبح من الصعوبة بمكان تحديد حدود واضحة بين ما هو حضري وغير حضري، والتقدم التكنولوجي الهائل الذي أصاب الحياة الحضرية ولكنه لم يقتصر على المدن بل تعداه إلى الريف وحياته، وحتى العادات والحياة الاجتماعية والقيم واتجاهات الأفراد في صورة تتمثل بها طبيعة طغيان الحياة الحضرية على جزء كبير من الحياة الريفية.

3 تعريف المناطق شبه الحضرية

تمثل المناطق شبه الحضرية بشكل عام على أنها مناطق انتقالية تقع في ضواحي المدينة، حيث تلتقي الخصائص الريفية والحضرية مع بعضها البعض. **Invalid source specified.** تمثل التطور المادي والتغيرات في استخدام الأراضي التي يمكن أن تسبب مشاكل مختلفة لتطورات التي تحدث في بعض الأحيان لا تتماشى مع الخطط المكانية الحالية بحيث تخضع المناطق الريفية لعملية تحول خارجة عن السيطرة.

تشير المنطقة شبه الحضرية إلى منطقة انتقالية أو تفاعل، حيث يتم وضع الأنشطة الحضرية والريفية جنباً إلى جنب، وتخضع ميزات المناظر الطبيعية لتعديلات سريعة ناتجة عن الأنشطة البشرية.

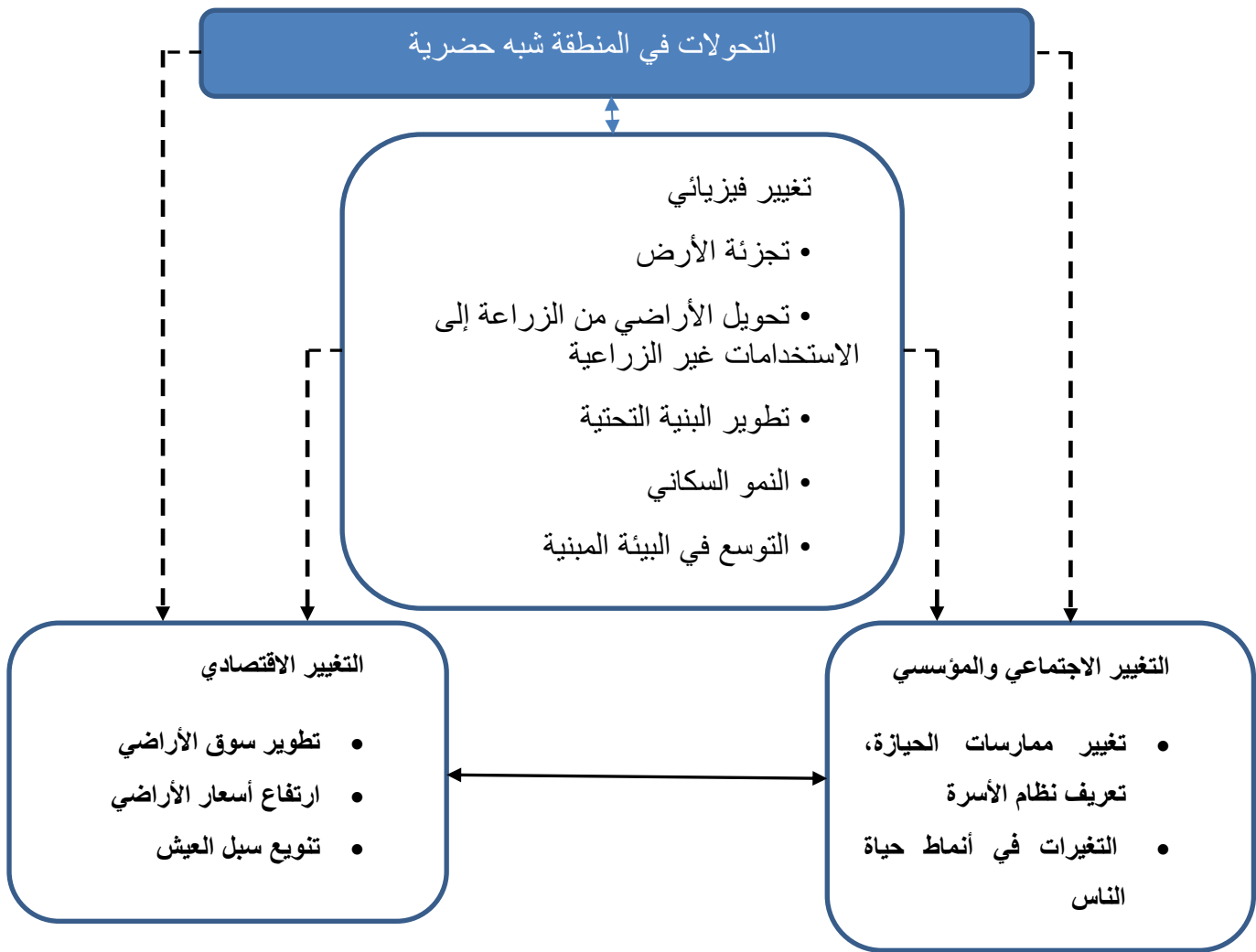
والمناطق شبه الحضرية ليست محددة جغرافياً ولا مفاهيمياً، وهي تشمل كلا من خصائص العالم الحضري والريفي وتقع في مكان ما بين الوسط الحضري والمشهد الريفي. وقد جري التعامل معها تقليدياً من منظور التخطيط الحضري كأساس للانتشار الحضري والهياكل الأساسية الإقليمية.

ونستطيع القول إنها المناطق الانتقالية أو المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والتي قد توفر أنشطة غير حضرية لدعم السكان في المناطق الحضرية. (قطر، افريل 2013)

وتطرح حداثة المفهوم في الحقل الجغرافي، وتناوله في وضعيات متنوعة صعوبة في فهمه ومقاربتة، فهناك من يسميه بالمجال الضاحوي أو المجال الحوزي للمدينة، وقد ظهر لتحديد مورفولوجية مجالية جديدة ناتجة عن سيرورة التمدين الزاحف على الهوامش الحضرية يأخذ معناه داخل سياق اجتماعي واقتصادي خاص، حركيته وعدم وضوحه تجعل منه مجالاً معقداً.

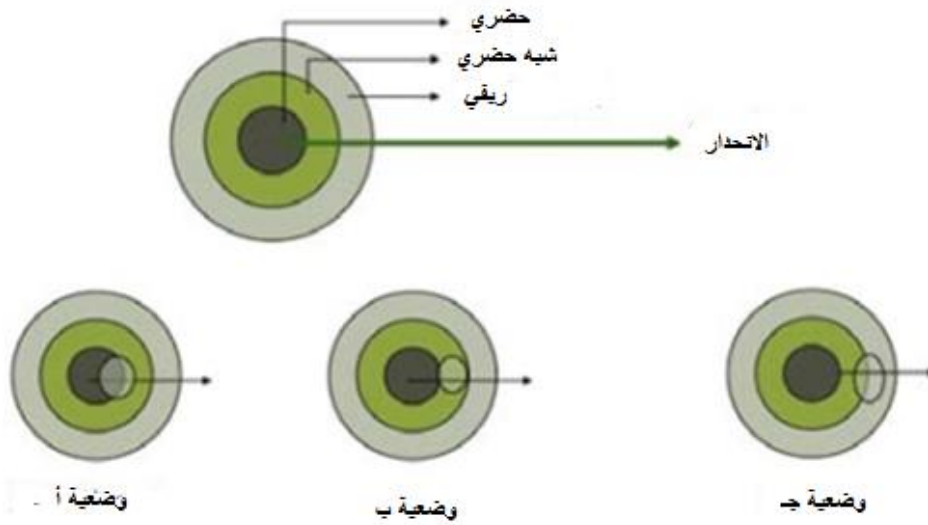
فحسب معجم LAROUSSE وكذلك معجم LE PETIT ROBERT المنطقه شبه حضرية هي ذلك «المجال الموجود في الأرباض والضواحي المباشرة للمدينة».

الشكل رقم 1: نموذج هيكلية لعملية التحول المترابطة للمناطق شبه الحضرية



(Barikisa Owusu Ansah, 2020)

الشكل رقم 2 موقع المناطق شبه الحضرية من المدينة



(Barikisa Owusu Ansah, 2020)

وفي هذا الصدد، عرف بعض أهل الاختصاص من الجغرافيين الغربيين المناطق شبه الحضرية بكونها "منطقة متداخلة بين المدينة والقرية، تتسم بخصائص مدنية وسمات ريفية، وهذا الخلط يؤدي إلى اختلال على مستوى المجال" (DEZER, METTON, & STEINBERG, 1991). والسكان الذين يقطنون هاته المناطق "يعيشون حياة غير متكاملة، ما هي بحياة حضرية ولا بحياة ريفية، إضافة إلى أن هذه المناطق شبه الحضرية في أغلبها أماكن شعبية، يعيش سكانها حياة اجتماعية جديدة". (الأنصاري، 2020) كما يؤكد على أنه "نسيج مختلط بين المجال الريفي والمجال الحضري بحدود غير واضحة".

ويمكننا القول إن المناطق شبه الحضرية توجد عموماً على الهامش الحضري على طول حواف المنطقة المبنية وتميل إلى تشكيل نمط مبعثر من التجمعات منخفضة الكثافة، قد تكون المناطق شبه الحضرية مساحة ثالثة وهي في الغالب مساحات خضراء مفتوحة كبيرة مثل الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية في الأطراف الحضرية ذات الكثافة السكانية المنخفضة ولكنها تنتمي وظيفياً إلى المنطقة الحضرية، قد تكون المناطق شبه الحضرية أيضاً منطقة من المستوطنات الأصغر والمناطق الصناعية واستخدامات الأراضي الحضرية الأخرى ضمن مصفوفة الزراعة الوظيفية (Nilsson et al., 2013).

ومن خلال ما سبق، نخلص إلى أن المنطقة شبه الحضرية هي «مجموع السيوررات التي تؤثر على المجال الريفي المجاور، وتساهم في انتشار الوظائف الحضرية من خلال أربعة عناصر

مهمة؛ تحولات في استعمال الأرض وفي استهلاك المجال، والتحول الاجتماعي، والمسألة العقارية، وخصوصية ومستقبل الفلاحة في هذا المجال (الهامشي) المتاخم للمدينة»

جدول رقم 4: يوضح مختلف المفاهيم للمنطقة شبه الحضرية

الرقم	المصدر	تعريفات المنطقة شبه الحضرية
1	Andreas (1942)	المنطقة شبه الحضرية هي منطقة الاختلاط بين استخدام الأراضي الزراعية والعمرانية.
2	Garnier and (Chabot (1967	شبه الحضرية هي منطقة تنتهي فيها المدينة المبنية المستمرة.
3	(Singh (1967	المنطقة شبه الحضرية هي أرض ريفية ذات ظواهر حضرية.
4	Wehrein ((1942	تمثل المناطق شبه الحضرية منطقة تفرضها التنمية الحضرية.
5	Dickinson ((1967	المنطقة شبه الحضرية هي منطقة أصبح فيها الإسكان والصناعات والمكاتب امرا مفروغا منه.
6	Pryor (1971)	المنطقة شبه الحضرية هي منطقة هامشية بين الريف والحضر. يتم تمييزها بناءً على كثافة السكنات، ووجود وظائف تجارية ، وصناعية ، ومستوى تحويل الأرض ، ووجود التنقل.
7	Yunus (2001, (2008	المنطقة شبه الحضرية هي منطقة تقع بين المنطقة الحضرية والمنطقة الريفية. وفقا ليونس ، هناك 4 اطر للمناطق شبه الحضرية ، وهي: (1) إطار المدينة ؛ (2) إطار حضري - ريفي ؛ (3) إطار ريفي حضري ؛ (4) إطار ريفي.
8	Direktorat Penataan Jenderal Ruang (PU (2006 –	تقع المنطقة شبه الحضرية خارج قلب العاصمة / الحضرية، وتشكل كخط داعم للمرافق والنقل الجماعي الحضري ، وامتداداً حضرياً و جوهراً في النمو العشوائي (الامتداد) لمسافة 40-50 كيلومتراً خارجاً. صنفت Direktorat Jenderal Penataan Ruang (PU (2006 المنطقة شبه الحضرية إلى ثلاث فئات بناءً على استخدام الأراضي والأنشطة الاقتصادية،

Source: Andreas (1942), Garnier and Chabot (1967), Singh (1967), Wehrein (1942),

Dickinson (1967), Pryor (1971), Yunus (2008

صورة رقم 2: استخدامات الأراضي الحضرية والريفية المختلطة في منطقة جاكرتا الحضرية



المصدر: <https://journals.openedition.org/factsreports/5624>

4 مفهوم الضاحية وتداخله مع مفهوم المنطقة شبه الحضرية:

إن الحديث عن مفهوم المنطقة شبه الحضرية يرتبط أساساً بمجموعة من المصطلحات التي يمكن أن تستعمل أحياناً كمرادفات، لكنها قد تعني مفهوماً مغايراً، ولعل أهمها هذه المصطلحات، مصطلح الضاحية، وكما يقول PAQUOT Thierry " المنطقة شبه الحضرية والضاحية مفهومان مختلفان"، (PAQUOT, Urbanisations dispersées ; Interprétations/Actions France et Italie 1950-2000، 2006) لأن المنطقة شبه الحضرية « مفهوم تربطه علاقة وظيفية مع المدينة، إلا أنها تعرف انقطاعات على مستوى المجال المبني، بينما الضاحية، وعلى العكس من ذلك، تعرف استمراراً للمجال المبني المحيط بالتجمع، وتكون قريبة منه، فمثلاً الضاحية الباريزية الأولى (بفرنسا) تبعد بحوالي 30 كيلو متر في المتوسط عن المركز، وتنشأ بها مراكز ثانوية، من المحتمل أن تدخل في المنافسة مع هذا المركز، بينما المنطقة شبه الحضرية تبعد بحوالي 80 كيلو متر تقريباً (PAQUOT, Banlieue une anthologie , 2008). » وهذا ما أشارت إليه أيضاً Jacqueline BEAUJEU-GARNIER عندما تحدثت عن المنطقة شبه الحضرية الفرنسية في الفترة ما بين سنة 1870 وسنة 1970، بحيث " اعتبرت تزايد وانتشار المنطقة شبه الحضرية لم تكن محصورة في

حدود معينة، بل شملت المدينة أو الأجزاء ذات الطابع الحضري إلى حدود القرى، على خلاف الضواحي التي تنتمي هيكلية إلى المدينة، والتي تشكل في مجملها ما نسميه بشكل عام التجمع» وكما قال Jean urbanisation idiologie 'Une nouvelle expression de périurbaine مؤلفه STEINBERG بأن المنطقة شبه الحضرية هي "المنطقة القريبة من المراكز الحضرية، والذي تقطن به ساكنة جديدة، أصولها حضرية، كما أنه مجال غير متمدن على خلاف الضواحي التي تلتصق بالمدينة الأم (الشويكي، 1996). "ويمكن أن نشير أيضا، إلى أن هناك عناصر أساسية تجمع بين المنطقة شبه الحضرية والضاحية، أهمها القرب من المركز والتبعية له، خصوصا التبعية الاقتصادية، فالضاحية "تعتبر شكلا من أشكال امتداد كثافة استغلال المجال الحضري مع وجود نقص في التجهيزات. وفي ذلك إشارة إلى خضوع الضواحي للمنطق المتحكم في استغلال المجال الحضري." وهذا ما يؤكد كل من TOMAS. F و BONNET. J عن المنطقة شبه الحضرية بقولهما أنها " وليد منطق اقتصادي "إضافة إلى ذلك، تتمتع الضاحية باستقلال إداري، كما أشار إلى ذلك BARON-VIEILLARD Hervé في كتابه la banlieue : question de définition، بقوله " يظل كل من المنطقة شبه الحضرية والضاحية تابع للمركز رغم احتفاظ بعض الجماعات باستقلالها الإداري"، وذلك في إطار العلاقة أو العلاقات التي تربط المنطقة شبه الحضرية بمركز المدينة. وهكذا، فإن الضاحية و المنطقة شبه الحضرية يختلفان عن المدينة في تكوينهما وتشكيلهما، ولهما طابعهما الخاص، وواقع ارتباطهما بالمدينة يعبر عن تبعية مصالح وليس عن تبعية مواقع. و» يتم تحديد كل ديناميات مدن الدول العربية في المناطق شبه الحضرية، ومن بين نتائجها التفاوت واختلال الفلاحة التي تشكلت عبر موروث تقليدي طويل الأمد، مثل الغوطة في دمشق، ووادي النيل في مصر... وقد يزداد الصراع بين المجال الريفي والمجال الحضري من خلال السياسات المتبعة من طرف الدولة، ويعد مظهرا من بين المظاهر المطروحة كإشكالات ذات أولوية، يجب على المهتمين بالتهيئة أن يضعوا حلولاً لها.

5 ظهور النمو شبه الحضري والمدارس التي تناولت دراسته:

النمو شبه الحضري هو السيرورة التي يغزو بها تمدين المجال الفلاحي، ومجتمعاً ريفياً نشيطاً، لينتج مجالات شبه حضرية تنتمي بنيوية إلى المدينة، من خلال إدخال عناصر ذات صبغة

حضرية إلى الوسط الريفي، مشكلة التجمع الحضري. فما هي أبرز المدارس والدراسات الجغرافية التي تناولت مفهوم النمو شبه الحضري ؟

1.5 المدارس الجغرافية التي تناولت مفهوم دينامية النمو شبه الحضري:

يترجم النمو شبه الحضري على المناطق شبه الحضرية التطور التقني، والاقتصادي، والاجتماعي للدول المتقدمة من خلال انشطار المدينة إلى أجزاء، ويعتبر موضوعا خصباً لنظريات أكبر مدارس الفن الحضري، والتي تتمثل في مدرستين كبيرتين ظهرتتا نهاية القرن 19 وبداية القرن 20؛ المدرسة «الثقافية» والمدرسة «التقدمية أو الوظيفية» إحداهما أدخلت الريف في برامج التعمير بينما الأخرى أهملته.

إن أقدم إيديولوجية حددت النمو شبه الحضري بشكل مباشر، هي مدن الحدائق لـ E. Howard سنة 1898 عند صدور كتابه تحت عنوان «Garden cities of to-morrow» الذي حمل أفكاراً عن المدينة المثالية، وهي المدينة الحدائقية التي كانت نموذجاً خاصاً لحل مشكل السكن في الفترة الصناعية كما تؤكد Françoise CHOAY والتي سمحت آنذاك بالتوفيق بشكل متوازن بين نمط الحياة الحضرية ونمط الحياة الريفية. وقد تم إخضاع أفكار Howard E. للتطبيق منذ سنة 1903 بإنشاء Letchworth بالمنطقة شبه الحضرية شمال لندن، والمدن البريطانية الجديدة التي أنشئت سنة 1947 في جهة لندن، خاصة بالمجال الحوزي البعيد عن الحزام الأخضر (Green Belt)، وذلك لاحتواء فائض سكان المتوبول، وضبط توسعه.

وقد تبنت المدن الإنجليزية والأمريكية منذ سنوات العشرينيات تصورات E Howard المتعلقة بمدن الحدائق في ضواحيها، أما بفرنسا، فلم يكن صداها مسجلاً بشكل واضح، ولم تعرف ظهورها إلا ما بين الحربين العالميتين، وذلك بإنشاء مجموعة من مدن-الحدائق بباريس، بمبادرة من بعض المنتخبين، أشهرهم Henri SELLIER، والاختلاف الجوهرى الذي يوجد بين مدن فرنسا وبين مثيلاتها بالعالم الأنكلوساكسوني يكمن في سيادة السكن الجماعي. (DEZER, METTON, & STEINBERG, 1991)

أما بالنسبة للتعمير التقدمي، فقد ظهر مع LE CORBUSIER بحيث أكد ميثاق أثينا الذي أنجز سنة 1933 من طرف المهتمين بالتهيئة برئاسة هذا الأخير، في إطار انعقاد المؤتمر العالمي للهندسة العصرية أن « المدينة الوظيفية يجب أن تتميز بأربع خصائص أساسية: السكن، والعمل، والتنقل، والترفيه، وأن تمارس في أماكن متفرقة "التنظيف"»، والنموذج الذي جاء به LE

CORBUSIER هو المدينة المتألقة «التي تتشكل من بنايات عالية (عمارات السكن) وكل واحدة منفصلة عن الأخرى.»

6 المقاربة الاجتماعية والاقتصادية لسيرورة النمو شبه الحضري:

لقد تناولت بعض الدراسات بعد ذلك، مفهوم النمو شبه الحضري من زاوية اجتماعية، وتجاوزت التعريفات السابقة للمنطقة شبه حضرية بكونها مجال ما هو بريفي وما هو بحضري، إلى كونها نتاج سيرورة اجتماعية أكثر منها ديمغرافية، كما جاء في معجم الانسكلوبيديا الذي صدر في نهاية الستينيات لصاحبه PORTOGHESI Paolo، المنطقة شبه الحضرية باعتبارها مجال حيث هي "منطقة مهمشة بالمقارنة مع المركز، ولها بنية مجالية غير متجانسة"، توّطرها مفاهيم مثل التهميش والإقصاء والهشاشة الاجتماعية، إضافة إلى الفقر، والأمية، (PAQUOT, Banlieue une anthologie , 2008)

ويمكن اعتبار التقدم التقني والاقتصادي محددًا أساسيًا للنمو شبه الحضري بالدول المتقدمة التي تعرف انسجامًا سوسيو-مجاليا، راجع لتنفيذ وأجراة تصاميم تربط أجزاء المدينة ومجالاتها شبه الحضرية، في حين أن الدول السائرة في طريق النمو ودول العالم الثالث التي تعرف مجالاتها شبه الحضرية تطورا عفويا واعتباطيا، ومن بينها الجزائر، يمكن إرجاع التوسع العشوائي لمدنه، إلى عدم التوازن بين ما هو واقتصادي وما هو اجتماعي، مما ترتب عنه سيادة العشوائية، والتهميش، والإقصاء، والهشاشة الاجتماعية، وقلة فرص الشغل والزيادة في نسبة العاطلين، بالإضافة إلى تزايد معدلات الفقر والأمية بالأحياء الهامشية، أدى إلى صعوبة الاندماج الاجتماعي والمهني، وتفكك الروابط الاجتماعية، واتساع دائرة الطبقة الهشة، التي تزيد من تفاقم الأوضاع المزرية، ومن استفحال المشاكل السوسيو-مجالية.

أما من الزاوية الاقتصادية، فقد نسب إلى المنطقة شبه الحضرية مفهومين مختلفان حسب معجم مصطلحات "الجغرافية الاقتصادية": المعنى الأول من طرف النظرية الهامشية أو الحدية، والتي تؤكد على أن قيمة التبادل لمنتوج تحدد بفائدة آخر وحدة قابلة للتصرف في هذا المنتوج. وكما يقول P. GEORGE إن "الاستثمار شبه الحضري هو استثمار مرفوض في السوق لكون خصائص إنتاجه غير متوافرة، ومثال ذلك، الزراعة شبه الحضرية، والتي تستعمل في الغالب للدلالة على استثمار مبهم، أي أنها معنى لزراعة فقيرة، ذات مردود ضئيل، ومثال على ذلك، بعض الدول مثل إنجلترا حاولت إقامة مشاريع عن طريق المؤسسات العمومية، وذلك بتنظيم الأراضي شبه حضرية في المناطق المرتفعة، وتبين أنه من الصعب تحديد قطاع زراعي شبه

حضري بكل دقة في مفهوم الاقتصاد الحديث. (جورج، 2002) أما المعنى الثاني، فيتمثل في نظره في الصفة الهامشية لاسم الموصوف "تهميش"، والتي تستخدم للدلالة على كائن أو موضوع يوجد على الأطراف الخارجية لجماعة ينتمي إليها.

وفي إطار تحديد مفهوم النمو شبه الحضري، هناك من يربطه كذلك باستهلاك العقار، والذي يظهر من خلال المنشآت المنجزة كالسكن، الخدمات الاجتماعية، والتجارية، والأنشطة الصناعية.

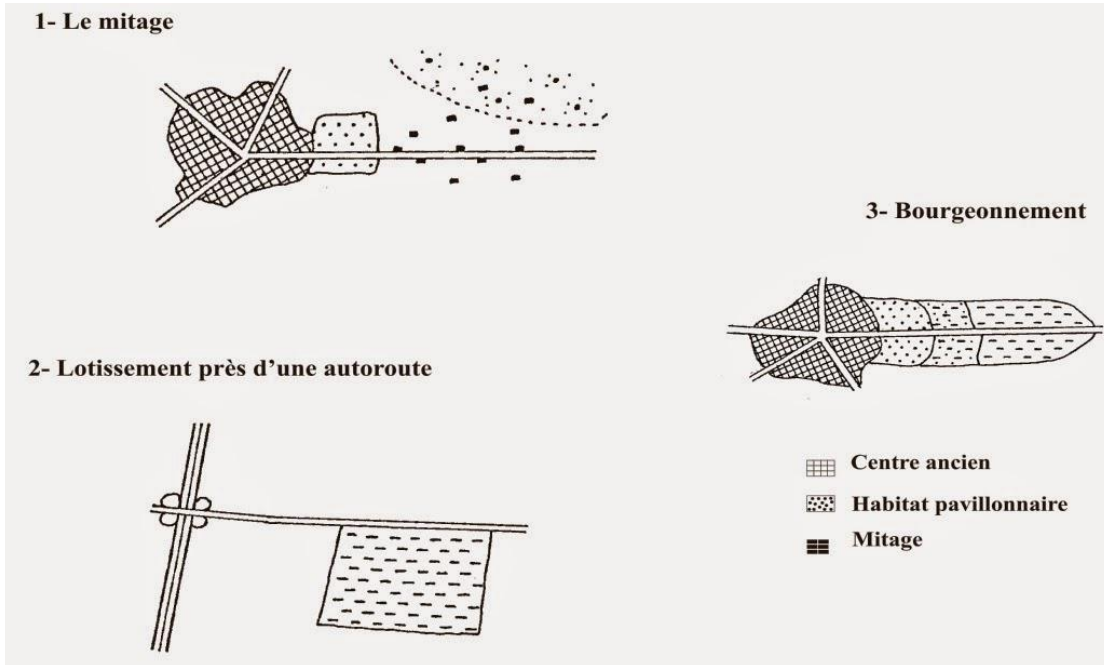
7 أشكال إسكان المناطق شبه الحضرية في الدول المتقدمة:

1.7 السكن الفردي شبه الحضري الذي يشير إلى المجال الفرنسي.

تم تطوير السكن شبه الحضري في فرنسا بمختلف الأشكال، من بين الأشكال النموذجية المذكورة لتوسيع المساكن شبه الحضرية، نبرز ما يلي:

تُظهر هذه الأشكال بشكل عام في المساكن شبه الحضرية التي قدمتها الدراسات المختلفة في فرنسا أن ظاهرة التحضر شبه الحضري هي نتيجة ديناميكيات انتشار وسط المدينة على ضواحيها وظاهرة ظهور المدن الكبرى.

شكل رقم 29: المناطق شبه حضرية

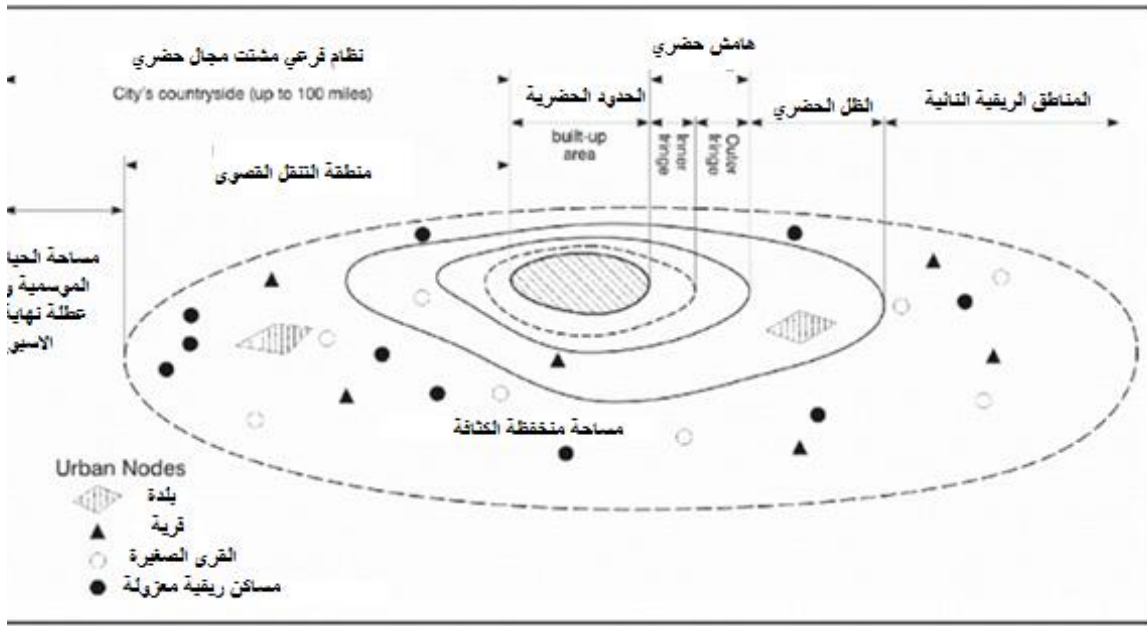


المصدر: الحبيب مباركي LA DYNAMIQUE PERIURBAINE DANS LE NORD OUEST .DU GRAND TUNIS : FORMES ET DETERMINANTS, CAS DE M'NIHLA

2.7 مساكن المناطق شبه الحضرية الكثيفة كنموذج مهيم في بريطانيا العظمى.

تعيدنا صورة المدينة الإنجليزية إلى منطقة تكون فيها المنازل صغيرة مشابهة ومتماثلة على مد البصر، حيث يشير إلى نمط من التحضر يتميز بنوع السكن الفردي الكثيف إلى حد ما وبالتالي، غالبًا ما تتميز المدن الإنجليزية بنسيج محلي بحيث تكون في متناول وسائل النقل العام ومع ذلك، فإن المثال الإنجليزي مثير للاهتمام من عدة نواحٍ، لأنه يوضح أن هناك أشكالًا من المساكن الفردية في المناطق شبه الحضرية مواتية من بعض النواحي للاستخدام الكثيف لوسائل النقل.

الشكل رقم 3: موقع المناطق شبه الحضرية من المدينة



المصدر:

https://www.researchgate.net/publication/251236708_Unsettled_settled_spaces_Searching_for_a_theoretical_%27home%27_for_rural-_urban_fringes

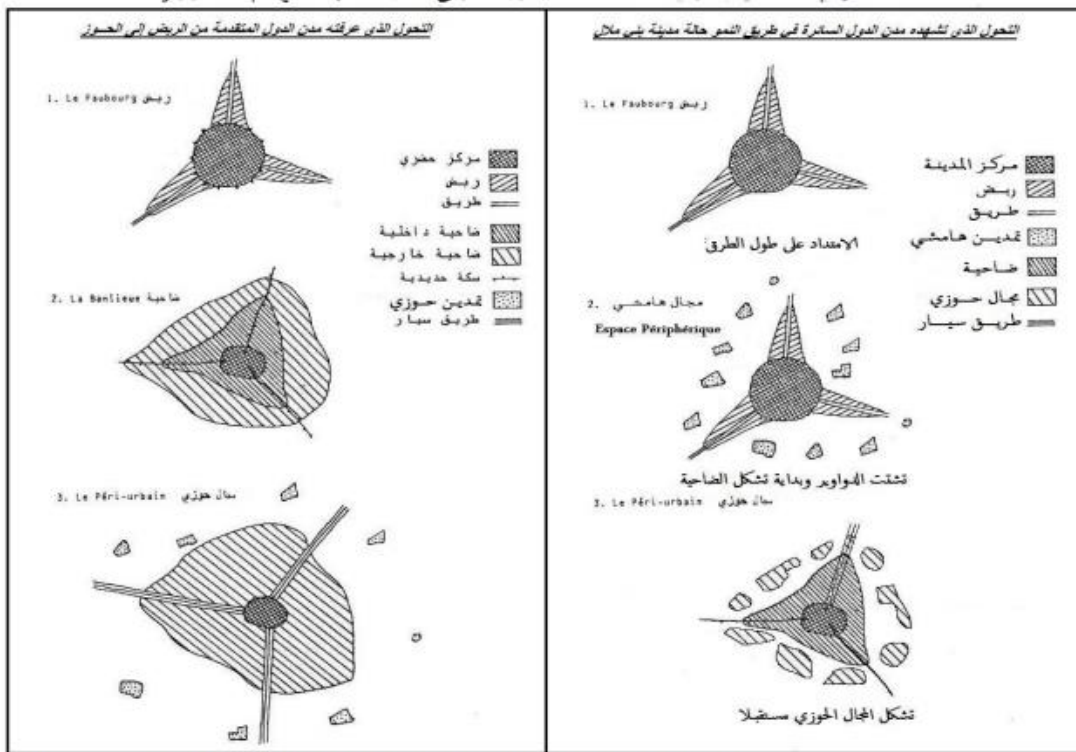
3.7 المجال شبه الحضرية:

تطرح حداثة المفهوم في الحقل الجغرافي، وتناوله في وضعيات متنوعة صعوبة في فهمه ومقارنته، فهناك من يسميه بالمجال الضاحوي، وهناك من يسميه بالمجال الحوزي.

وتعتبر المناطق شبه الحضرية (المجالات الهامشية) هي مجالات محيطة بالمدن، لم تكتسب بعد طابعا حضريا واضحا ولم تبقى ريفية كما كانت، فهي مجالات انتقالية ومسرح لأشكال مختلفة من التمدين الذي يتميز بالعشوائية المطلقة في كثير من الأحيان. (الزبير، ماي 2020م)

فالمنطقة شبه الحضرية هي مجال خاص، نظرا لما تعرفه من تفاعلات على مستوى: المشهد والمرفولوجية، والوظائف والأنشطة، والسلوك والممارسة المجالية، وتعني أيضا الاحياء الحضرية التي توجد بنايتها وراء الاحياء المتواجدة في المركز، او الجماعات الضاحوية، وبشكل واسع هي اشكال توسع السكن الحضري في الريف المجاور بحوالي أكثر من عشرة كلومترات، وان فئة الساكنة تشغل كل يوم في المدينة.

الشكل رقم 4: تحول المناطق شبه الحضرية للمدن من البض الى المجال الحوزي



المصدر: Jean STEINBERG « lapéri-urbanisation en France », 1991، (بتصرف)

8 أسس ظاهرة النمو شبه حضري ومراحل تطوره:

إذا كان غنى الفئات المتوسطة، وتقدم وسائل النقل، خاصة السيارة، والسكك الحديدية، وظهور محطات التوقف، ثم التصنيع هو ما يفسر التعمير بالمناطق شبه الحضرية بالدول المتقدمة، فإن ظهوره بدول العالم الثالث والدول السائرة في طريق النمو يرتبط بأزمة المدينة التي لم تستطع استيعاب الكم الهائل الذي يتوافد عليها، وعجزها على توفير الحاجيات الكافية لهذه الأعداد من البشر، وهو ما يجعلها " تطرد " جزءا من ساكنتها وأنشطتها إلى هذه المناطق.

1.8 الأسس التقنية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت ظهور النمو شبه الحضري:

يمكن إجمال أسس ظاهرة التمدين الهامشي في الوقت الراهن إلى الشروط التالية:

1.1.8 الشروط التقنية:

وتتلخص بالأساس في تطور الشبكة الطرقية، وتزايد استعمال السيارة الخاصة لدى الأسر النووية الشابة والميسورة نسبياً. رافقها ظهور التجارة المتخصصة والمركبات المتعددة التخصص.

2.1.8 الشروط الاقتصادية والاجتماعية:

وتتمثل في ارتفاع مستوى عيش الساكنة الحضرية والقروية منذ 40 أو 50 سنة مضت. فالمقيمون بالمنطقة شبه الحضرية، في الغالب، هم من طبقات ميسورة. ولكي يصبح المرء من سكان الضاحية يجب أن تكون لديه القدرة على أداء الدين الكبير الذي تكون مدته طويلة من أجل تملك سكن فردي، وأن تكون لديه القدرة على شراء سيارة، وإذا أمكن سيارتين، ثم قادراً على شراء المنزل، وتأثيثه وإبقائه في حالة جيدة، فالتجهيز يتطلب نفقات إضافية؛ مطبخ مزود بفرن كهربائي ومبرد، ومسخن هوائي، وحديقة. لذلك تقطن الفئات من أطر عليا ومتوسطة بالمناطق شبه الحضرية، لأن لديها القدرة على تسديد كل هذه النفقات، ولا ننسى أن هناك شرائح اجتماعية متنوعة أخرى في هذا الوسط، من عمال ومستخدمين.

3.1.8 الشروط السيكولوجية:

لم تكن حركة النمو شبه الحضري عفوية، وإنما كانت وليدة إيديولوجية «بيئية» تقوم على حماية الريف والحفاظ على الغابة من جهة، ومحاولة ضبط انتشار الوسط الحضري في الوسط الريفي الذي كانت له نتائج وخيمة على البيئة بتلوث الغلاف الجوي والشبكة المائية، وتقلص المساحات الخضراء، وتشويه المشهد من جهة أخرى، دون الحديث عن الصعوبات التي تعترض الفلاحين لاستغلال أراضيهم في ظروف مناسبة. وقد تم السكن في المجالات شبه حضرية لتحقيق رغبات فئات عريضة من السكان هرباً من الضوضاء والازدحام الذي يشهده مركز المدينة، وبالابتعاد عن المساكن غير الصحية التي تسببت في تدهورها الثورة الصناعية. (الأنصاري، 2020)

9 أنماط المساحات شبه الحضرية:

لابد من الإشارة ان هناك ثلاث نماذج من المساحات هي:

1.9 المناطق النائية:

تشهد نقص معتبر في الزيادة السكانية وذلك بسبب الطبيعة الجغرافية ونقص المرافق الضرورية وعموما تشهد هذه المناطق نقص في التنمية والتطور لكن تتميز بمنظر طبيعي.

2.9 المساحات الوسطية:

يعيش في هذه المناطق أكثر من نصف سكان المناطق الريفية بسبب نقص المنتج الزراعي والصناعي، التجاري، والسياحي.

3.9 المناطق المدمجة صناعيا:

وهي التي تشهد انفجار ديمغرافي معتبر متواجدة قريبا من النواحي العمرانية. ويمكن القول ان انواع المناطق شبه الحضرية تنقسم عامة حسب درجة التحضر وإجراءات الديموغرافية.

4.9 المساحات شبه الحضرية البعيدة من المناطق الحضرية:

الناتجة عن النزوح الريفي والسكن المؤقت بسبب الظروف الاجتماعية التي خلقت هذه العلاقة العمرانية وتسهل بذلك التعمير في المناطق الريفية او مجاورة لها.

5.9 السلسلة شبه الحضرية:

تقع جغرافيا في حدود المدينة ونشأت بسبب هجرة السكان.

6.9 المناطق شبه الحضرية المنتشرة:

المتواجدة عموما قريبة ومحيطة بالمدن، وهي ناتجة عن تواصل النزوح الريفي وزيادة السكان.

7.9 المناطق شبه الحضرية المستقرة:

تقع قرب المدينة، نشأت بارتفاع النمو الطبيعي والتحضر، وهي مساحات خاضعة للتمدد الحضري للمدينة ومربوطة مع الشبكات (المواصلات).

8.9 المناطق شبه الحضرية الممتصة:

وهي مناطق موجودة في المدينة التصقت مع الوقت.

10 تعريف المناطق شبه الحضرية في الجزائر:

في عام 1966، تم تصنيف البلديات إلى فئات حضرية وشبه الحضرية وريفية وشبه ريفية، وفق المعايير التالية:

- الحد الأدنى لحجم السكان المتكثلين في التجمع الرئيسي وحصة هؤلاء السكان بالنسبة للبلدية:
- مؤشر التعداد السكاني في التجمع الرئيسي وحصة هؤلاء السكان بالنسبة للبلدية.
- معدل النمو السكاني بين تعدادي 1954 و1966.

ولتمييز القطاع شبه الحضري عن القطاع شبه الريفي، تم إدخال نسبة العمال غير الزراعيين بحيث تتراوح الأنشطة غير الزراعية بين (25 و50٪).

في عام 1977 تم تصنيف التجمعات الى خمسة اصناف منها التجمعات شبه الحضرية و التي اتت في مفهومها بشكل عام، تلبي جميع معايير الطبقة الحضرية، تم تخفيض عتبة السكان إلى (5000) نسمة بدلاً من (10000) في التجمع الواحد.

في التصنيف لعام 1987 تم تحديد خمسة معايير لتحديد نوع التجمعات الحضرية وهي:

- عدد السكان.
- النشاط الاقتصادي.
- الخصائص الحضرية.
- متوسط معدل السكان.
- الرتبة الادارية.

جعلت هذه المعايير من الممكن تحديد خمس طبقات مماثلة لتلك المستخدمة في التعداد السابق.

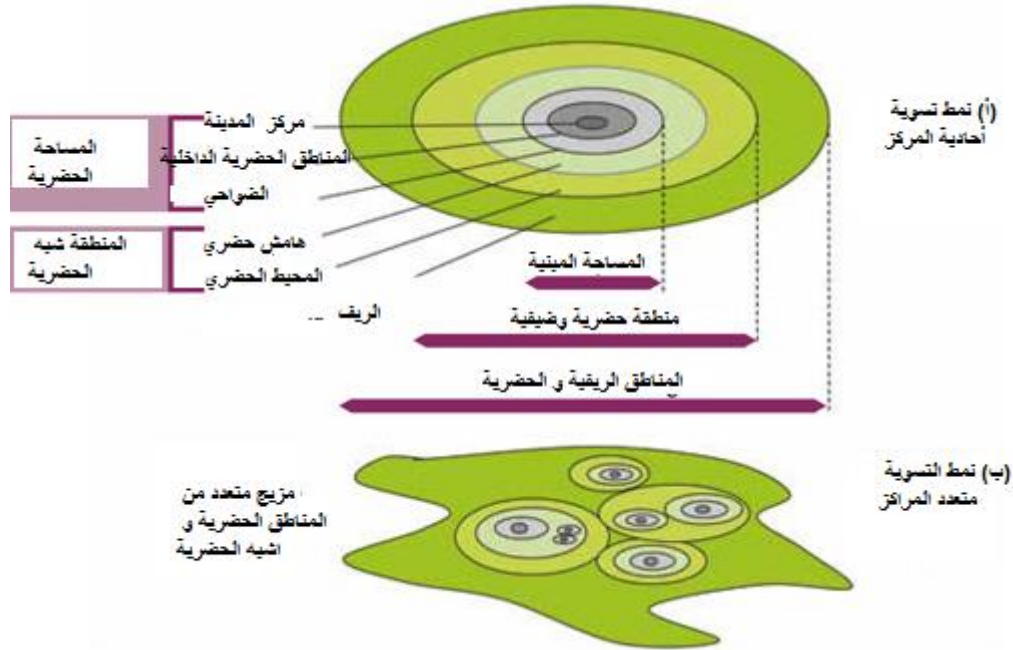
تضم الطبقة شبه الحضرية (175) تكتلاً تلبي جميع معايير المحددة، باستثناء الحد الأدنى للسكان الذي تم تخفيضه إلى (5000) نسمة بدلاً من (10000) والحد الأدنى لعدد العمال غير الزراعيين إلى (1000) بدلاً من (2000)، وقد تم تحديد المناطق شبه الحضرية المحتملة وفق التعداد السابق.

تصنيف 1998 أبقى على نفس المعايير لكنه زاد عليها بعض الشروط الالزامية فيما يخص التوصيل بالشبكات، ومدى توفر بعض التجهيزات قد تم تصنيف أربع مناطق وهي المناطق

الحضرية الخاصة، المناطق الحضرية، مناطق الضواحي، والمناطق شبه الحضرية و التي هي تجمع تم تحديد عدد المهن غير الزراعية فيه عند (1000) عامل والحد الأدنى لعدد السكان عند (5000). وتتكون هذه الطبقة من وحدات لها تأثير محلي وتقدم الحد الأدنى من الخدمة، لا سيما من حيث التعليم والصحة، ليس فقط لسكانها ولكن أيضاً لصالح الوحدات الريفية المجاورة (المناطق الريفية شبه الريفية والمتكتلة والمبعثرة).

بالنسبة لتصنيف 2008 على الرغم من عدم وجود مقاييس مقبولة عالمياً للتوسع الحضري، فقد احتفظ مكتب الإحصاء الوطني لعام 2008 بنفس التعريف المستخدم في عام 1998. الهدف الرئيسي لاستخدام نفس التعريف هي ضمان الاستمرارية التاريخية في تحليلات التغيير في التجمعات السكانية، ومع ذلك ، لا يُقصد بهذا القياس تقديم رؤية نهائية للمناطق الحضرية، لكن في الواقع الامر مرتبط مع تطور المجتمع الجزائري، و كذلك وجهات نظر أخرى قد يبدو أكثر ملاءمة لبعض المستخدمين.

شكل رقم 30: المناطق شبه الحضرية و المنطقة الريفية و الحضرية



Source: Joe Ravetz The Dynamics of Peri-Urbanization 2012

11 خصائص المناطق شبه الحضرية:

هناك اهتمام كبير بالمنطقة شبه الحضرية في دول العالم حيث تُعتبر هذه المساحات أحياناً هوامش، ليس فقط لأنها تقع على حافة المدن، ولكن أيضاً لأنها تتميز بثلاث خصائص: التهميش الاجتماعي، والخصائص الإقليمية التي يمكن أن تعزز هذا التهميش الاجتماعي، وأخيراً، البصمة البيئية. ولكن، هل يجب اعتبار مساحات المناطق شبه الحضرية هذه بمثابة هامش يجب معالجته أو كأماكن يجب تقييمها لتطوير نوع جديد من الحياة الحضرية؟

يمكن تعريف التحضر شبه الحضري على أنه عملية تطوير لتجمع من المناطق الريفية، تصبح المناطق الريفية الواقعة على أطراف المدن القائمة أكثر حضرية من حيث الطابع المادي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لها عوامل رئيسية مثل النمو السكاني واستهلاك الأراضي للفرد، تشير المنطقة شبه الحضرية إلى منطقة انتقالية أو تفاعل، حيث يتم وضع الأنشطة الحضرية والريفية جنباً إلى جنب، وتخضع ميزات المناظر الطبيعية لتعديلات سريعة ناتجة عن الأنشطة البشرية.

و تتميز المناطق شبه الحضرية، كونها تشمل مناطق محمية قيّمة، وتلال، وأراضي زراعية رئيسية، وأراضي رطبة مهمة، يمكن من خلالها أن توفر خدمات أساسية لدعم الحياة لسكان الحضر. أدت الزيادة في عدد السكان والأنشطة إلى الحاجة إلى المزيد من الأراضي السكنية والمرافق المساندة، في حين أن الأراضي المتاحة في المناطق الحضرية محدودة، تؤدي الأراضي الحضرية المحدودة، خاصة في وسط المدينة، إلى توسع التنمية خارجياً.

تحدث عملية التنمية الخارجية تغييرات في استخدام الأراضي في أقرب منطقة، وهي منطقة شبه الحضرية، التي كانت في السابق ذات طابع ريفي أكثر.

التغييرات في التنمية واستخدام الأراضي يمكن أن تسبب مشاكل مختلفة، زيادة على التطورات التي تحدث في بعض الأحيان لا تتماشى مع الخطط المكانية الحالية بحيث تخضع المناطق الريفية لعملية تحول خارجة عن السيطرة، لذا تعد ظاهرة التحضر شبه الحضري قضية مهمة في بلدان العالم الثالث، ويستخدم مصطلح "شبه التحضر" لوصف التحضر في المناطق الريفية، وخلق مناطق الضواحي بسبب هجرة المناطق الحضرية.

يمكن التعرف على الواجهة شبه الحضرية من خلال مجموعة متنوعة من الخصائص:

- عدم وضوح المفهوم" و "العلاقات الحضرية الريفية غير الواضحة" (Adell 1999).

- الغموض المتعلق بـ "التغيرات المادية والاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن التنبؤ بها" (Buxton et al. 2006).

- انتقال غير واضح للأنشطة وتحول المناظر الطبيعية" (Mattingly 1992) ، "المبادئ والسياسات الاقتصادية عبر القطاعات" جنباً إلى جنب مع "الاتفاقات البيئية الغامضة" (Buxton et al. 2006) .

كل هذه الخصائص هي نتائج بعض الأبحاث حول غموض الخصائص. "ويليس (2005) ، ص 3) حيث ترتبط تغير خصائصها بالتمدد العمراني ، بما في ذلك" التغيرات السريعة في استخدام الأراضي ، والأشكال المبنية ، والأنشطة الاقتصادية ، وعدم التطابق بين الهياكل الإدارية والأقاليم ، وهجرة السكان الجدد ، والنزاعات بين ملاك الأراضي الجدد والحاليين ، أما بصرياً ، فهو اختلاط الصورة بين المنظر الريفي والحضري ". يذكر (Tacoli) خمس خصائص للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية، وتشمل هذه الخصائص

- حجم السكان، والكثافة السكانية في المناطق المبنية.

- خصائص البنية التحتية

- الحدود الإدارية والأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي يمكن أن تساعد في التعرف على المناطق الحضرية من المناطق الريفية (Tacoli 1998).

على عكس خصائص Tacoli ، يحدد (Adell) معيارين فقط لتحديد المناطق الحضرية والريفية: الحياة الريفية القائمة على الزراعة والحياة الحضرية على أساس التصنيع والخدمات.

12 الآليات الكبرى التي تحكمت في تطور المنطقة شبه الحضرية:

يمكن تحديد الآليات المتحكمة في تطور المناطق شبه الحضرية في ثلاث آليات كبرى: النمو الطبيعي للمدينة، والحاجة المتزايدة للسكن، ثم الاستجابة المتباينة للنمو الحضري عبر الازدحام وسط المدينة، أو عبر عملية الإسقاط نحو الهوامش بحسب المراحل التاريخية، وأيضاً بحسب القدرة التقنية والمالية، ثم العلاقة بين المدينة والريف.

وتختلف الظروف التي تحكمت وتتحكم في تطور المناطق شبه الحضرية المحيطة بالمدن ما بين الدول المصنعة والدول غير الصناعية. كما سبق وأن أشرنا، فإن مدن البلدان الراقية تعرف انسجاماً سوسيو-مجالياً – رغم بعض الاستثناءات- نابعا من كونها كانت سباقة إلى وضع تخطيط حضري يهتم بإنجاز «التصاميم التوجيهية التي تتميز بالمرونة وتستجيب للعرض والطلب على

مستوى استعمال المجال»، وتنفيذها بكل شفافية ومسؤولية، أي أنها قطعت أشواطاً هامة فيما يخص الديمقراطية والحكامة، لذلك حققت التنمية قلباً وقالبا، جوهرها ومظهرها.

وأما بخصوص دول العالم النامي التي عانت من الاستعمار الذي فكك بنياتها وهشش اقتصادياتها، ونقل تصوراتها حول التعمير مع وجود خصوصيات كل بلد على حدى، والمرتبطة بمستوى تطوره التاريخي، والسياسي، والاقتصادي، لم يكن توسع مدنه وتطور مناطقه شبه الحضرية وليد التقدم التقني، والصناعي، بل كان عفويا-اعتباطيا، أي عدم خضوعها لأي تصميم مضبوط في غالب الأحيان، إذ تتباين تصاميم الأحياء تبعا لمراحل تشييدها، فهناك ضعف على مستوى الربط بين مختلف هذه الأحياء (أجزاء مبنية، وأراضي خالية، ومواصلات متواضعة، وعزلة بعض الأحياء الهامشية، وضعف التجهيزات الأساسية في أغلبها).

وتفسر هذه المقاربة لتطور مفهوم التحضر على المناطق شبه الحضرية من التشخيص الماكرو-مجالى إلى التشخيص الميكرو-مجالى بوضوح، أن تطور الضاحية متباين ما بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، وكذلك ما بين المدن داخل نفس البلد.

13 وظائف المجال شبه الحضري:

يمكننا تحديد خمسة وظائف أساسية في هذا الفضاء:

1.13 السكن:

حيث يوجد بالمجال شبه الحضري تجمع للمساكن وتكون في أغلبها عبارة عن مساكن فردية وهذا ناتج عن مشكل السكن الذي تواجهه معظم المدن في العالم.

2.13 التجارة:

يتميز هذا الفضاء بتمركز المراكز التجارية الكبرى على طول الطرق عند مدخل المدينة وهذا لوجود أراضي واسعة أقل ثمنا من الأراضي الموجودة وسط المدينة ولهذا فإن المراكز التجارية أخذت تتزايد مع مرور الوقت بالضواحي خاصة بالدول الأوروبية.

3.13 الإنتاج:

قامت العديد من الشركات بمغادرة مركز المدينة وفضلوا هذه المناطق لأنها تساعد على تقديم عمل أفضل ونظرا لسهولة الوصول إليها، وأيضا تتميز بوجود المناطق الصناعية التي دائما ما تكون متمركزة حول المدن.

4.13 الترفيه:

ويمكن توضيح هذه الأخيرة من جراء إنشاء العديد من مراكز الترفيه بالضواحي ووجود المناطق الخضراء للاسترخاء واللعب، ونلاحظ أنه تم استهلاك مساحات كبيرة على نطاق واسع من أجل هذه الوظيفة.

5.13 الزراعة:

وتمثل أكثر من نصف الأراضي الموجودة بالمجال شبه الحضري حيث تساهم في تجميل المنطقة، وتتميز الزراعة في هذه المناطق بتنوعها مثل: البستنة، زراعة الأشجار المثمرة، تربية المواشي... .

نلاحظ أن المجال شبه الحضري يستخدم لعدة وظائف مختلفة ولا يستغل لأجل السكن فقط وهذا ما أدى إلى الاستهلاك المفرط للأراضي الزراعية.

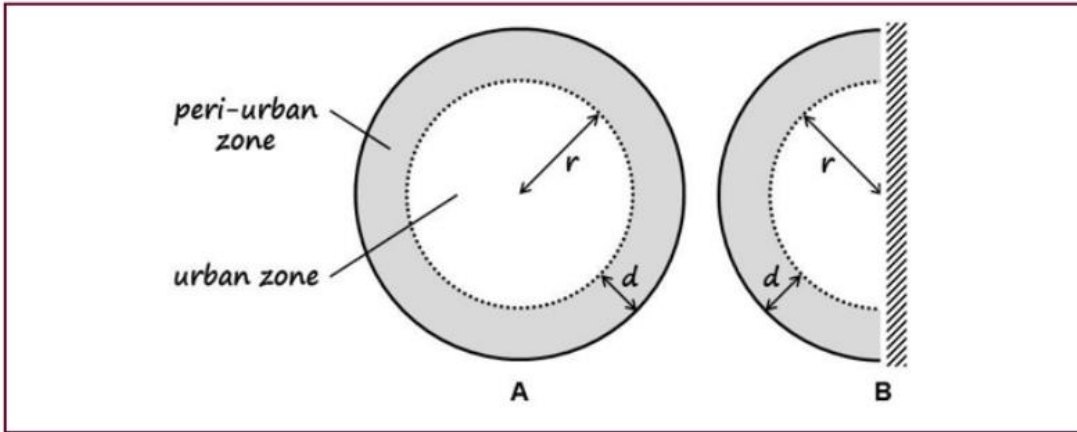
14 المدى المكاني للمناطق شبه الحضرية:

لتحديد المناطق شبه الحضرية عن طريق تحليل الأنماط، تم اقتراح مقاييس المناظر الطبيعية التي تستند إلى نسبة المساحة المبنية أو على التشتت المكاني للبقع التي تمثل هذه المناطق المبنية.

يمكن أيضاً اعتبار المناطق شبه الحضرية مناطق حافة، تعكس الظروف الوسيطة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. يعتبر كلا النوعين هنا متجانسين. الاختلاف مع النهج المذكور أعلاه هو أن هذه الحواف يجب اعتبارها خارجية بالنسبة للمنطقة الحضرية، حيث تتوسع المدينة وتؤثر على المناطق الريفية المحيطة. بالنسبة للمصفوفة الريفية، يمكن اعتبار منطقة الحافة داخلية المنشأ، لأنها تحتل منطقة كانت تتميز سابقاً بسماوات ريفية فقط. لذلك يمكن اعتبار هذه البيئات شبه الحضرية بمثابة الغراء الذي يربط المدن الأساسية في المناطق الحضرية الممتدة (Grimm et al., 2008).

تتوسع حواف المدينة بعد ذلك لتشمل المناظر الطبيعية الريفية المحيطة، بما في ذلك التغيرات في التربة والهياكل المبنية والأسواق والمستوطنات البشرية غير الرسمية، وكلها تمارس ضغوطاً على النظم البيئية الهامشية.

شكل رقم 31: نماذج دائرية لتنمية المدينة

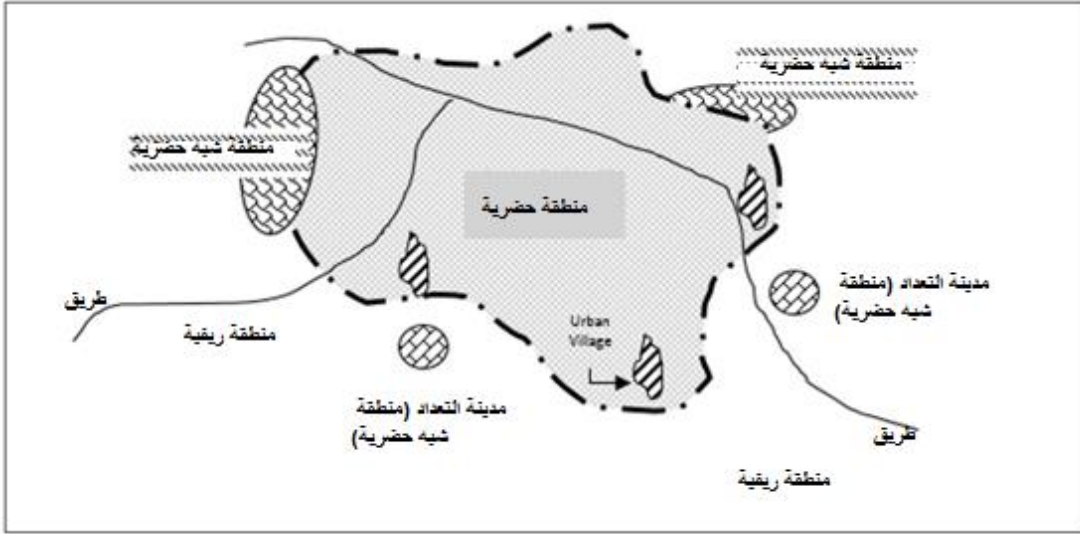


(Aijaz & Rumi, March 2019,)

ضع في اعتبارك حالة منطقة حضرية ذات شكل دائري نصف قطرها r ، محاطة بمنطقة شبه الحضرية على شكل حلقة بعرض يساوي d (الشكل). يفترض هذا النموذج لتنمية المدينة توسعاً متحد المركز متبايناً للمدينة (فورمان، 2008). مساحة المنطقة شبه الحضرية في هذه الحالة معطاة $\pi d (d + 2r)$. يمكن قبول نهج نصف دائري، على الرغم من تبسيط عملية التحضر، كبديل أول. بالنسبة لمنطقة حضرية نصف دائرية نصف قطرها r محاطة بمنطقة شبه الحضرية بعرض d ، تُعطى مساحة المنطقة شبه الحضرية a بواسطة

$$a_p = \pi d \left(\frac{d}{2} + r \right)$$

شكل رقم 32: تصور المناطق الحضرية و شبه الحضرية



(Aijaz & Rumi, March 2019,)

15 مشاكل المناطق شبه الحضرية

- النمو العشوائي وغير المخطط له.
- رمي القمامة حيث تعتبر محطة لنفايات المدينة مع تلوث أرضي وتلوث تحت الأرض.
- تحوي على محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
- الأحياء الفقيرة والمشاكل المرتبطة بها.
- تعاني المنطقة شبه الحضرية من تركيز ملكية الأراضي والمضاربة على الأرض والارتفاع السريع في قيمة الأراضي.
- يتم تحويل الصناعات الملوثة إلى مناطق شبه الحضرية.
- الجريمة والتخريب بسبب تفاعل ثقافات متعددة.
- التغيرات النفسية الاجتماعية.
- نقص إمدادات المياه، عدم وجود صرف صحي عام، شوارع غير مخططة.
- خارج حدود البلدية، تفتقر البلديات الصغيرة والقرى شبه الحضرية إلى البنية التحتية الإدارية والمالية.

خلاصة

ركزنا في هذا الفصل على تداخل المفاهيم المتعلقة بالمناطق شبه الحضرية ومدى ارتباطها بظاهرة التوسع الحضري كما قمنا بدراسة علاقة التبعية بين المدينة والريف، كما أشرنا أن المجال شبه الحضري يمتلك أهمية كبيرة بالنسبة لتخطيط للمدينة وتنميتها، حيث يستغل في العديد من الميادين: السكن، التجارة، الإنتاج، الترفيه، والزراعة.

و مما لا شك فيه ان العديد من التعريفات المرتبطة بالمناطق شبه الحضرية، السمة المشتركة للعديد من الأنواع المختلفة من المساحات التي تعتبر شبه الحضرية هي أنها مساحات انتقالية مع درجة معينة من التداخل بين الاستخدامات الحضرية والريفية، حيث هناك فرق قوي بشكل خاص بين المناطق شبه الحضرية في البلدان النامية التي تتميز بتلوث الأراضي والمجاري المائية والفقير والمستوطنات العشوائية، وتلك الخاصة بالدول المتقدمة في أوروبا التي تتميز بمستويات منخفضة من التنقل والأداء الاقتصادي وسلامة المناظر الطبيعية والجودة البيئية. في كل من العالمين المتقدم والنامي، يجب أن ندرك الطبيعة المتنوعة للإقليم وتنوع المناطق شبه الحضرية التي تحتوي عليها (فورسيث ، 2012).

**الفصل الرابع: دراسة شاملة
حول مدينة المسييلة ومحيطها شبه
الحضري**

تمهيد:

تكتسي عملية التحليل أهمية كبيرة في جميع الدراسات والأبحاث العلمية، ويتجلى ذلك كثيرا بالنسبة للدراسات العمرانية لكونها العمود الفقري ومحور الارتكاز بالنسبة للباحثين في هذا المجال والتخصص، وللوصول إلى تفسيرات منطقية وواقعية للظواهر المدروسة، لذلك يتعين علينا إجراء دراسة تحليلية لمنطقة الحضنة دراسة حالة مدينة المسيلة محل الدراسة في هذا البحث، من أجل إعطاء صورة واضحة ومتكاملة على الوضعية الحالية حيث تشهد مدينة المسيلة خلال السنوات الماضية حركة كبيرة في مجال البناء والتشييد وبرمجة المشاريع، فالملاحظة العامة التي نسجلها على إقليم البلدية هي وجود مركز حضري رئيسي و يتمثل في مجال مدينة المسيلة يتوفر على جميع الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وترفيه، وفرص أكبر للعمل ومراكز شبه الحضرية مهمشة تفتقر إلى كثير من الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تساعدنا لكي تلعب دورا مهما في تثبيت سكان الريف في أماكن تواجدهم وتقلل من الهجرة المتواصلة نحو مركز المدينة.

1 تقديم منطقة الحضنة

الحضنة مصطلح جغرافي يشمل منطقة واسعة تتوزع أراضيها إداريا على ولايتين متجاورتين وهما المسيلة وباتنة، تضم العديد من المدن مثل المسيلة وبوسعادة وسيدي عيسى وونوغة وأولاد دراج والمعاضيد ومقرة وبريكة وسقانة ونقاوس وبومقر وعزير عبد القادر، تمتد من جبل عياض شمالا إلى جبل سلات جنوبا ومن جبل متليلي بسقانة شرقا إلى بوطي السايح غربا، تتوسطهما سبخة مالحة بطول (70 كلم) وعرض (25 كلم) تعرف بشط الحضنة.

تسمية الحضنة لغة مشتقة من الفعل حضن الشيء أي ضمه وشد عليه أما اصطلاحا، كل مكان محضون بين جبلين يسمى الحضنة وقد أشار الأديب مختار موسى الأحمدى إلى وجود عشرة مواقع في المشرق العربي تحمل تسمية الحضنة في حين تعددت الروايات في تفسير التسمية بتعدد الزوايا المنظور منها:

الزوايا الجغرافية تنطلق من وقوع الحضنة بين حاضنتين أو سلسلتين جبليتين كبيرتين هما الأطلس التلي شمالا والأطلس الصحراوي جنوبا

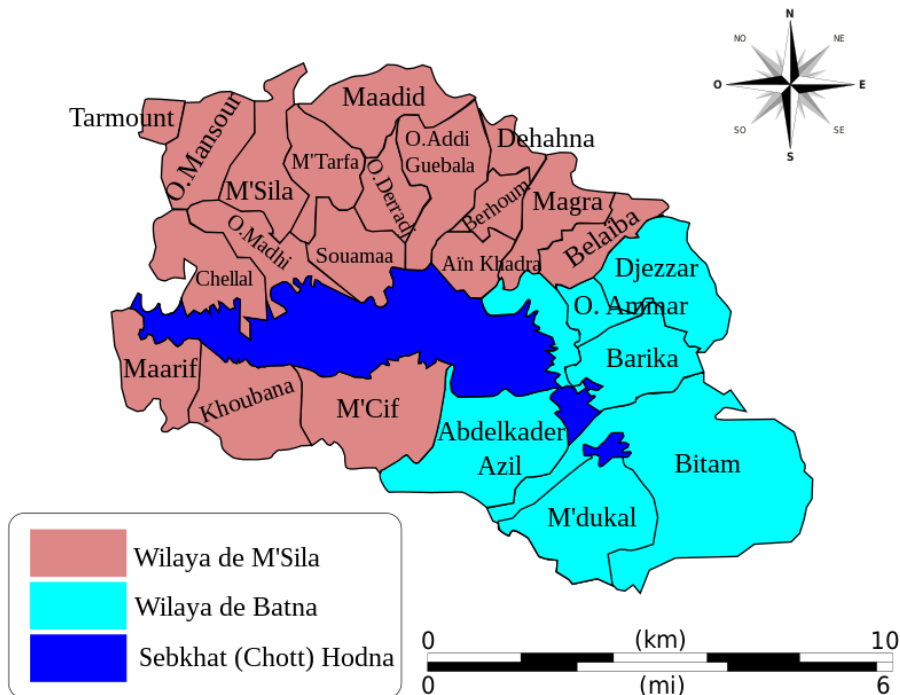
الزوايا الاجتماعية تنطلق من فكرة احتضانها البربر من القبائل الصنهاجية والزناطية وعرب التغريبة من القبائل الهلالية والسلمية التي خربت المكان والعمران وعربت اللسان والانسان.

الزاوية التاريخية تستند على التقسيم الثوري اذ يلاحظ أن الحضنة شكلت تقاطع أربع ولايات تاريخية وهي الأولى(أوراس-الناماشة) والثالثة(القبائل) والرابعة (الجزائر وضواحيها) والسادسة(الصحراء).

لكن تبقى الزاوية الجغرافية هي الأدق والأنسب في تفسير تسمية الحضنة التي أضفت الطابع العربي على المكان مقارنة بتسمية المسيلة التي تضاربت حولها التفسيرات بين البعد البربري "تامسيلت" التي تعني الأرض المسطحة والبعد العربي "مسيلة" التي تعني الماء يسيل وإذا أضفنا لها بعدا شيعيا عقائديا صارت تسمى المحمدية وهي واحدة من المدن التي أنشأتها امارة بني حمدون على ضفاف وادي سهر (مقبرة الأشياخ حاليا). <http://www.bou-saada.info/archives/16539>.
2021

ولكبر مساحة منطقة الحضنة وعدد مدنها ارتاينا في هذه الدراسة اختيار مدينة المسيلة كدراسة حالة لتشابه خصائص المدن الواقعة في منطقة الحضنة.

خريطة رقم 1: حدود منطقة الحضنة



المصدر: //https://ar.wikipedia.org

2 الموقع :

يعتبر الموقع من أهم الضوابط المؤثرة في دراسة المراكز العمرانية، ومرد ذلك لماله من تأثير مباشر في حياة الإنسان واستقراره في أماكن محددة (محمد الهادي لعروق 1984) ، كما يعد من العناصر الهامة التي تأثر بشكل كبير في ديناميكية المدينة ونموها ، ويمكننا دراسة مدينة المسيلة من:

3 الموقع الفلكي :

يعرف بأنه الموقع الذي يحدد موقع المدينة بدقة وذلك باستعمال خطوط الطول والعرض ، وعليه فان مدينة المسيلة تقع فلكيا بين خطي طول 4° و 56° و 5° و 33° شرقا ، وخطي عرض 34° و 22° و 36° و 2° شمالا لتحتل بذلك موقعا فلكيا متميزا بالنظر إلى الامتداد الطبيعي والجغرافي والفلكي للدولة الجزائرية.

4 الموقع الجغرافي:

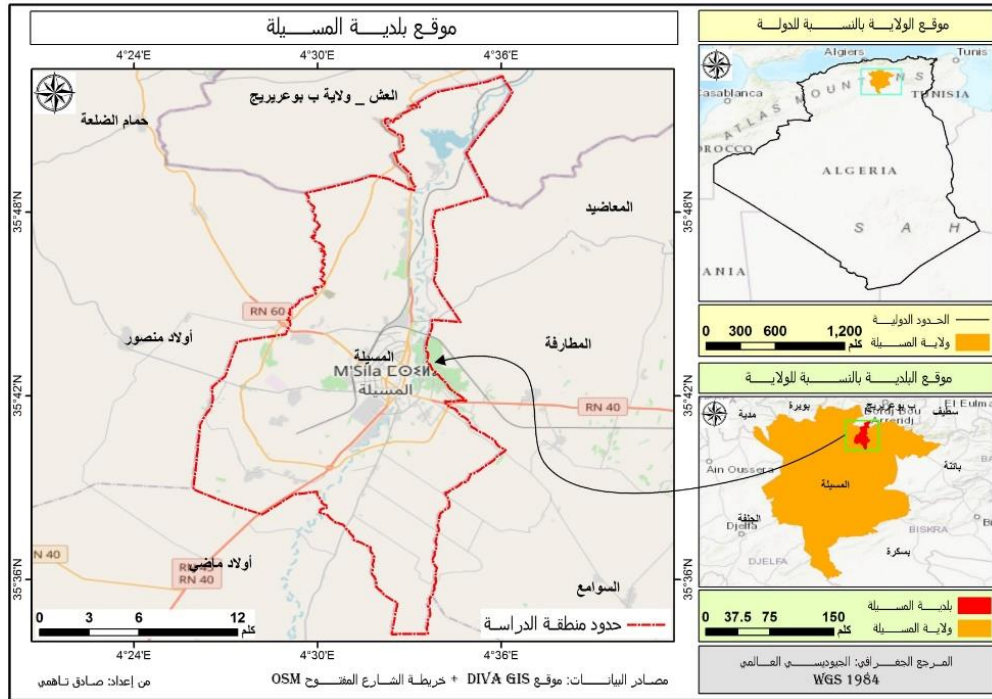
تقع مدينة المسيلة في القسم الأوسط من التراب الوطني ضمن حوض الحضنة التي تبعد عن البحر بـ: (100) كلم من اتجاه بجاية، ترتفع عن مستوى سطح البحر بقدر: (470م) يقطعها واد القصب بشكل طولي (شمال – جنوب) كما يتقاطع على مستواها محورين هاميين للحركة وهما الطريقين الوطنيين رقم (60) و(45).

5 الموقع الإداري :

بلدية المسيلة هي إحدى البلديات (23) لولاية المسيلة التي ظهرت إلى الوجود على اثر التقسيم الإداري سنة 1974 ، وإحدى البلديات (47) للولاية بعد إعادة التقسيم الإداري سنة 1984 يحدها من الشمال بلدية العرش التابعة لولاية برج بوعريريج ، ومن الشرق بلدية المطارفة ، ومن الجنوب الشرقي بلدية السوامع ومن الغرب بلدية أولاد منصور ، إما من الناحية الجنوبية الغربية بلدية أولاد ماضي أما فيما يخص مدينة المسيلة فهي تقع ضمن التراب البلدي لبلدية المسيلة فهي تمثل مركز للولاية تبعد بمسافة (260 كلم) عن الجزائر العاصمة ، وبمسافة (60 كلم) عن مدينة برج بوعريريج، تتواجد عند نقطة التقاء الطريقين الوطنيين (60-45) اللذين يشكلان محورين هاميين

يمتد الأول منهما آخذ الاتجاه (شرق - غرب) والثاني الاتجاه (شمال - جنوب) (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة 2015).

الخريطة رقم 1: موقع بلدية المسيلة



6 لمحة تاريخية عن نشأة المدينة وتطورها

مرت على مدينة المسيلة عدة حقبة تاريخية حيث تركت كل حقبة بصمتها ونذكر منه:

1.6 الحقبة الرومانية:

حيث أنشأت النواة الأولى بالقرب من منطقة بشيلقا الذي يبعد حاليا حوالي (03 كلم) عن مقر البلدية وسميت المدينة بزابي جوستنيانا (يعني مدينة مصب المياه أو سيل المياه) لكن المدينة لم تعرف معمارا كبيرا لكونها مدينة ذات طابع فلاحي نظرا لخصوبة أرضها وأقام الرومان سندا ونظاما لتوزيع المياه وقد دمرت هذه المدينة في سنة (740هـ).

2.6 الفترة الفاطمية:

أعاد الفاطميون بناء المدينة في سنة (935م) على مسافة (3 كلم) من الموقع الأثري لجوستنيانا.

3.6 الفترة الحمادية:

عندما انفرد جعفر بن حماد بحكم ذاتي سنة (1015م) عن العاصمة الحمادية (قلعة بني حماد) قام بإنشاء النواة الأولى للمدينة الحالية والمسماة حاليا بحي الجعافرة نسبة إليه وبعدها توسع هذا الحي في الضفة الشرقية كواد القصب فظهرت أحياء رأس الحارة ، خربة اليبس ، الشناوة ، كان يتوسط هذه الأحياء مركز تجاري يومي يدعى الشماس (موقع مسجد بلال حاليا)، حيث تميز النسيج العمراني بالبساطة واحترام الملكيات والواجهات الصماء التي تتماشى مع القيم كما عرف المجال الحضاري بنشأة الحارة حيث فضاء فارغ تحيط به سكنات.



4.6 الفترة المرابطية :

عرفت مدينة المسيلة توسعا معماريا كبيرا في هذه الفترة وتميزت المدينة في هذه الحقبة حيث أصبحت مركزا علميا ومركز عبور تجاري إلى أن دمرت من طرف الهلاليين سنة (1350م)

5.6 فترة ما قبل الأتراك:

أي الفترة الممتدة بين (1350م إلى

1500م) عرفت هذه الحقبة بقدوم سيدي

محمد بن عبد الله المغربي من مدينة وجدة إلى البقاع المقدسة لكنه استقر بالمدينة وشرع في إعادة بناء المدينة وسميت بمدينة سيدي بوجملين. صورة جوية رقم 168-169/250 من أرشيف مركز الوطنى للاستشعار عن بعد

فترة الأتراك دخلها العثمانيون سنة (1500م) خلال هذه الحقبة أقيم حي الكراغلة والذي يعتبر امتداد لكل من حي الشناوة ورأس الحارة والجعافرة.

6.6 مرحلة الاستعمار الفرنسي:

دخل الاستعمار الفرنسي المدينة سنة (1840م) حيث تميزت هذه المرحلة الممتدة بين (1840م و1940م) بظهور بعض المنشآت نذكر منها ثكنة عسكرية على الضفة الغربية لواد القصب وحي الظهرة الاستعماري ومقر إقامة الحكم والكنيسة وقسم الشرطة والبريد والمحكمة،

كما أنشأت حي العرقوب الذي أقيم فيه اليهود وبعض المعمرين وحي الكوش للتجار وبعض الأعيان كما عرفت المدينة نشأة السكنات الجماعية (عمارات كوادرو . HLM).

تميزت الفترة بظهور العمران الأوربي حيث الواجهات المفتوحة والشرفات واستقامة الطرقات.

مساحة التوسع في تلك الفترة بلغت: (4.102 هكتار).

7.6 فترة ما بعد الاستقلال :

عرفت المدينة تغيرات جوهرية حيث في الفترة الأولى 1962-1974م تم إنشاء حي (300 مسكنا و500 مسكنا) على إثر الزلزال الذي ضرب المدينة في سنة 1965 وذلك لإسكان المتضررين من سكان حي الكراغلة، الشناوة، رأس الحارة وخربة اليس، ثم أنشأت التجزئة (حي الشواف) الذي صممه المهندس رولان ROLAND ، كما ظهرت بنايات فوضوية في الجهة الشرقية المسماة حاليا بحي لاروكاد أما بالنسبة للفترة الثانية 1974-1987 فأهم ما ميز هذه المرحلة هو ترقية المسيلة من مقر دائرة إلى مصنف ولاية حيث استفادت المدينة من عدة هياكل إدارية وخدمائية وصناعية حيث أنشأت المنطقة الصناعية والمنطقة السكنية الحضرية الأولى والثانية وظهرت عدة جزينات ترابية نذكر منه حي (270،346،700، 86،166 قطعة).

أما فيما يخص الدراسات العمرانية فقد تم إعداد أول مخطط توجيهي P.U.D في سنة 1977 وفي سنة 1992 تم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتبعته عدة دراسات أخرى (*)

مساحة التوسع في تلك الفترة: (2263.50 هكتار).

خريطة رقم 3: مدينة المسيلة سنة 1961



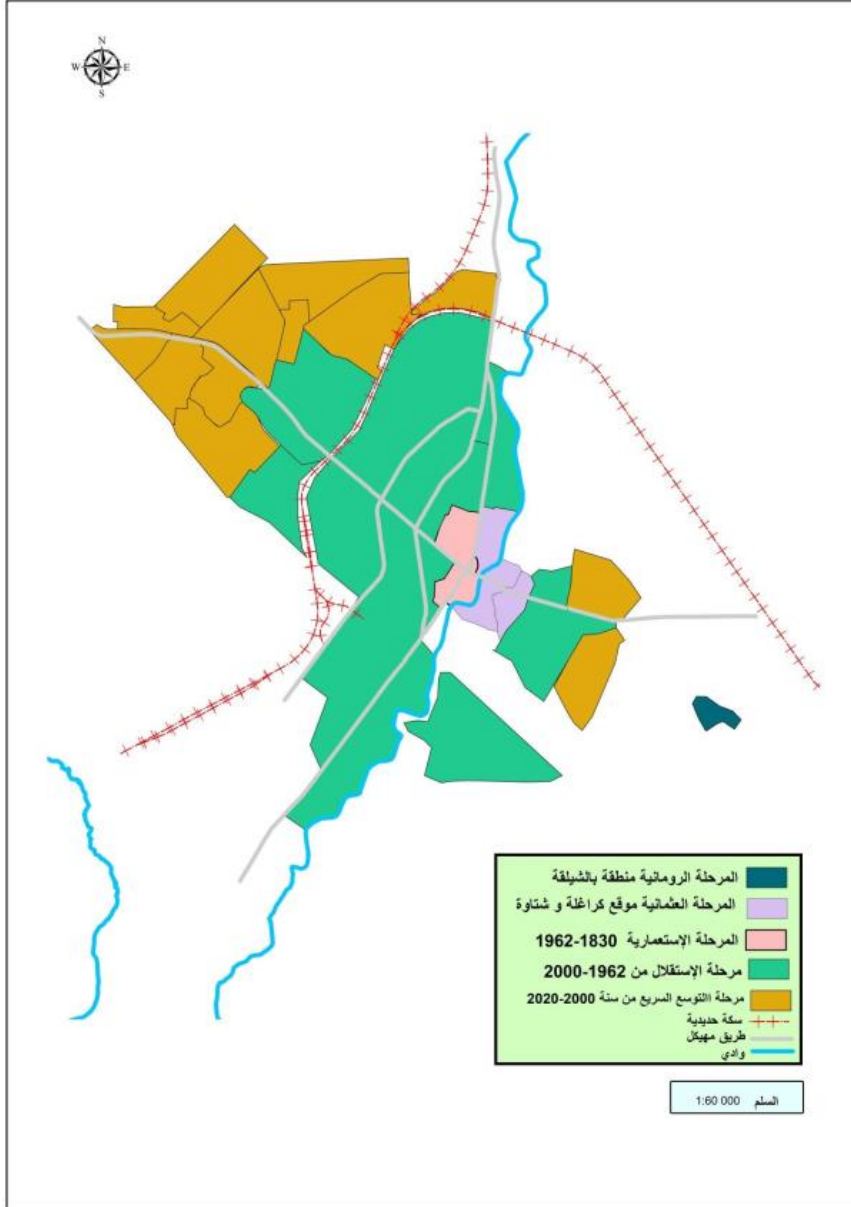
صورة جوية رقم 168-169/250 من أرشيف مركز الوطني للاستشعار عن بعد

8.6 مرحلة النمو السريع من 2000-2021:

تم في هذه المرحلة تجديد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حيث شهدت هذه الفترة توسعا كبيرا، هذا راجع الى البرامج السكنية الكبيرة التي اقترتها الدولة الجزائرية للحد من ازمة السكن، الشيء الملاحظ ان نوع السكنات كانت جملها جماعية بمختلف صيغها، مع استنزاف العقار بحد

اقصى من خلال برمجة كذلك مناطق نشاطات في الاتجاه الغربي الذي هو اتجاه توسع المدينة مما سيشكل اشكالا وعبأ على المسؤولين من أجل توفير الأوعية العقارية للتوسعات المستقبلية الخاصة بالسكن.

خريطة رقم 4: مدينة المسيلة في الوقت الراهن

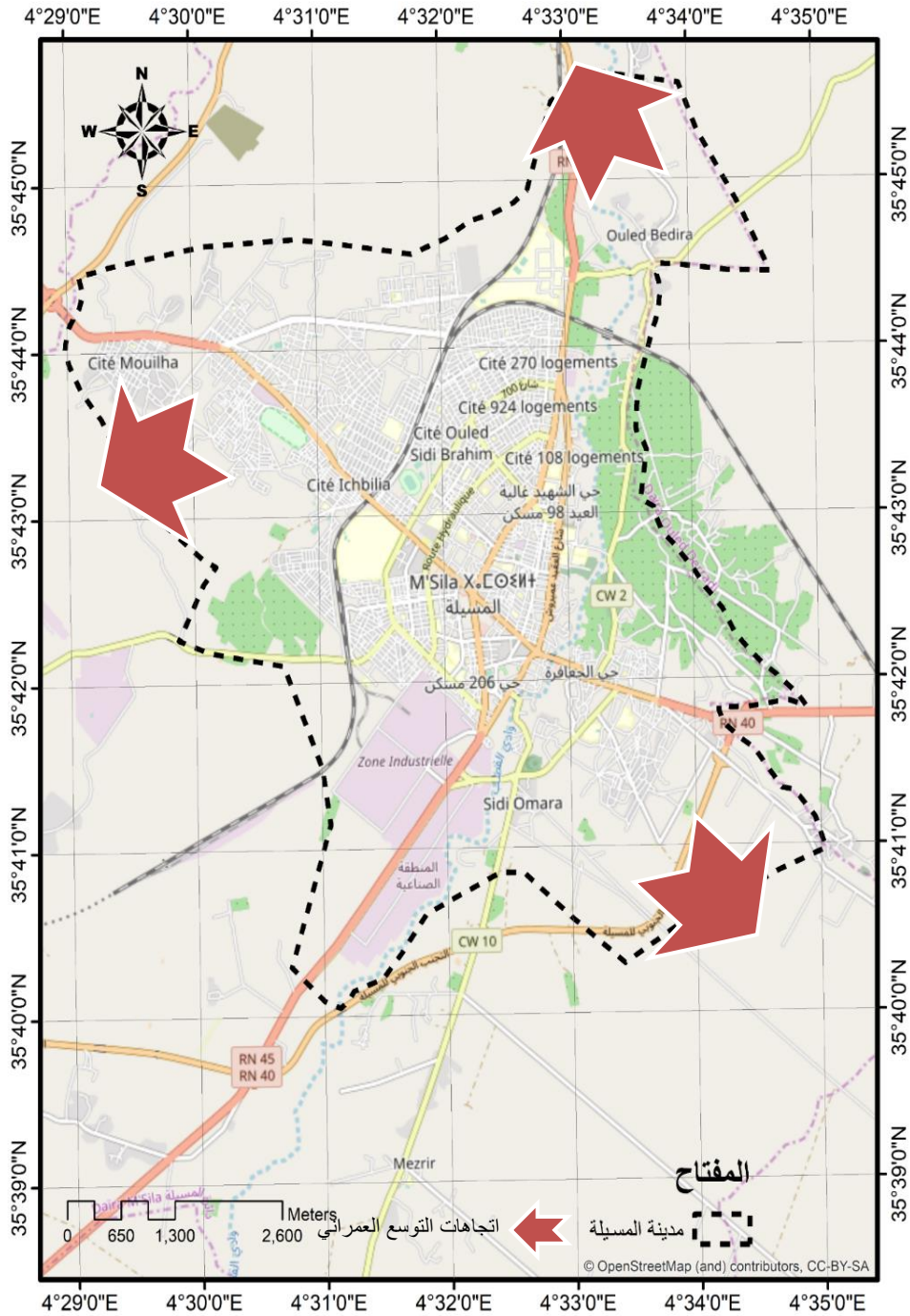


المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة 2010

7 اتجاهات التوسع:

من خلال تتبع مختلف مراحل التوسع العمراني لمدينة المسيلة وجد أنها يتميز بنمو وتوسع كبير، كان للنمو السكاني الذي شهدته في الآونة الأخيرة الدافع الأساسي وراء هذا التطور وما ترتب عنه من استهلاك لا عقلاني للمجال، الذي أضحي حتمية لا مفر منها استجابة لتلبية حاجيات السكان من مسكن وتجهيزات وغيرها ، كما لمس امتداد العمران على شكل طولي على المحور (شمال-جنوب) المتمثل في الطريق الوطني رقم (45) هذا في بادئ الأمر، لكن بعد سنة 1977 ظهرت رغبة في إلغاء هذا النمط من التوسع وتحويل النمو العمراني للمدينة ليصبح موجهًا على امتداد المحور (شرق- غرب) المتمثل في الطريق الوطني رقم (60) ولكن لوجود عائق يمنع التوسع في الجهة الشرقية والمتمثل في الطبيعة العقارية ذات الملكية الخاصة للأراضي مما جعل التوسع يوجه في الجهة الغربية والغربية الشمالية.

خريطة رقم 5: توضح خطة توسع مدينة المسيلة



المصدر: دهيمي سليم رسالة دكتوراه 2020

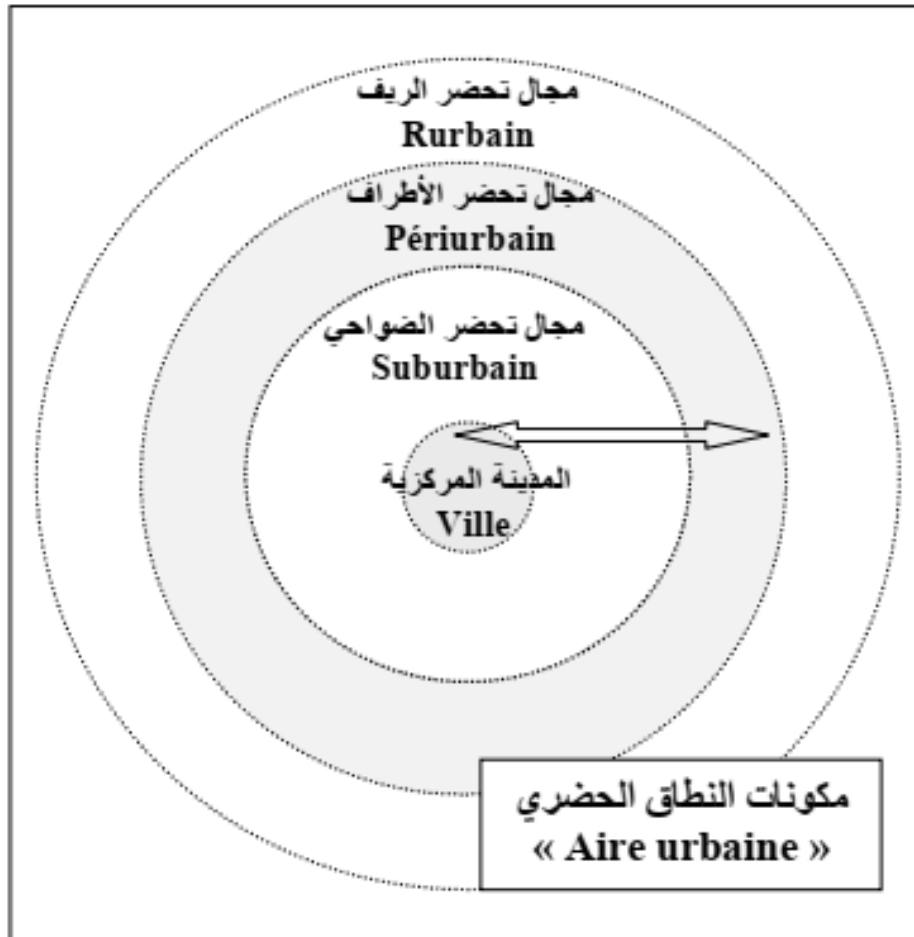
8 حدود النطاق الحضري لمدينة المسيلة؟

يتم توظيف مصطلح "النطاق الحضري Aire urbaine للتعبير عن المجالات المحيطة بالمدينة

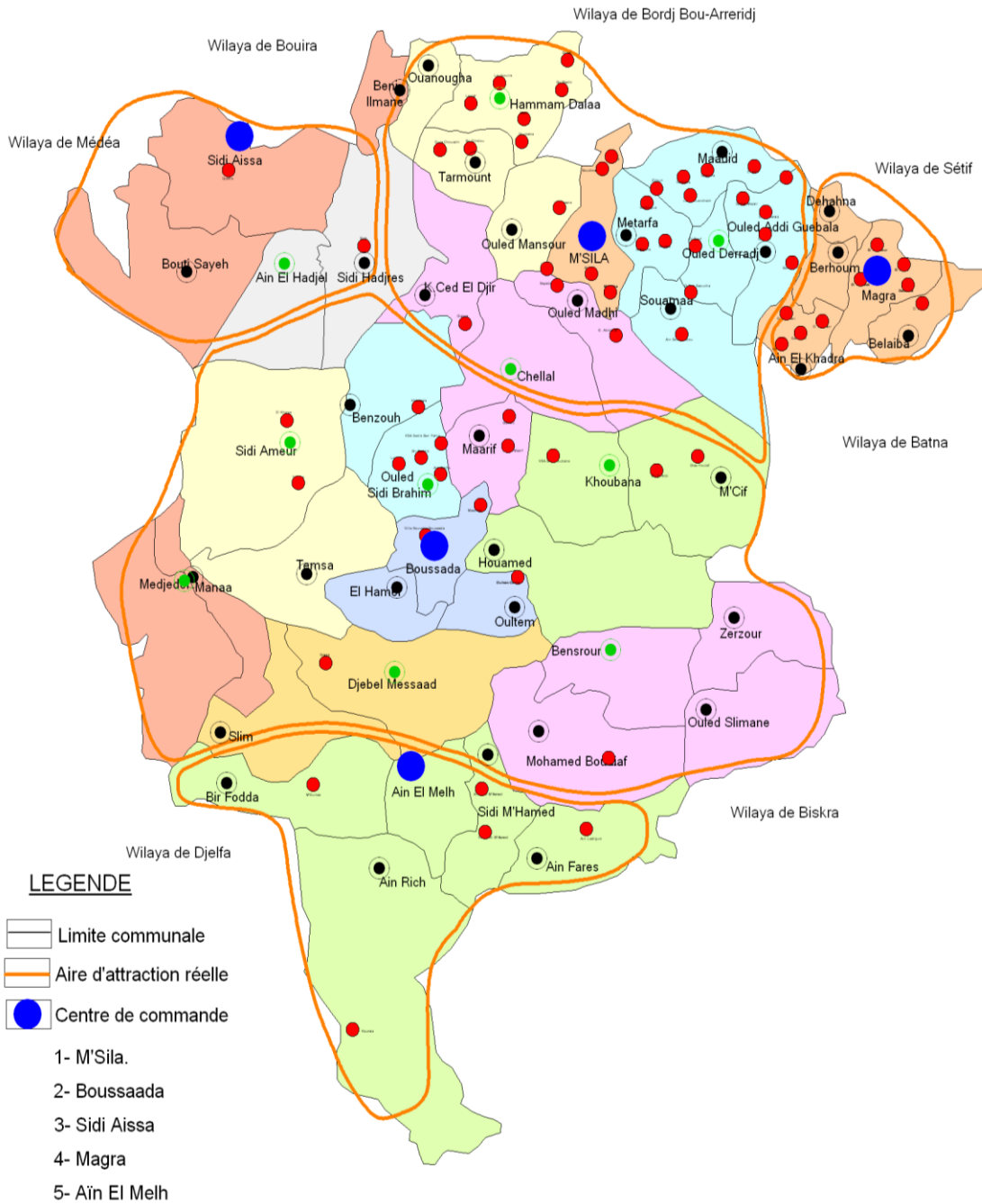
كما يبرزه الشكل 31 وهي:

- مجال تحضر الضواحي "Suburbain" ويشمل المناطق الهامشية التي تأتي مباشرة بعد نهاية مجال الأحياء المركزية للمدينة، تستخدمه المدينة في تفريغ سكان وأنشطة المركز. (LACOUR C، 1996)
- مجال تحضر التجمعات شبه الحضرية "Périurbain": يشمل المناطق المحيطة بالمدينة، وهي عبارة عن تعمير يمكن أن يمتد على مدى واسع ، و يتخطى مناطق ويترك فضاءات فارغة، تتداخل فيها الاستخدامات الحضرية والريفية.
- مجال تحضر الريف "Rurbain": هو مجال يشمل كل التجمعات والقرى القريبة من المدينة والتي تنهياً لتصبح ضواحي جديدة للمدينة مستقبلاً.

شكل رقم 33: التمدد و مجالات التحضر "مكونات المجال الحضري"



خريطة رقم 6: نطاق اقليم مدينة المسيلة



المصدر: مخطط تهيئة ولاية المسيلة 2009

مما لا شك فيه ان عدم التوافق بين المجالات الإدارية والوظيفية في منطقتنا الإقليمية، راجع الى حجم المدن و تأثيرها الوظيفي بحيث يترتب هذا على توقع هذا التوزيع في الفضاء إختلال التوازن بين مناطق النفوذ الإداري نفسه ليس فقط بمقارنة بتوسع كريستالر الذي هو عادة يحسب بالعدد 7 وإنما أيضا بالنسبة إلى عدد السكان والمناطق.

ويبين هذا الترتيب (الخريطة أعلاه) أوجه القصور في أماكن مختلفة. ويعزى التداخل جزئيا إلى العدد الكبير جدا من الأماكن الفرعية الإدارية مقارنة بعدد الأماكن الفرعية الوظيفية.

9 التجمعات الثانوية (شبه الحضرية)

غالبا ما يستعمل مصطلح "المجالات المحيطة بالمدينة" "Espaces périurbains" للتعبير عن المناطق الواسعة التي قد تشمل مجموعة من البلديات ومنه فقد اعتبر التحضر "ظاهرة تتعلق بالمجال ما بين البلديات" (Angueletou، 2007)، وهي التجمعات ذات الطابع شبه الحضري حيث نجد مجال منطقة الدراسة يشمل ثلاثة مراكز أو تجمعات سكانية تنتمي إلى هذا الصنف من التجمعات وهي (المسيلة، 2010) :

◀ مركز غزال :

ويقع في الجهة الجنوبية الغربية من مجال منطقة الدراسة، يتميز بموقع محاصر بالأراضي الفلاحية ذات الجودة المتوسطة، يشقه طريق بلدي الرابط بين طريق أولاد منصور والطريق الوطني (45)، يتربع على مساحة قدرها (40) هكتار يسكنه (1520) نسمة أي بمعدل (7.3) فرد / مسكن) وذلك حسب إحصاء (1998) .

كما أن مركز غزال يتمتع بجملة من التجهيزات أهمها: مسجد، مدرسة، مستوصف، إكماليه، مركز بريدي، خزان مائي.

مع العلم أن هذا التجمع استفاد من دراسة مخطط شغل الأرض على مرحلتين، وذلك وفقا لتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، بمساحة إجمالية تقدر ب (35 هكتار).

بناء على توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فإن هذا المركز يجب أن يراقب كونه يقع في منطقة ذات طابع فلاحي كذلك يجب أن يحمي من مياه الفيضانات الآتية من الجهة الشمالية.

◀ مركز مزير:

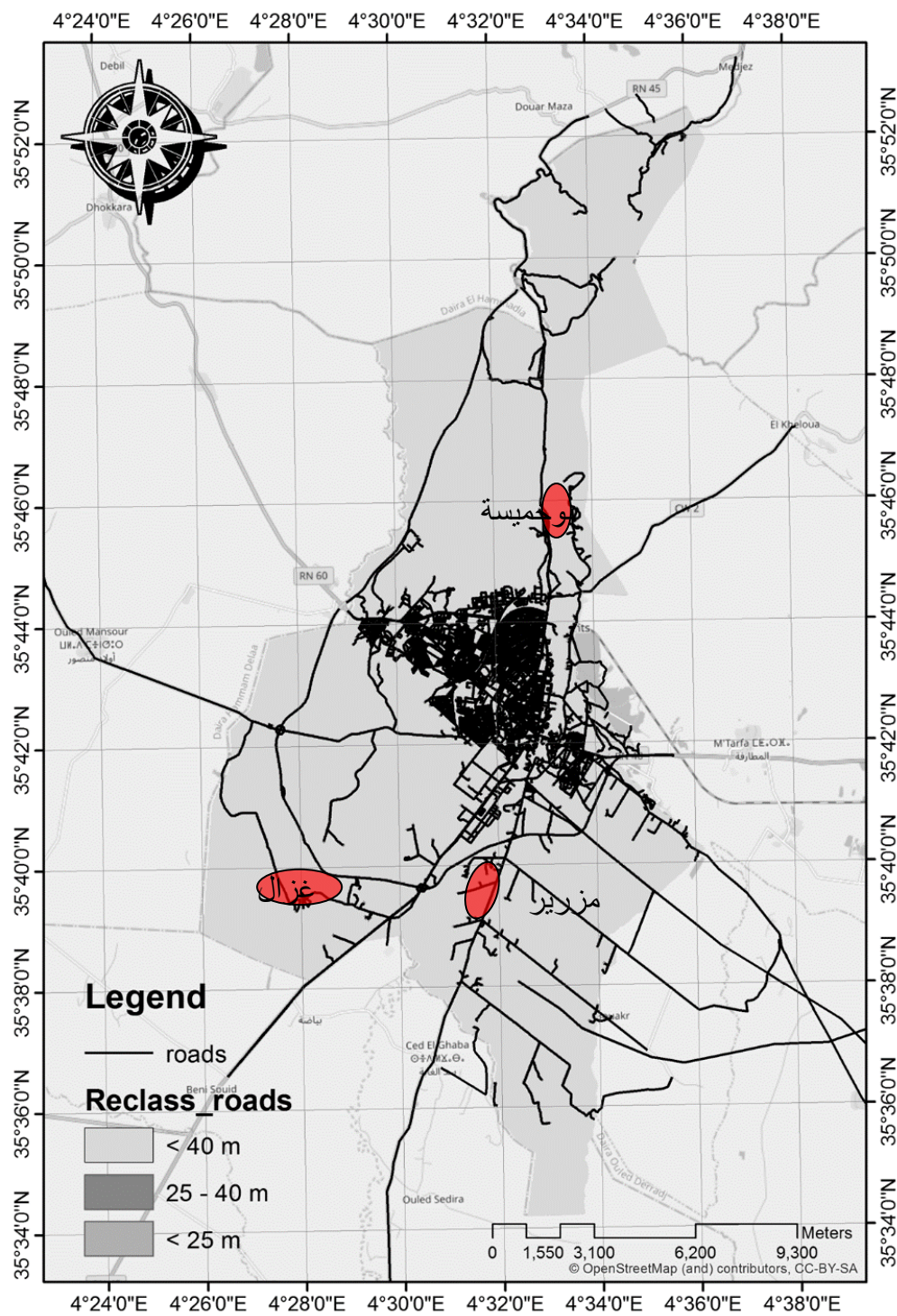
يقع هذا التجمع في الجهة الجنوبية من مجال الدراسة على الطريق الرابط بين مدينة المسيلة وبلدية أولاد ماضي ونسجل أن نسيجه السكني يأخذ شكل خطي تقريبا على طول الطريق المذكور وهو يقع في منطقة فلاحية تصنف ضمن الأراضي ذات الجودة الحسنة، وأن هذه الأراضي تتميز بانبساطها أي انحدار ضعيف كما أنها تدخل ضمن الأراضي المسقية لسد القصب أي أنها أراضي مسقية أو قابلة للسقي، وبناء عليه فإن توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تصنف هذا المركز ضمن المراكز التي يجب تحديدها ومراقبتها، إلا أننا نسجل وأنه بناء على المعاينة الميدانية التي قامت بها مصالحنا فإننا لاحظنا أن هذا المركز ازدادت وتيرة البناء فيه بطريقة غير مدروسة وبدون رخصة، وفي هذا الإطار فإننا ننبه المصالح المعنية إلى خطورة ما قد ينجر عنه من استهلاك المجال الفلاحي المهم الذي يميز المنطقة، علما أنه تم ضبط حدود هذا المركز والذي وجدناه يتربع على مساحة قدرها (203 هكتار) تقطنه حوالي (3053 نسمة) أي بمعدل (15 ن/هكتار) وكما يشمل (404 مسكن) بمعدل (7.5 فرد/مسكن) ومن أهم التجهيزات نجد: (2) مسجد - (2) مدارس - (1) إكمالية جديدة - (1) فرع بلدي - (1) مركز صحي.

◀ مركز بوخميسة:

يقع مركز بوخميسة في الجهة الشمالية من مجال منطقة الدراسة على الطريق الوطني رقم (45) ويمتد نسيجه السكني على طول الطريق المذكور على مساحة قدرها (213) هكتار تقريبا يقطنه حوالي (4735 نسمة) أي بمعدل (20.8 نسمة/الهكتار) كما يشمل (660) مسكن أي بمعدل (9,4 فرد/مسكن) حسب تعدد 1998.

يتميز موقع مركز بوخميسة بتضاريس شبه معقدة تكثر فيه الشعاب والمجاري المائية التي تصب في واد القصب الذي يشكل الحدود الشرقية لهذا المركز، وأن هذا الموقع يشكل عائق كبير أمام توسع وتطور هذا المركز بالشكل الذي تم تصنيفه إياه من قبل توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي هو مركز حضري يدعم كمركز استقطاب يقلل الضغط على المركز الحضري الرئيسي (مدينة المسيلة). كما تشكل زراعة الأشجار المثمرة خاصة منها شجرة المشمش عائق كبير أمام تطور النسيج السكني لمنطقة بوخميسة، وعليه فإن مركز بوخميسة لم يستطع أن يلعب دور مركز استقطاب لوجود عوائق تتمثل في المساحات المهمة من الأشجار المثمرة مع تطور وتوسع هذه المساحات في الآونة الأخيرة وأحيانا بصورة فوضوية. وجود بعض الوديان والشعاب التي تتطلب أشغال كبيرة لتسويتها.

خريطة رقم 7: المناطق شبه حضرية في مدينة المسيلة



مخطط التهيئة العمرانية لبلدية المسيلة 2010

10 دراسة المعطيات الطبيعية :

تهدف دراسة المعطيات الطبيعية إلى تحليل الإطار الفيزيائي لمختلف المعطيات الطبيعية، قصد تحديد جميع الإمكانيات المجالية التي يتوفر عليها المجال المدروس، وماهي السبل العقلانية التي يمكن أن نوظف بها هذه الإمكانيات وجعلها عناصر تساهم في عملية التهيئة المقترحة على المدى البعيد والمتوسط، وكذلك تحديد جميع المعوقات المجالية التي يعاني منها المجال المدروس وماهي أنجح السبل التي تساعدنا في تذليل هذه المعوقات وتوظيفها بالشكل الذي يضمن عدم تفاقم أضرارها في المدى البعيد والمتوسط، ومن أهم العناصر التحليلية التي يمكن تناولها في تحليل الإطار الفيزيائي نذكر ما يلي :

1.10 المظهر الجغرافي:

من أهم المظاهر المرفولوجية التي ينتمي إليها المجال المدروس نجد حوض شط الحضنة، هذا الأخير يتميز كونه محصور بين سلسلة جبال الحضنة في الشمال وسلسلة جبال أولاد نايل في الجنوب، ولذلك فإن مرفولوجية سطح الأرض لبلدية المسيلة تأثر بشكل ملحوظ بمميزات الموقع الذي تنتمي إليه، حيث نلاحظ الجزء الشمالي للمجال البلدي هو عبارة عن أقدام جبال لسلسلة جبال الحضنة وفي الجنوب منخفضات هي عبارة عن سهول شط الحضنة. وعليه فإن مجال بلدية المسيلة يتميز بمرتفعات متوسطة تقع في الشمال يتراوح ارتفاعها من (600 م إلى 800 م) ومناطق منخفضة في الجنوب يتراوح ارتفاعها من (600 إلى 400م) .

2.10 الارتفاعات:

يتميز مجال منطقة الدراسة بارتفاع متوسط حيث يبلغ أقصى نقطة ارتفاع بـ : (830 م) فوق سطح البحر، والتي تقع في المرتفعات الجبلية الشمالية (جبال الحضنة) في المنطقة المسماة (جبل لمريزة)، أما أدنى نقطة ارتفاع تصل إلى (400م) وتقع في أقصى الجنوب عند الحدود البلدية. وبصفة عامة يمكن تقسيم المجال المدروس إلى ثلاثة مستويات من الارتفاعات.

-المستوى الأول: وهو يمثل المناطق الجبلية الموجودة في الشمال ذات الارتفاعات المحصورة بين (650 إلى 800 م).

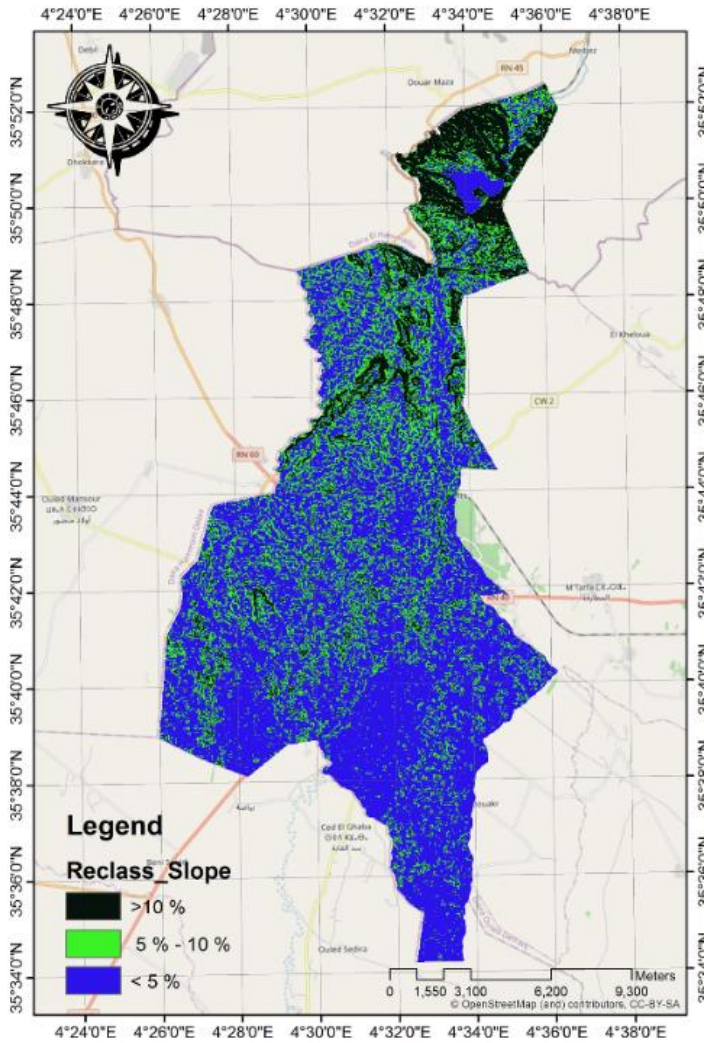
-المستوى الثاني: وهو يمثل منطقة الهضاب الموجودة في المنطقة الوسطى من المجال المدروس وهي محصورة على ارتفاع ما بين (500 م إلى 650 م)

-**المستوى الثالث:** وهو يمثل المناطق السهلية وهي تتميز كونها أراض منخفضة وذات انحدار ضعيف جدا وهي محصورة بين الارتفاع من (400 م- 500 م) وهذه المناطق تقع في الجهة الجنوبية من المجال المدروس .

3.10 الانحدارات:

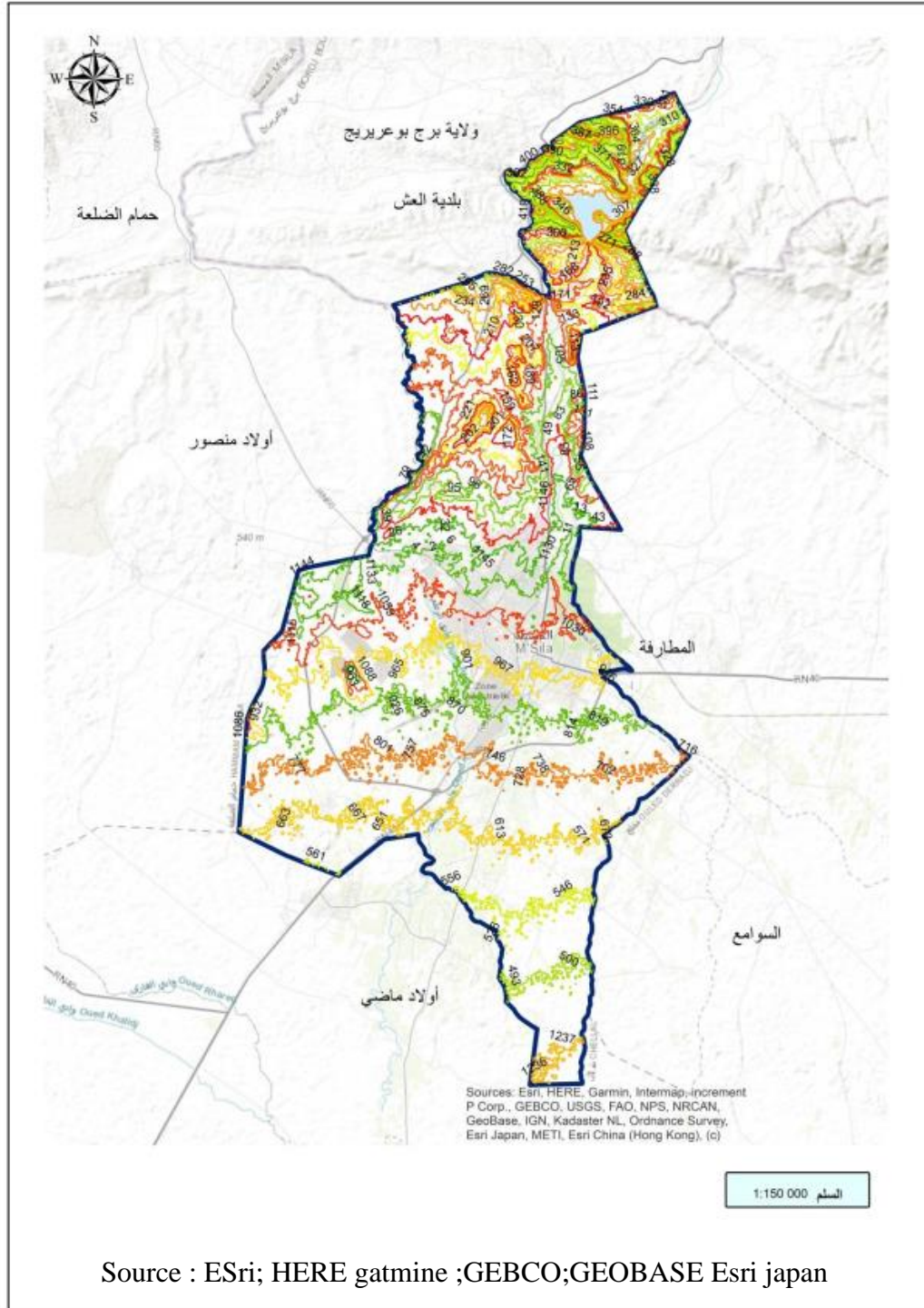
بصفة عامة فإن الانحدار يأخذ اتجاه شمال جنوب أي كلما اتجهنا نحو الشمال زاد الارتفاع والعكس صحيح .

خريطة رقم 8: خريطة الانحدارات لبلدية المسيلة



المصدر: من اعداد الباحث 2021

خريطة رقم 9: منحنيات التسوية لبلدية المسيلة



4.10 المعطيات الجيولوجية :

من خلال دراسة الخريطة الجيولوجية لمنطقة المعاضيد، وكذلك الخريطة الجيولوجية لمنطقة المسيلة فإن المعطيات الجيولوجية، الخاصة بالمحيط الدراسي، تبين أن معظم التكوينات الجيولوجية المنكشفة في هذا المجال تنتمي إلى الزمن الرابع وهي عبارة عن رسوبات منها الحديثة المنشأ (Alluvions récentes) وهي تغطي أجزاء كبيرة من الجهة الجنوبية للمجال الدراسة، أما

القديمة المنشأ (Alluvions anciennes) فهي تتواجد في الجهة الشمالية من النسيج الحضري لمدينة المسيلة وتمتد من جنوب مرتفع بورجام حتى الطريق الوطني 45 وغالبا ما تتكون هذه الرسوبات من الرمل أو الطين الرمل، مع بعض الجسيمات الرملية (conglomérats)

كما توجد بعض التكوينات تتكشف على إرتفاع يفوق 500 م أغلبها يوجد في المناطق الشمالية هذه التشكيلات نرتبها من الأحدث إلى الأقدم حسب المناط.

(ذراع أم رجام + ذراع مجامع + ذراع كداد + بوحديب) Terrasses de cailloutis
conglomérats (pc)

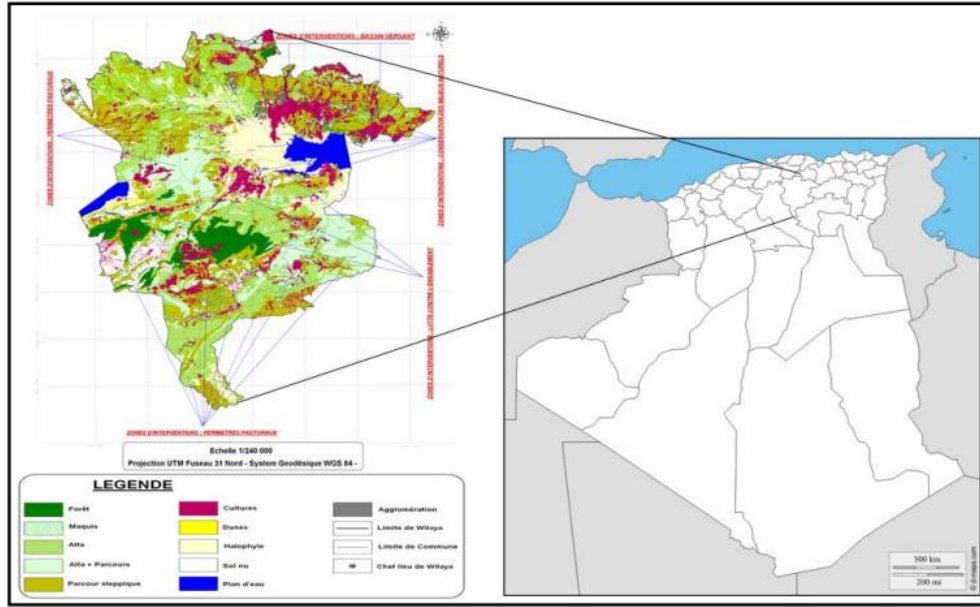
شرق ذراع أم رجام (mi) Argiles sableuse grés grossiers conglomérats

الشعبة الحمراء القصب (e) Lutétien supérieur Argiles vertes et lits de gypse

جبل قرون (e1) Lutétien inférieur –calcaires et marnes gris clair

كاف لوراد + كاف شوف زراب Palerme – marnes noires gypsifères – calcaires
phosphates (e2)

خريطة رقم 10: الخريطة الجيولوجية لولاية المسيلة



-Localisation de la région d'étude Carte d'occupation des sols de la wilaya de M'sila (Conservation des forêts de M'sila, 2012)

5.10 الفوالق:

من خلال دراستنا للخريطة الجيولوجية فإنه تبين لنا معظم الفوالق تظهر في الجهة الشمالية من المجال المدروس وهي تأخذ اتجاه شمال غربي جنوب شرقي، وتظهر بشكل جيد في المناطق الشمالية الغربية لسد القصب

6.10 المؤثرات الزلزالية:

إن مجال بلدية المسيلة ينتمي إلى المنطقة رقم 02 حسب الخريطة الوطنية للزلازل، وعليه فإنه يجب أن تكون جميع الأشغال الخاصة بعملية البناء والتعمير تتماشى ومتطلبات التقنية التي تميز القطعة رقم 02 حسب الجدول الوطني .

11 المعطيات المناخية :

تعتبر منطقة مجال الدراسة منطقة انتقالية بين نطاقين حيويين الشبه الرطب في الشمال والشبه الجاف في الجنوب، ويرجع ذلك إلى موقعها الجغرافي، الذي يعتبر حد فاصل بين وحدتين فيزيائيتين مختلفتين من حيث المظهر المرفولوجي، وهي:

الأطلس التلي في الشمال ممثلا في الهضاب السطايفية والأطلس الصحراوي في الجنوب ممثلا في سلسلة جبال أولاد نايل وشط الحضنة، وعليه فإن النطاق المناخي لمنطقة الدراسة يتأثر

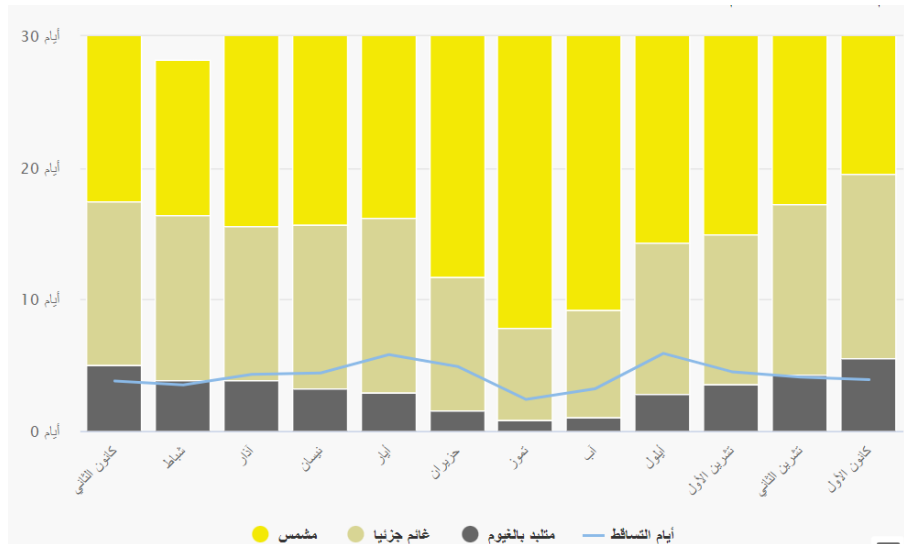
بهذا الموقع الجغرافي، حيث نجده يتأثر في التيارات الهوائية الشبه رطبة الآتية من الشمال والتي في الغالب ما تصطدم بسلسلة جبال الحضنة كحاجز طبيعي أمامها، كما يتأثر مجال الدراسة بالتيارات الهوائية الشبه الجافة الآتية من الجنوب، وبصفة عامة فإن مناخ منطقة الدراسة ينتمي إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بشتاء بارد رطب، وصيف حار جاف، وحسب المعطيات المناخية لدراسة المعهد (INSID)، فإن أعلى درجة حرارة سجلت في شهر جويلية (38 درجة مئوية) وأدنى درجة حرارة سجلت في شهر جانفي (3.8 درجة مئوية)، وأكثر كمية تساقط سجلت في شهر نوفمبر (38 ملم)، وأقل نسبة سجلت في شهر جويلية (2.6 ملم).

الجدول رقم 1: المعدل السنوي للتساقط لمدينة المسيلة

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
نسبة التساقط	22.3	11.7	17	18.3	25.1	9.4	2.6	6.8	22.4	24.3	24.2	20.2	204.3
عدد الأيام	5.6	3.5	5.1	3.6	3.4	1.9	1.2	1.9	4.7	4.3	5.3	5.4	45.9

المصدر: (محطة الأرصاد الجوية المسيلة 2019).

التمثيل البياني رقم 1: متوسط درجات الحرارة وهطول الامطار لمدينة المسيلة



المصدر: <https://www.meteoblue.com> M'sila2021

1.11 الحرارة

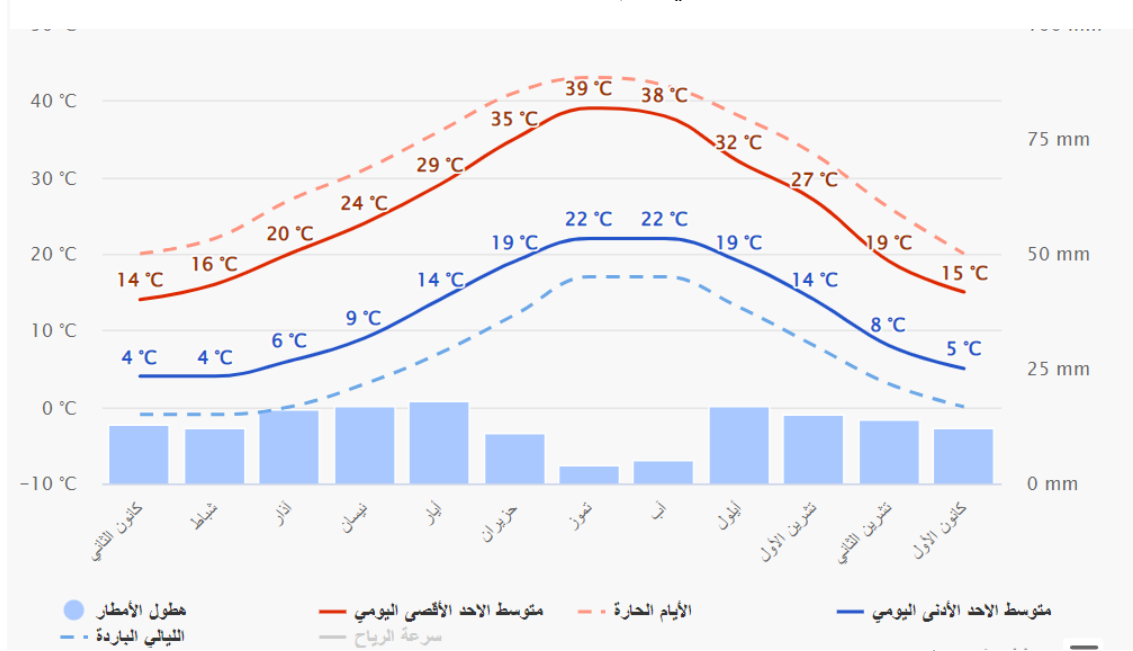
تعد الحرارة من أهم العناصر المناخية الواجب دراستها حيث تلعب دورا مهما في اختيار مواد البناء وكذا نمط المبنى، والجدول رقم 02 الاتي يوضح المعدلات الشهرية للحرارة (الفترة 2007-2019).

الجدول رقم 2: المعدلات الشهرية للحرارة (الفترة 2007-2019)

ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	يون	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	
13.9	13.9	18.5	26.2	31.0	32.4	28.0	25.0	17.9	14.8	10.4	6.0	2007
13.2	13.2	23.5	26.0	32.0	32.6	29.7	22.3	17.6	17.5	10.0	8.9	2008
14.0	14.0	20.6	25.3	30.0	31.5	29.7	23.3	18.3	15.4	11.2	7.9	2009
13.6	13.6	20.5	25.2	31.8	33.9	30.0	23.3	18.1	14.0	08.6	8.6	2010
12.0	12.0	21.5	25.1	31.6	31.0	26.9	18.0	15.5	13.9	11.1	8.4	2011
12.3	12.3	20.4	24.5	30.7	33.4	29.2	25.6	17.9	14.7	07.3	6.2	2012
14.6	14.6	22.5	24.4	30.7	31.0	29.0	24.8	19.7	14.0	08.3	7.1	2013
11.6	11.6	20.1	25.1	31.3	31.7	29.0	21.8	16.7	12.1	11.6	8.9	2014
12.1	12.1	19.1	25.6	31.8	32.7	27.5	22.6	18.4	13.5	11.6	9.1	2015
13.8	13.8	19.9	24.9	31.6	33.8	28.9	23.2	13.1	12.6	08.2	8.5	2016
13.2	13.2	19.1	25.8	31.6	32.6	27.6	20.2	17.9	14.1	11.2	9.7	2017
13.8	13.8	19.4	27.7	31.8	32.0	27.1	22.3	19.0	13.0	9.3	9.1	2018
14.5	14.5	20.8	26.6	33.7	33.9	31.3	24.1	16.3	13.7	6.6	8.3	2019
13.3	13.3	20.4	25.5	31.5	32.5	28.7	22.8	17.4	14.1	9.6	8.2	المعدل

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية بالمسيلة 2019

التمثيل البياني رقم 2: المعدلات الشهرية للحرارة



المصدر: <https://www.meteoblue.com> M'sila2021

2.11 الرياح:

إن اتجاه الرياح الغالب، هو الاتجاه الشمالي الغربي والشمال الشرقي أما في فصل الصيف نجد الرياح الغالبة ذات الاتجاه الجنوبي.

3.11 الشبكة الهيدروغرافية:

من أهم المجاري المائية التي تشق مجال منطقة الدراسة نجد واد القصب، الذي يتميز بحوض تجميع كبير جدا يمتد في كل من ولاية البرج وسطيف حيث أن هذه الوديان تنشط فيها ظاهرة جرف التربة، خاصة في المناطق الجنوبية أين نجد تكوينات جيولوجية هشّة (رسوبات طينية رملية)

ومن أهم المجاري المائية التي تشق المدينة بالإضافة إلى واد القصب نجد كذلك:

واد مويحة (بنية) الذي يشق الجهة الغربية لإشبيليا ويحمل مياه الجهة الشمالية الغربية ويصب في وادي القصب في جنوب المدينة واد الكرمة الذي يصب كذلك في الجهة اليمنى لواد القصب.

12 السكان:

إن عنصر السكان هو المعيار الرئيسي في كل دراسة لها علاقة بالمجالات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

تطور السكان: كما تطور سكان بلدية المسيلة حسب المعطيات المتوفرة من خلال الإحصاء العام للسكن وإحصاء مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية كما يوضح الجدول الموالي:

شكل رقم 34: جدول يبين عدد السكان في مدينة المسيلة 1966-2008

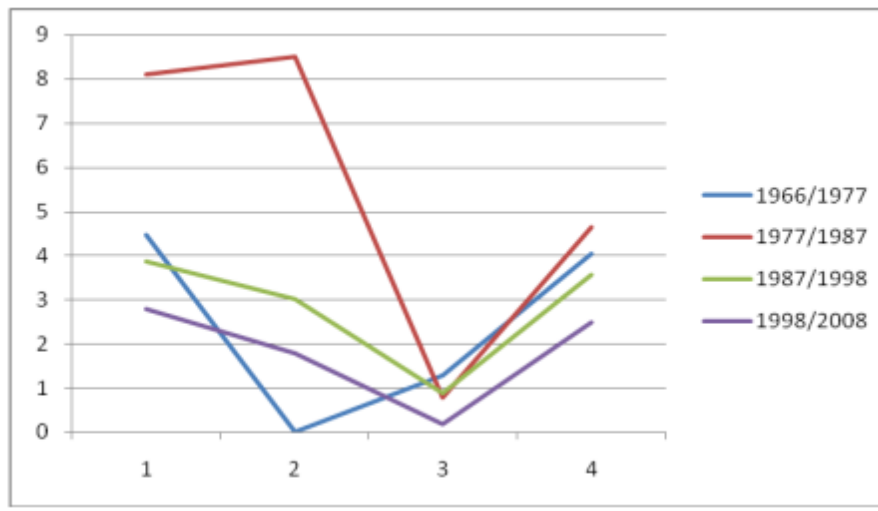
التعيين	1966	1977	1987	1998	2008
مقر البلدية	19675	30419	66373	100745	132975
التجمعات الثانوية	-	4294	9709	13450	16041
التجمعات الريفية	15720	17875	6795	7488	7631
المجموع	35377	52600	82877	121683	156647

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بلدية المسيلة 2010

من خلال جدول معدلات نمو السكان يتبين بأن المعدل العام لنمو السكان يتناقص حيث كان (4.04%) بين 1977/1966 ثم تدرج الى (2.71%) بين سنتي 1998/1987 ومن ثم الى (2.5%) بين سنتي 2008/1998 هذا التغير يمكن أن تكون اسبابه تخص الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وتعتبر هذه النسبة في مجال القبول مقارنة بالمعدل الوطني الذي يقدر بـ (2.71%).

الشيء الملاحظ أن المعدل على مستوى مركز المدينة عرف زيادة بفارق (0.36%) سنة 2008 مقارنة بسنة 1998 ليصبح (2.44%).

شكل رقم 35: معدلات الزيادة السكانية عبر السنوات



13 الوضعية الحالية لأشكال استغلال الأرض في المجال المدروس

من أهم أشكال استغلال الأرض السائدة في محيط الدراسة نجد ما يلي:

-الاستغلال السكني ونقصد به التجمعات السكانية

-الاستغلال الفلاحي .

-الاستغلال الصناعي .

- الاستغلال السياحي

14 الاستغلال السكني :

يشمل مجال منطقة الدراسة جملة من أصناف الاستغلال السكني وهي ثلاثة أنواع نذكر منها

1.14 التجمعات الرئيسية :

يعتبر مقر بلدية المسيلة أهم تجمع سكني رئيسي في محيط مجال منطقة الدراسة حيث أنه يتربع على مساحة قدرها (2040 هكتار).

تلعب مدينة المسيلة كمقر ولاية دورا مهما في هيكلة وتنظيم المجال ضمن الأقاليم الوطنية، وكانت الطرق الوطنية أكثر حافز في عملية تطور وتقدم المدينة وهي :

◀ الطريق الوطني رقم 40 الرابط بين مقرة غربا ومقر المدينة

◀ الطريق الوطني رقم 45 الرابط بين ولاية البرج شمالا، مرورا بمركز مدينة المسيلة ومتجه جنوبا نحو مدينة بوسعادة .

◀ الطريق الوطني رقم 60 الرابط بين حمام الضلعة غربا ومركز المدينة، كما أنه من المنتظر أن تقوم الطرق المحولة الجديدة (في طور الإنجاز)

◀ الطريق المحول للطريق الوطني 45 غربا.

الطريق المحول الرابط بين الطريق الوطني 40 والطريق الوطني رقم 45 شرقا يقوم بدور مهم في إعادة الهيكلة وتنظيم المجال البلدي بصفة عامة وإعطاء دفع جديد لتطور المدينة وفك الاختناق الحاصل في حركة المرور بوسط المدينة علما أن هذه المحولات كانت بناء على توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه في سنة 1996.

إن ارتباط مدينة المسيلة بالشبكة الوطنية للمحاور المذكورة أعلاه ووجودها بجانب واد القصب الذي يوفر لها نسبة معتبرة من مياه السقي عن طريق سد القصب كان لهذين العنصرين أثر كبير في تطور نشأة المدينة عبر المراحل التاريخية المختلفة، هذه المعطيات المجالية جعلت مدينة المسيلة هي العاصمة الحضرية للولاية و لها بعدين الأول إقليمي والثاني محلي، حيث أنها تشكل مركز استقطاب لكثير من التجمعات الحضرية المجاورة، كما نسجل في المدة الأخيرة أن مدينة المسيلة شهدت قفزة مجالية واسعة وسريعة حيث توسع المجال الحضري في الجهة الشمالية والشمالية الغربية وفقا لتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وتم استهلاك مساحات شاسعة عن طريق بناء أشكال مختلفة من استغلال الأرض ومن أهمها :

- ◀ بنايات من نوع السكنات الفردية وأغلبها كان في إطار التجزئات السكنية ومن أهمها (تجزئة 924 الموسعة إلى 1074 قطعة) وكذلك تجزئات الوحدة (1-2-3-4-5-) وتجزئة رقم (1200 قطعة).
- ◀ بنايات من نوع السكنات الجماعية وأغلبها كان في إطار برنامج ديوان الترقية والتسيير العقاري، ولعل من أهم هذه العمليات حي (5جويلية، 150 مسكن، 140 مسكن)..... الخ
- ◀ بنايات المرافق العمومية ونخص بالذكر جامعة محمد بوضياف وجميع لواحقه بالإضافة إلى ذلك المركب الرياضي .
- ◀ بنايات ذات الطابع الصناعي والمتمركزة في المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات
- ◀ أما التوسع في الجهة الشرقية خاصة في أحياء قرفالة، لاروكاد، ورمادة فالتوسع كان بصفة فوضوية .

2.14 الوضعية العمرانية للنسيج الحضري لمركز المدينة

شهدت مدينة المسيلة قفزة مجالية واسعة في امتداد وتوسع نسيجها الحضري في اتجاهات مختلفة ومتفاوتة من جهة إلى أخرى، وبأشكال حضرية متقاربة من حيث النمط العمراني خاضعة إلى دراسة عمرانية سابقة في بعض الجهات وفي البعض الآخر توسع غير مدروس وخارج عن قواعد التهيئة والتعمير، وفي كل الحالات تبقى مدينة المسيلة تعاني من عدة مشاكل حضرية يمكن استخلاصها من خلال دراسة العناصر التحليلية للنسيج الحضري وتحديد نقاط تقاطعه مع مختلف المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للمدينة

3.14 التطور التاريخي للنسيج الحضري :

تشمل مدينة المسيلة على مجموعة من الوحدات الحضرية تشكلت عبر مراحل تاريخية مختلفة حيث تشكلت أول نواة حضرية بحي الكراغلة والذي يعود تاريخه في عهد الانتداب العثماني للجزائر، هذه النواة تم إزالتها تماما بفعل الزلزال الذي ضرب مدينة المسيلة سنة 1965 وأصبح فيما بعد يطلق عليها اسم الكدية، وهي مستغلة حاليا في سوق الخضر وفي الفترة الاستعمارية شهدت المدينة نوعين من الأنماط الحضرية، نمط يتميز بطابع المدن العربية الإسلامية مثلا في حي العرقوب، حي جنان الكبير، حي الكوش، الحماس (الحي الإداري حاليا) فلاج النيلو التجزئة (817 مسكن) حاليا، هذه الأحياء يسكنها المواطنين الجزائريين أو ما يعرف في ذلك الوقت بالأهالي: (ليزاندجان) وهي تتميز بشوارع ضيقة والمادة المستعملة في بنائها هي الطين والخشب، أما النمط الثاني وهو ذو طابع غربي يسكنه المعمرين والموالين هم من الجزائريين وهو يتميز بشوارع واسعة ومستقيمة ومتقاطعة فيما بينها والمادة المستعملة في بنائها هي الإسمنت والطوب الصخري هذه الأحياء هي الظهرة وفوريستي.

كما كانت أول لبنة في نمط السكنات الجماعية ممثلة في عمارة (HLM) كما شهدت مدينة المسيلة في عهد الاستقلال بروز أحياء سكنية وذلك بعد حدوث زلزال 1965 وأهمها حي الزاهر (300 مسكن)، (المنكوبين التحاتة) وحي البدر (500 مسكن) (المنكوبين لفاقة) وحي الشواف حيث كانت هذه الأحياء عبارة عن مزيج بين الطابع الاستعماري والطابع العربي الإسلامي من حيث نوعية الشوارع وكذلك الهيكل المعماري للبنائية

في السبعينات ظهرت أحياء بجانب الطريق الوطني 45 ما يعرف بحي طريق البرج وجنان بوديعة، وكذلك حي وعوا ع المدني وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات شهدت مدينة المسيلة قفزة مجالية واسعة باتجاه الجهة الشمالية الغربية، حيث نشأت عدة أحياء سكنية على شكل متجزئات سكنية ذات البناءات الفردية وكذلك البناءات الجماعية ورغم هذه البرامج السكنية المكثفة إلا أنها لم تستطع أن تقضي على البناءات الفوضوية، حيث نشأت بعض الأحياء الفوضوية مثل حي لاروكاد على الطريق الوطني رقم 40 حي مويلحة على طريق رقم 60 وحي القرية على ضفاف واد الكوش.

وفي نهاية الثمانينات وبداية السبعينات حتى بداية سنة 2001، شهدت مدينة المسيلة إعادة تكثيف في النسيج الحضري الموجود خاصة في مستوى الحي الإداري أين ظهرت مجموعة من المرافق العامة مثل المجلس القضائي دار المالية، بنك التنمية الريفية، وحدة التأمين الشامل وحدة التأمين الفلاحي، مقر جديد لمديرية الفلاحة، كما أخذت المدينة في التوسع نحو الغرب على شكل

مناطق حضرية جديدة وهي (ZUN I - ZUN II) حيث كانت هذه الأخيرة محاولة للإعطاء شكل متجانس للنسيج الحضري الجديد. كما ظهرت المنطقة الصناعية ومعها منطقة النشاطات والتخزين على طريق بوسعادة.

لا شك أن موقع جامعة محمد بوضياف أعطى الجهة الغربية للمدينة حيوية وديناميكية خاصة وساهم بشكل معتبر في خلق عقدة مجالية حضرية جديدة يضاهي أو ينافس مركز المدينة القديم (ساحة الشهداء+ وعوا ع المدني) وهذه الوضعية أعطت نفس جديد للمدينة للتوسع بشكل أفضل نحو الجهة الغربية وهو خط السكة الحديدية، الذي يقطع النسيج الحضري للمدينة.

وفي كل الحالات فإن تطور النسيج الحضري خاصة في مراحلها الأخيرة حاول بقدر الإمكان أن يلزم بتوجيه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، إلا أن نسجل وجود بعض التجاوزات تخص توسع حي لاروكاد في جهته الجنوبية والذي كان على حساب الأراضي الفلاحية، في حين أن مخطط التوجيه للتهيئة والتعمير يمنع التوسع إطلاقا في تلك الجهة.

4.14 المرافق العمومية:

إن المرافق العمومية كوحدة بنائية تدخل ضمن النسيج الحضري للمدينة تشكل عنصرا مهما من عناصر التحليل المجالي لأشكال استغلال الأرض الحضرية، فمن خلال المخططات الخاصة بالمحيط الحضري لمدينة المسيلة نلاحظ أن المرافق العمومية تتوزع بشكل متوازن عبر المجال بصفة عامة، باستثناء بعض المرافق مثل المساجد والمدارس الابتدائية والتي لاحظنا أن شعاع نفوذها متداخل في بعض المناطق، وهذا فيما يخص المرافق ذات الخدمات الاجتماعية الواسعة.

1.4.14 الحي الإداري:

بالنسبة للمرافق ذات الخدمات الإدارية فإننا نسجل أن مدينة المسيلة بحكم وضعيتها الإدارية كمقر ولاية فهي تتوفر على حي إداري تتمركز به جميع المرافق الإدارية ذات شعاع نفوذ يتعدى الحدود البلدية، إلى المجال الولائي فالحي الإداري ميزة تنفرد بها مدينة المسيلة مع بعض المدن الجزائرية القليلة، فهي توفر سهولة كبيرة في الاتصال بالإدارة وقضاء على حاجيات المواطن بأقل تكلفة من الوقت، كما تساهم في هيكلة وتنظيم النسيج الحضري لمدينة المسيلة.

2.4.14 الجامعة :

ومن أهم التجهيزات الكبرى الموجودة على مستوى مجال بلدية المسيلة نجد جامعة محمد بوضياف. والتي تشكل وحدة حضرية واضحة المعالم يحدها الطريق الوطني رقم 60 من الشمال طريق السكة الحديدية من الغرب وطريق الوزن الثقيل من الشرق وتتربع على مساحة تقدر ب (44 هكتار) تقريبا، كانت جامعة محمد بوضياف في بدايتها تشكل مجال خلفي للمدينة لكن مع مرور الوقت تطور المحيط العمراني وتوسع النسيج الحضري لمدينة المسيلة، حوصرت الجامعة من كل الجهات وأصبحت لا تلبي الحاجيات المتزايدة من المقاعد البيداغوجية مما اضطر المصالح المعنية إلى خلق قطب جامعي جديد الذي هو في طور الإنجاز، يقع في الجهة الشمالية من المدينة ويتميز كذلك بموقع واضح المعالم، وهو الطريق السكة الحديدية من الشمال ومن الجنوب ومن الغرب، ومن المنتظر أن يلعب دور مهم في هيكلة وتنظيم التوسع المرتقب للمدينة في الجهة الشمالية ويعطي دفع جديد في إنعاش حركية الحياة الحضرية في تلك الجهة.

ومما سبق يتضح أن الجامعة بمختلف لواحقها كفضاء عمراني ومعماري كان لها أثر بالغ الأهمية على تطور النسيج الحضري لمدينة المسيلة حيث ساهمت في جذب بعض الخدمات والنشاطات التجارية حولها مما ساعد على نشوء مرافق حضرية أو ما يعرف بالعقد الحضرية، التي تزداد فيها وتيرة حركة ونشاط الحياة الحضرية وهي ظاهرة عادية ومهمة في بعض الحالات وعيبتها الوحيد أنها تبقى مرتبطة بفترة السنة الدراسية فقط وتنخفض في فترات العطل الجامعية، وفي كل الحالات فهي ظاهرة تميز الحياة الاجتماعية والحضرية للمدن الكبرى.

5.14 السكن:

من خلال المعطيات المستسقة من إحصاءات 1977-1987-1998 وتقديرات مديرية التخطيط 2008 نلاحظ بأن برامج السكن عرفت تطور ملحوظ حيث ارتفع عدد السكنات بين 1977-1987 ب (54%) وبين 1987 – 1998 ب 30% وبين 1998 -2008 أي خمس سنوات فقط ب (85%) إن معدل زيادة السكن بين 1977 و 2008 يقدر ب (553) مسكن في السنة، إلا وتيرة السكن ترتفع من سنة إلى أخرى وهذا يعتبر معدلا مشجعا مقارنة بالاحتياجات.

15 الطرق المهيكلة للمدينة:**1.15 الطرق الوطنية :**

يقطع مجال منطقة الدراسة ثلاثة طرق وطنية وهي:

1.1.15 الطريق الوطني رقم (45) :

وهو الطريق الرابط بين برج بوعريريج شمالا وبلدية سيدي إبراهيم جنوبا مرورا بمدينة المسيلة.

2.1.15 الطريق الوطني رقم (60) :

وهو الطريق الذي يربط مدينة المسيلة بالجزائر.

الطريق الوطني رقم (40) :

والذي يربط شرق المدينة بغربها على المحور (بريكة – المسيلة - تيارت).

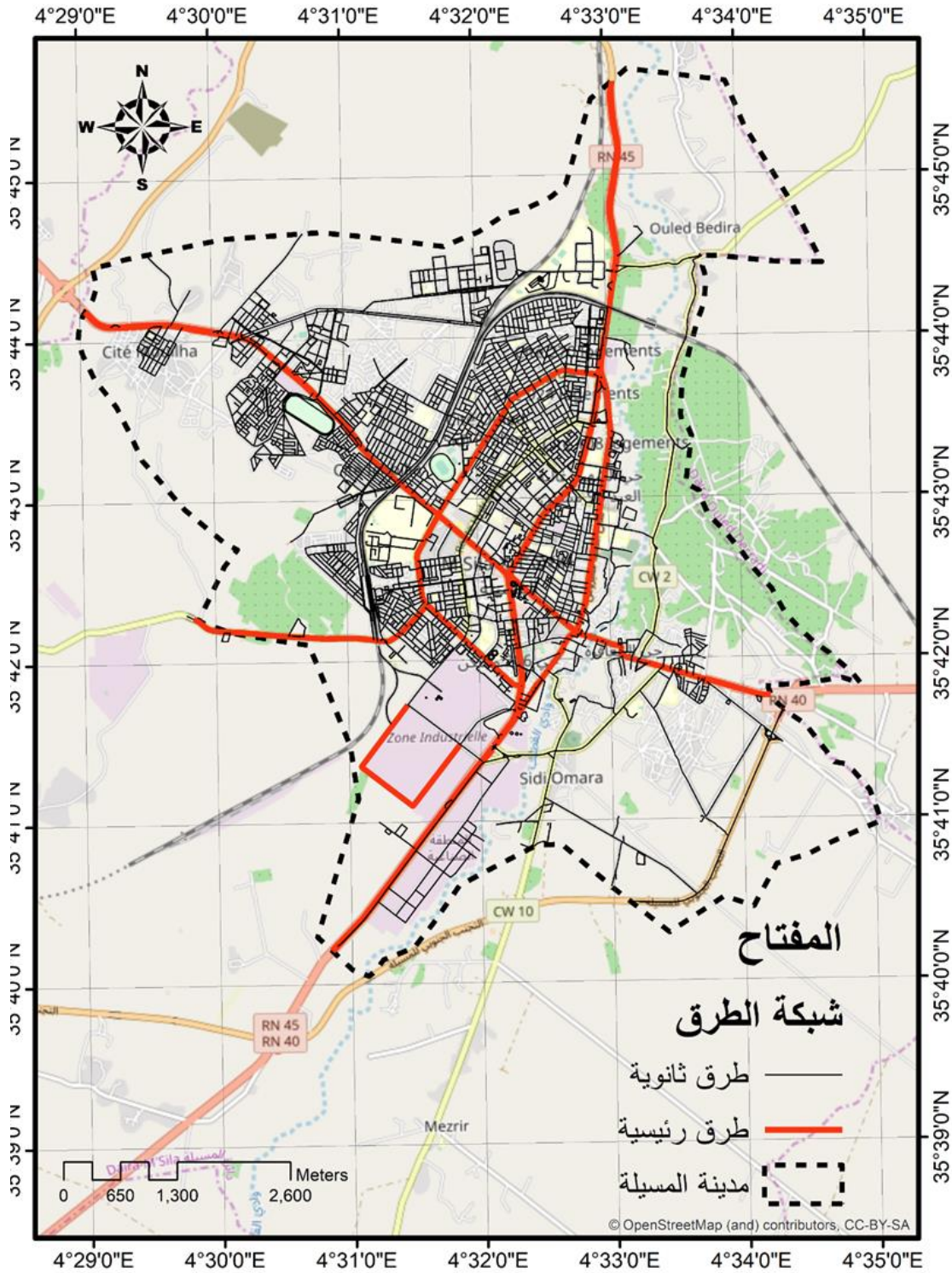
3.1.15 الطرق الولائية :**4.1.15 الطريق الولائي رقم (01):**

والذي يشق مجال منطقة الدراسة انطلاقا مرورا بمركز مدينة المسيلة.

5.1.15 الطريق الولائي رقم (02):

والذي يشق مجال منطقة الدراسة انطلاقا من قرية أولاد بديرة شرقا ثم مقبرة الشيخ ثم حي الجعافرة، وكذلك الطريق الرابط بين أولاد ماضي المسيلة. بالإضافة إلى بعض الطرق البلدي.

خريطة رقم 11: توضح شبكة الطرق لمدينة المسيلة.



المصدر: دهيمي سليم رسالة دكتوراه 2020

2.15 الخصائص السكانية:

1.2.15 التطور السكاني:

تساعدنا دراسة التطور السكاني لمدينة المسيلة في تحديد وتيرة النمو ومقارنتها بمختلف المراكز الحضرية التابعة للبلدية. وذلك لمعرفة مدى استقطاب المدينة للسكان ونفورهم من خلال تتبعنا للزيادة السكانية خلال الفترة الممتدة من 1966 م إلى غاية 2015 م كما هو موضح في (الجدول رقم 04):

جدول رقم 5: التطور السكاني لمدينة المسيلة ما بين (1966-2019).

عدد السكان (ن)	السنوات	معدلات النمو السنوية (%)			
		2019	2008	1998	1977
1966	19657	35377	156647	115490	52600
1977	29512	52600	156647	115490	52600
1987	65805	75516	156647	115490	52600
1998	102151	115490	156647	115490	52600
2008	132975	156647	156647	156647	156647
2019	203029	278029	278029	278029	278029
			66	77	87
			4.06	8.02	4.4
			3.97	3.62	4.25
			3.06	2.64	3.05
			2.85	2.85	2.85

المصدر: مكتب الإحصاء بلدية المسيلة 2019.

من خلال الجدول رقم 03 يتضح لنا أن التطور السكاني لمدينة المسيلة مرت بخمسة مراحل:

▪ المرحلة الأولى: (1977-1966):

عرفت المرحلة الأولى تطورا ملحوظا في عدد السكان حيث ارتفع من (19657 نسمة) سنة

1966 إلى (29512 نسمة) سنة 1977، أي بزيادة قدرها (9855 نسمة) وهذا بسبب:

- ترقية مدينة المسيلة إلى مركز ولاية سنة 1974 واستفادتها من المشاريع والبرامج السكنية.
- استمرار النزوح الريفي من المناطق المجاورة للبحث عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية.

▪ الزيادة الطبيعية المرتفعة التي مست كافة أنحاء الوطن بعد عودة الاستقرار وتحسن المستوى المعيشي.

وقد بلغ معدل النمو خلال هذه المرحلة حوالي (4.06%) وهو منخفض بالمقارنة مع المعدل الوطني الحضري لنفس المرحلة والمقدر بـ (5.40%). بالنسبة نمو البلدية الذي بلغ (3.97%).

▪ المرحلة الثانية (1977-1987):

ازداد عدد سكان المدينة خلال هذه الفترة حيث بلغ (64805 نسمة) سنة 1987 م، بمعدل نمو قدره (8.02%) وهو مرتفع مقارنة بالمعدل الحضري الذي قدر بـ (5.46%)، بالنسبة لنمو البلدية الذي بلغ (3.62%) ويرجع تفسير هذا إلى :

◀ توطين وحدات جديدة في المنطقة الصناعية مما أدى إلى استقطاب اليد العاملة وعائلاتهم.

◀ استمرار في وتيرة الزيادة الطبيعية بشكل مرتفع وهذا لتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

◀ النزوح الريفي الكبير بتلك الفترة إذ استحوذت المدينة على جملة من المرافق والتجهيزات ذات مجالات نفوذ محلية وإقليمية.

◀ بروز المنطقة كقطب تنموي جديد واستفادتها من عدة مشاريع تنموية وذلك ما شجع على الهجرة.

▪ المرحلة الثالثة (1987 م – 1998 م):

تزايد عدد السكان خلال هذه المرحلة من (65805 نسمة) سنة 1987 م إلى (102151 نسمة) سنة 1998 م، بمعدل نمو قدره (4.4%) وهو منخفض مقارنة بالمعدل الحضري الوطني الذي يقدر بـ (5.34%) بالنسبة لمعدل نمو البلدية الذي بلغ (4.25%) وأيضاً مع المرحلة السابقة، ويمكن تفسيرها بـ:

◀ تنمية العديد من البلديات المجاورة مما قلل من الحركات الوافدة نحو المدينة.

◀ الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد.

▪ المرحلة الرابعة (1998 م – 2008 م):

تعتبر فترة التوازن والاستقرار وهذا ما تعكسه الزيادة الطبيعية التي قدرت بـ (3620 نسمة)، بينما بلغت الزيادة السكانية السنوية (3082 نسمة)، حيث سجلنا في المرحلة استمرار في انخفاض

معدل النمو الذي وصل إلى (2.64%) وهو أقل من معدل نمو البلدية الذي بلغ (3.05%) وهذا الانخفاض راجع إلى :

- ◀ التحولات الاقتصادية والسياسية وما يتبعها من تغيرات اجتماعية نتيجة تخلي الدولة عن تدعيم العديد من القطاعات الهامة والسكن والصناعة والشغل.
- ◀ دخول المتعاملين الخواص في تسيير المؤسسات العمومية.
- ◀ الوعي الاجتماعي والميل إلى تكوين أسرة قليلة العدد.

▪ المرحلة الخامسة (2008 م – 2019 م):

نلاحظ خلال هاته المرحلة ارتفاعا في معدل نمو المدينة حيث وصل إلى 3.06% وبحجم سكاني قدر بـ203029 نسمة، هذا راجع للزيادة الطبيعية التي شهدتها، ويبقى أقل من معدل نمو البلدية الذي بلغ 2.85% وهذا راجع للقوانين الجديدة التي طرحها رئيس الجمهورية لفائدة سكان الريف وخلق فرص عمل خارج المدن.

2.2.15 الكثافة السكانية:

تعتبر دراسة الكثافة السكانية أحد المقاييس التي يعتمد عليها في توزيع السكان على مساحة المدينة , حيث تسمح معاينة الكثافة السكنية بالقطاعات الحضرية المشكلة لمدينة المسيلة بمعرفة العلاقة القائمة بين الحجم السكاني والمساحة عبر كل قطاع، كما تسمح أيضا بمعرفة الصورة الحقيقية للتنظيم المجالي السائد به من خلال معرفة درجة توزيع المساكن عبر المساحة العقارية المشكلة لكل قطاع، ضف إلى ذلك معرفة التباين الحاصل بين القطاعات التي تضم كثافة سكنية مرتفعة و تلك التي تضم كثافة سكنية منخفضة.

وتشهد القطاعات الحضرية لمدينة المسيلة كثافة سكنية متباينة، مع تباين مجالي واضح في توزيع المساكن نظرا للتباين في الأنماط ودرجة تركيز المساكن من قطاع إلى آخر.

جدول رقم 6: الكثافة السكانية لمدينة المسيلة

رقم القطاع	عدد السكان نسمة	المساحة بالهكتار	نسبة السكان من المجموع "	نسبة المساحة من المجموع %	الكثافة السكانية ن/هـ
01	142965	317.3	70.416	20.98	450.57
02	7603	240	3.74479	15.87	31.68
03	7833	172	3.85807	11.37	45.54
04	37022	168	18.2348	11.11	220.37
05	3342	323.25	1.64607	21.37	10.34
06	4264	292.05	2.10019	19.31	14.60
07	/	270	/	/	/
المجموع	203029	1782.6	100	100	/

المصدر: مكتب الإحصاء بلدية المسيلة 2019.

من خلال قرائتنا للجدول رقم (06) خلصنا الى جملة من النتائج كان أهمها:

- ارتفاع الكثافة السكانية بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى بكل من القطاع الاول والرابع. حيث يرجع سبب هذا الارتفاع في الكثافة السكانية إلى وجود نمط المساكن الفردية ذات المساحة الضيقة، وكذا نمط المساكن الجماعية والتي غالبا ما تكون بها الكثافة السكانية مرتفعة، -الانخفاض الكبير في الكثافة السكانية بالقطاعات التالية: رقم: 02-05-06، هذا الانخفاض في الكثافة السكانية يفسره الوظيفة الخدماتية والتجارية السائدة بالقطاع بدلا منها الوظيفة السكنية هذا ما يتعمق بقطاع "المنطقة الصناعية" و قطاع "منطقة النشاطات"، أما قطاع "عين السفهية" فيرجع إلى سيادة نمط المساكن الفردية ذات المساحة الواسعة.

3.15 التركيز الحضري:

التركيز الحضري يقصد به النسبة التي يمثلها سكان الحضر المدينة من إجمالي سكان البلدية وذلك كما يلي: إن التركيز الحضري مؤشر ممتاز لمعرفة جاذبية المدينة بالنسبة للبلدية، ومعدل

التركيز الحضري على مستوى بلدية المسيلة كان مؤشرا هاما لتحديد درجة الجذب التي تشهدها التجمعات الحضرية بسبب التزايد المستمر في عدد سكانها وهو معدل يدل على التطور الذي سوف تشهده المراكز الثانوية بالبلدية.

16 التركيب الاقتصادي للمدينة:

تلخص كل معطيات التركيب الاقتصادية للمدينة في (الجدول رقم 07)

جدول رقم 7: تركيب القوى العاملة لسكان مدينة المسيلة سنة 2019

النسبة %	العدد	الفئة
100	203029	إجمالي عدد سكان المدينة
53.84	109311	داخلون في سن العمل
33.55	68116	قوة عاملة
20.29	41195	قوة غير عاملة
24.54	49823	عاملون فعلا
8.98	18232	البطالين
46.16	93718	خارجون عن سن العمل
42.16	85597	صغار السن
3.6	7309	كبار السن

المصدر: مكتب الإحصاء بلدية المسيلة 2019 + معالجة الباحث

السكان النشطون في العمل ويمثلهم السكان الذين يندرجون ضمن الفئة العاملة النشطة والذين تتراوح أعمارهم ما بين (15 و 65 سنة) وقد بلغ عددهم حوالي (109311 فرد) سنة 2019 وهو ما يمثل ما نسبته (53.84 %) من إجمالي سكان المدينة، ويمكن تقسيمهم إلى الفئات التالية:

1.16 القوى العاملة:

السكان العاملين فعلا: هم الأفراد الذين يشتغلون فعلا وقد بلغ عددهم (68116) عامل سنة 2019 حوالي عامل أي ما نسبته (33.55%) من إجمالي السكان النشطين.

2.16 السكان البطالين:

ويمثلون السكان العاطلين عن العمل والمنتقلين للفئة (15-65 سنة) وقد بلغ عددهم (18232) بطل سنة 2019 حوالي بطل ممثلين ما نسبته (8.98%) من إجمالي سكان المدينة.

3.16 القوة غير العاملة

الأفراد القادرين على العمل:

هم الأفراد المنتمين للفئة (15-65) سنة وغير الراغبين فيه، وتمثل هذه الفئة ربوات البيوت – الطلبة – ذوي الاحتياجات الخاصة ويمثلون ما نسبته (20.29 %) وتعداد (41195) من إجمالي سكان المدينة.

4.16 السكان الخارجون عن سن العمل:

وهم الأفراد المنتمين للفئتين (0-14 سنة) و (+65 سنة) ويطلق عليهم هذا الاسم لكونهم غير قادرين على تحمل أعباء العمل، نتيجة عدم بلوغهم السن القانونية بالنسبة للفئة (0-14 سنة) أو نتيجة تجاوزهم لسن العمل بالنسبة للفئة (+65 سنة) وقد بلغ عدد أفرادها سنة 2019 م حوالي 93718 فرد ما نسبته (46.16%) من إجمالي سكان المدينة.

5.16 التطور الوظيفي:

نعني بالتطور الوظيفي للمدينة التركيب الاقتصادي لها، حيث نميز الوظيفة الاقتصادية لها وتحدد نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في دفع عجلة التنمية في المدينة، وتساعدنا دراسة التركيب الوظيفي للمدينة على تسليط الضوء على حجم القوة العاملة فعلا، وتصنيفها عبر مختلف القطاعات الاقتصادية الفلاح الصناعة، بناء وأشغال عمومية، إدارة، تجارة.

6.16 البطالة:

قدر عدد البطالين سنة 1997 م ب (7862) بطالا وبلغت نسبة البطالة الفعلية ما يقارب (17.77 %) في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الإعالة الكلية إلى (12.41%) والحقيقية إلى (50.63%) وهو ما يعني أن كل عامل يعيل خمسة أفراد لينخفض هذا الرقم إلى أربعة أفراد

سنة 2005 ويمكن تفسير ذلك بتوفير مناصب الشغل ويصل نسبة البطالة سنة 2019 إلى (8.98%) بحوالي (18232 فرد).

7.16 توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

يقصد بالنشاط الاقتصادي القطاع الذي يعمل به الفرد بصرف النظر عن مهنته وفيما يلي الجدول رقم يبين توزيع السكان المشتغلين بالمدينة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية بالمدينة. (الجدول رقم 08)

جدول رقم 8: تطور عدد المشتغلين بقطاعات النشاط

السنوات	القطاع الأول		القطاع الثاني		القطاع الثالث		المجموع
	الزراعة		صناعة		تجارة + خدمات + إدارة		
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
1987	585	4.80	1766	14.50	7742	63.58	12175
1997	758	3.87	4136	21.12	12041	61.48	19583
2005	712	2.46	6598	22.77	17631	60.88	28970
2008	933	2.50	7536	20.21	23192	62.20	37287

2019	678	1.36	7573	15.2	7852	15.76	33720	67.68	49823	100
------	-----	------	------	------	------	-------	-------	-------	-------	-----

المصدر: مديرية التخطيط لولاية المسيلة والبرمجة + معالجة الباحث 2019

من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم 07 يتبين لنا أن:

القطاع الأول (الفلاحة): شهد تذبذبا في عدد العاملين خلال الفترة (1987 2008) حيث تقلصت نسبة عمال القطاع من (4.8%) سنة 1987 إلى (2.5%) سنة 2008 إلى (1.36%) سنة 2019 أي بمعدل عاملين ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة أهمها تقلص الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني وهجرة الفلاحين نحو القطاعات الأكثر راحة، وعدم نجاعة السياسة الزراعية المنتهجة من طرف السلطات المحلية القطاع الثاني الصناعة والأشغال العمومية: يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من ناحية الأهمية على مستوى المدينة، خاصة وان منتسبو في تزايد مستمر حيث واصل الارتفاع في سنة 2019 بنسبة (15.76%) أي ما يعادل (7852) عامل أي بزيادة ويرجع هذا التطور الذي يشهده قطاع الصناعة وكذا موجة البناء والأشغال العمومية.

القطاع الثالث الخدمات التجارية الإدارة: من خلال الجدول رقم 7 نلاحظ التطور والتضخم الكبير لعدد المشتغلين بهذا القطاع، حيث بلغت نسبتهم سنة (1987 م) أي ما يعادل (7742) عامل ليرتفع سنة 2008 م وفي سنة 2019 واصل الارتفاع بنسبة (67.68%) أي ما يعادل (33720) عامل إلى ويعود هذا إلى تركيز مختلف المنشآت الإدارية والخدماتية بالمدينة، خاصة بعد ترقيتها إداريا إلى مركز ولاية.

17 التوسع العمراني في المناطق شبه الحضرية بالمسيلة (حالة بوخميسة)

نشأت المنطقة شبه الحضرية بوخميسة مع نشوء مدينة المسيلة حيث تمتاز الموقع المميز و كذا خصبة أراضيها ومرور واد القصب بجانبها، جعلها منطقة فلاحية بامتياز، غلبت عليها زراعة أشجار المشمش، تطورت المنطقة على طول الطريق الوطني 45 شمال مدينة المسيلة، لما له أهمية اقتصادية لهذه المنطقة.

مما لا شك فيه ان عدم وجود تخطيط واضح ومراقب لتطور التكتل لإنشاء امتدادات مرنة وفي اتجاهات مختلفة في شكل مجموعة بناء داخل البساتين وكذلك على طول الطريق الوطني، مما وضع الخطوط الرئيسية لشبكة الطرق (مسارات عامة) غير قادرة على المساهمة في تعديل المساحة الحضرية لتحديد ما هو أفضل توجيه لتطوير المنطقة.

18 الموقع:

تقع المنطقة شبه الحضرية بوخميسة في أقصى الشمال لبلدية المسيلة، تبعد عن مدينة المسيلة بمسافة 10 كم، تتموضع فوق أراضي ذات طبيعة زراعية معروفة بزراعة أشجار المشمش وقد شهدت المنطقة عملية برمجة بعض المرافق العامة منها فرع بلدي، فرع بريدي، مسجد، مدرسة ابتدائية ومتوسطة. تنتشر فيها السكنات الفردية في مجموعات من المباني والباقي على حواف الطريق الوطني رقم 45، وضعية الطريق الوطني بالنسبة للمنطقة يعطيها أهمية كبيرة في تنظيم هذه المنطقة. يتميز موقع بوخميسة بكثرة الشعاب والمجاري التي تصب في واد القصب، تتربع منطقة بوخميسة على مساحة قدرها 213 هكتار.

19 حدود منطقة الدراسة:

-في الشمال: الأراضي الزراعية (أشجار الفاكهة).

-الجنوب: بعض المباني والبساتين.

-في الشرق: البساتين وواد القصب.

- الغرب: أراضي زراعية (أشجار الفاكهة).

خريطة رقم 12: حدود المنطقة شبه الحضرية بوخميسة



المصدر: google maps2022

20 دراسة السكان:

اعتمادا على التحقيقات التي أجريت على مستوى المنطقة شبه الحضرية بوخميسة سنة 2010 بالتعاون مع مكتب الإحصاء للبلدية وجدنا:

- عدد سكان منطقة بوخميسة 4712 نسمة يعيشون في 660 مسكن.

جدول رقم 9: يوضح أدناه التركيبة السكانية لمنطقة الدراسة

المجموع	60+	60-50	50-40	40-30	30-20	20-10	10-0	
الذكور	300	382	378	424	256	452	336	
الاناث	246	315	298	341	248	313	423	
المجموع	546	697	676	765	504	765	759	

المصدر: بلدية المسيلة 2015

21 انتماء السكان و علاقته بالتوزيع المجالي للمنطقة شبه الحضرية:

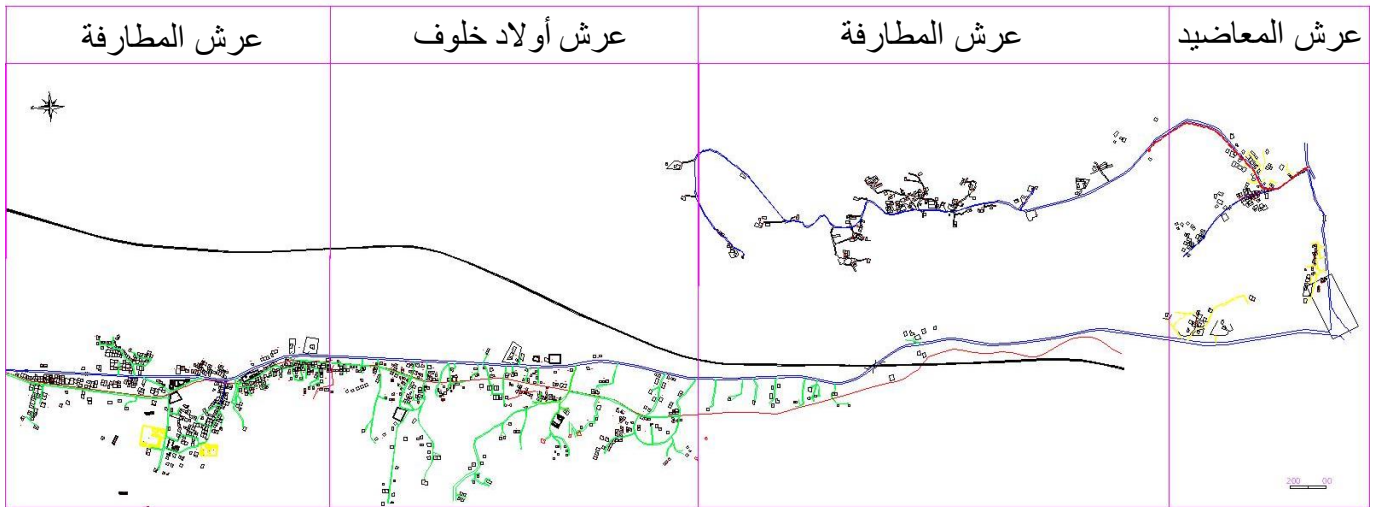
ان قرب المنطقة شبه الحضرية بوخميسة من مدينة المسيلة جعلها نقطة جذب للسكان من مختلف المناطق و العروش، اثر بشكل كبير في ما بعد على الانسجام بين السكان و خلق نوع من الحساسية

و القطيعة بين سكان المنطقة الواحدة ، في ما هو صاحب الحق (السكان الأصليين) و المعتدين أو المستولين على الأرض، جعل مجال بوخميسة منقسم الى ثلاث مناطق حسب نوع العرش المنتمى اليه :

- عرش المطارفة : العرش الأول الذي سكن هذه المنطقة .
- عرش أولاد خلوف : و هو محاذي للعرش المطارفة و نزح للمنطقة لقربها من المدينة ،
- عرش المعاضيد: و تركز سكانه في الجهة الجنوبية للمنطقة باقل عدد ، نزوحه جاء نتيجة الوضع الأمني السابق.

هذا التوزيع أثر بشكل كبير على توزيع الخدمات بين التجمعات، خلق نوع من اللامن بين حدود التجمعات الثلاثة، وانتشار الآفات الاجتماعية.

جدول رقم 10: توزيع الاعراش على المجال شبه حضري



المصدر: الباحث 2021

22 عمالة السكان :

مما لا شك فيه أن قرب المنطقة شبه حضرية بوخميسة من مدينة المسيلة اثر بشكل كبير على نوع العمالة الموجودة، حيث أن الاحصائيات الأخيرة تؤكد أن معظم السكان العاملين يعملون في مدينة المسيلة موزعين على مختلف النشاطات ، بينما السكان العاملين في الزراعة فهي

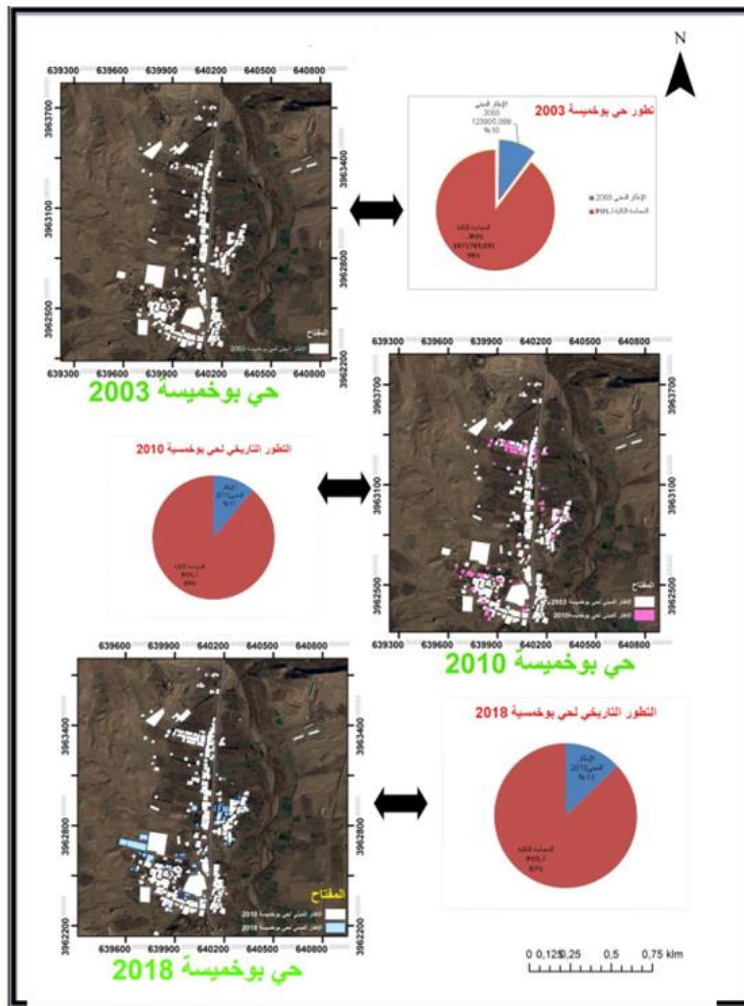
تعد نسبة ضئيلة راجع الى تقلص المساحة الزراعية و جدوى العمل في هذا المجال، حيث تتوزع الأرقام كالتالي:(مكتب الإحصاء بلدية المسيلة 2015).

- 1123 عامل يومي.
- 814 يعملون في المدينة في مختلف القطاعات.
- 309 يعملون في مجال الزراعة.

23 دراسة الإطار المبني لتجمع بوخميسة:

دراسة التطور التاريخي للإطار المبني لحي بوخميسة من خلال المخططات القديمة مع الاعتماد على صور الأقمار الصناعية.

خريطة رقم 12: التطور التاريخي لمنطقة بوخميسة



المصدر: من اعداد الباحث، شوبار 2021

من خلال خريطة التطور التاريخي لحي بوخميسة كان عدد المساكن في 2003 يقدر بـ 305 مسكن بما يمثل نسبة 10% من المساحة الكلية، بمساحة تقدر 03 هكتار و 41 آر وتطور الإطار المبنى في 2010 بنسبة 8% بينما وجدنا أن الإطار المبنى للمنطقة شبه الحضرية بوخميسة في سنة 2018 قد تطور بنسبة 9%، ليصبح عدد المساكن 660 مسكن. نوع التوسع الموجود في التجمع:

من خلال الصورة الجوية للمنطقة نلاحظ وجود نوع واحد من التوسع (التوسع الحاصل هو توسع غير مخطط) وبالضبط:

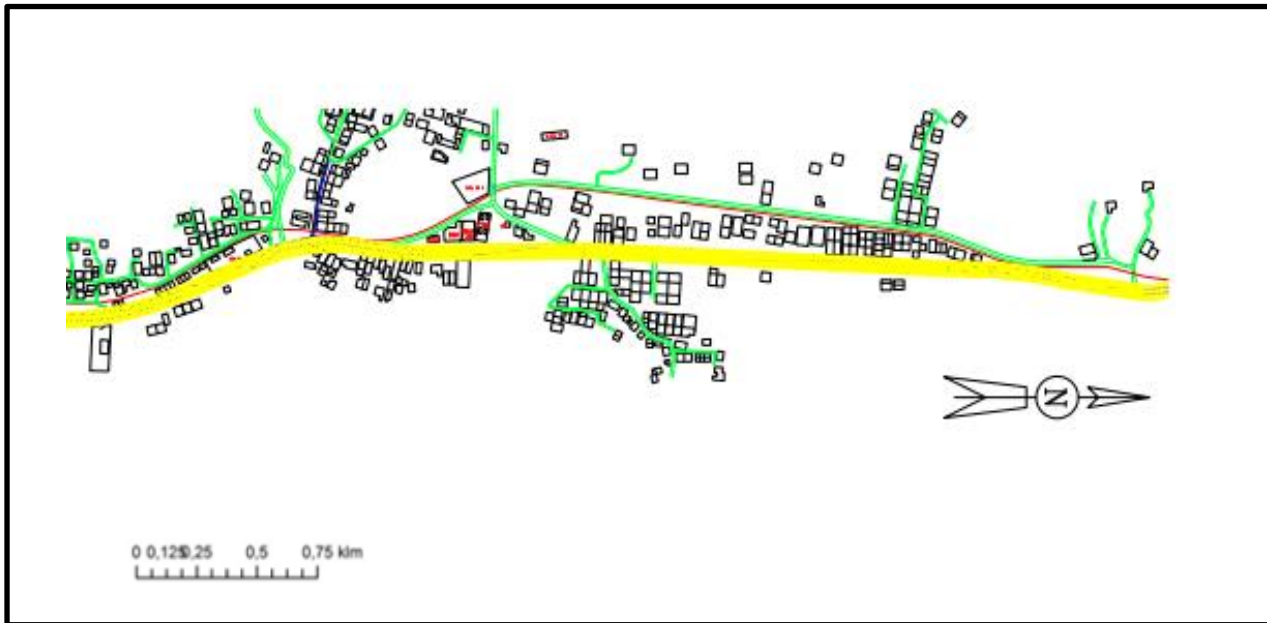
1.23 -توسع محوري (خطي):

نجد هذا التوسع هو المهيمن في التجمع على مستوى الطريق الوطني رقم 45 على طول الطريق من اسباب وجود هذا التوسع:

- الطبيعة القانونية للعقار التابع للدولة.

- قيمة العقار الموجود أمام الطريق.

خريطة رقم 13: نوع التوسع العمراني الحاصل

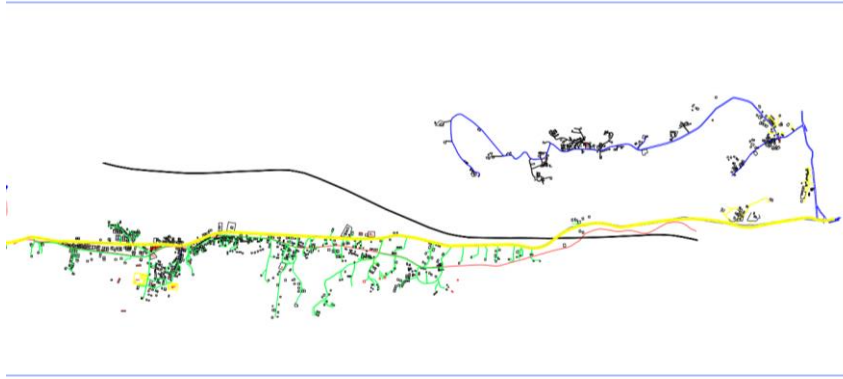


المصدر: من اعداد الباحث 2020

24 السكن:

تحتوي المنطقة شبه الحضرية على سكنات جلها سكنات فردية، تتموضع السكنات بجانب الطريق الوطني رقم 45 مما أثر على شكل جزيرات الإطار المبني، والجزء الآخر يتكون من مجموعات متناثرة ومجمعة حسب ملكية الأراضي، والعرش المنتمي اليه مما خلق شوارع غير متجانسة.

خريطة رقم 14: تموضع السكنات في المنطقة شبه الحضرية



المصدر: من اعداد الباحث 2020

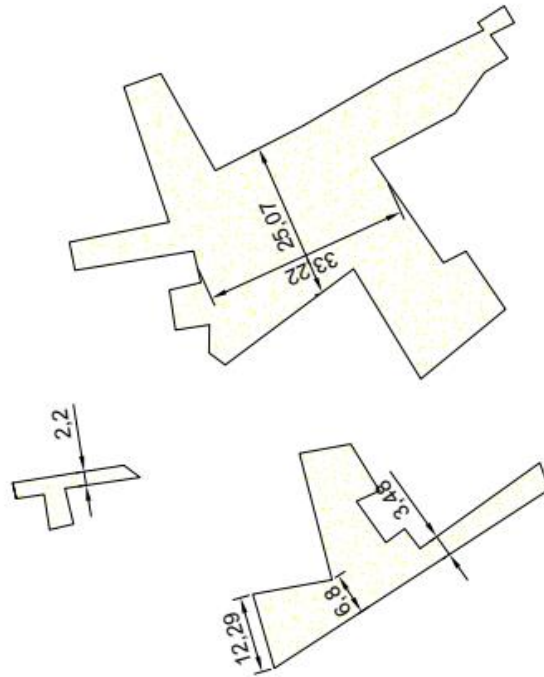
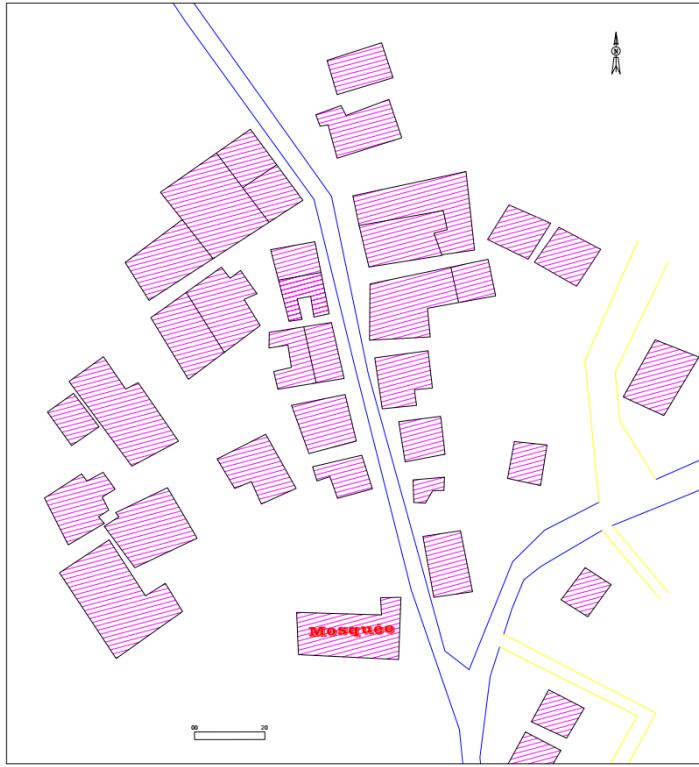
صورة رقم 3: تراصف السكنات على الطريق الوطني



من اعداد الباحث 2020

الشيء الملاحظ في الخريطة رقم 15 هو تراصف البنايات على الطرق الموجودة واتباع مساراتها بغض النظر على شكل الطريق مما خلق تنظيم المحاور الثانوية بشكل شجري مختلفة في الابعاد العرضية من 2م الى 15م ، تؤدي هذه المحاور الى ساحات غير واضحة الحدود وغير مهيكلة. كما نلاحظ في الخريطة رقم 15.

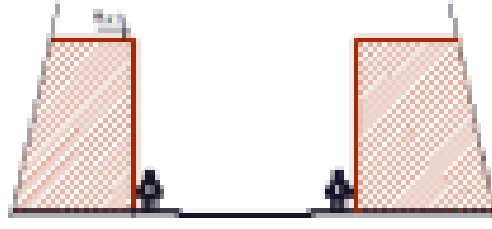
خريطة رقم 15: المحاور الهيكلية



من اعداد الباحث 2020

بالنسبة للسكنات الموجودة على محور الطريق الوطني رقم 45 فهي تتميز اغلبها بالطابع التجاري.

شكل رقم 36: تراصف المباني على مستوى الطريق



من اعداد الباحث 2020

1.24 معدل شغل السكن:

يبلغ إجمالي عدد السكنات 660 مسكناً تم مسحها، ويبلغ عدد سكانها حوالي 4712 نسمة.

• معدل الإشغال بالسكن 7.15: شخص/مسكن

الشيء الملاحظ في هذا الجانب ان معدل شغل المسكن يختلف من مكان الى آخر تبعا لطبيعة الاسرة حيث نجد:

25 -الكثافة السكنية:

تم قياس الكثافة السكنية وفق مرجع الطبيعة القانونية للعقار من اجل الوقوف على حجم الاستهلاك الواقع.

جدول رقم 11: الكثافة السكنية

الكثافة س/هـ	السكنات الواقعة في ملك الدولة	السكنات الواقعة في ملك الخاص
8.2	6.4	

26 حالة ومرافق السكن:

الحالة العامة للإسكان جيدة، وقد سجلنا 38 مبنى في حالة سيئة (الإنشاءات الحجرية القديمة والبلاط). هذه السكنات غالبيتها هي مرتبطة اساسا الجانب التاريخي للسكان التي يفضل أصحابها الاحتفاظ بها وبناء منازل جديدة بجوارها. بقية المباني في حالة جيدة مقسمة بين:

السكن الفردي (الطابق الأرضي = 84 % ط+1 = 16 %).

تمثل جميع البنايات في تجمع بوخميسة بنايات ذات الطابع السكني الفردي وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

البنايات السكنية الجيدة: والمراد بها البنايات السكنية التي تتوفر على الشروط اللانقة وغالبا ما نجدها تتكون من طابق أو طابقين، المادة المستعملة في بنائها هي الاسمنت والاسمنت المسلح وهي متراسة على طول الطرق المعبدة.

صورة رقم 4: السكنات الجيدة



المصدر: من اعداد الباحث 2021

البنايات السكنية المتوسطة : وهي تمثل جميع البنايات السكنية التي تحتاج إلى عملية إعادة تأهيل أو ترميم، وهي في الغالب تتكون من طابق ارضي، ذات أساسات صلبة (الإسمنت المسلح) إلا أن السقف يتكون من الترنيت.

صورة رقم 5: السكنات المتوسطة



المصدر: من اعداد الباحث 2021

البنيات السكنية الرديئة: وهي تمثل السكنات التي تفتقر إلى متطلبات الحياة العصرية، وهي في حاجة إلى إعادة تجديد حيث أنها بنيت على أساسات هشة، وغير مدروسة، ويبلغ عددها حوالي 578 مسكن تتوزع على مساحة تقدر بـ 16 هكتار.

صورة رقم 6: السكنات الرديئة



المصدر: من اعداد الباحث 2021

27 المرافق والتجهيزات:

يتم توزيع مساحة التجهيزات والمرافق داخل محيط المنطقة شبه الحضرية بوخميسة.

- فرع بلدي 57.44 م².
- الحرس البلدي 909 م².
- مسجد 957 م².
- مركز بريدي 205 م².
- إكماليه : 12196 م².
- مركز صحي 4954 م².
- مركز صحي 250 م².
- ديوان المساحات المسقية 450 م².

خريطة رقم 16: توزيع التجهيزات في منطقة بوخميسة



المصدر: من اعداد الباحث، شويار 2021

من خلال الخريطة رقم 16: يتم توزيع التجهيزات والمرافق داخل المنطقة شبه الحضرية بوخميسة وفق الجيوب العمرانية الموجودة، وتقع معظمها على الطريق الوطني رقم 45 لتسهيل عملية الوصول للمواطنين دون مراعاة معايير التوزيع.

صورة رقم 7: المسجد



المصدر: من اعداد الباحث 2021

صورة رقم 8: مركز بريدي



المصدر: من اعداد الباحث 2021

صورة رقم 9: ديوان المساحات المسقية



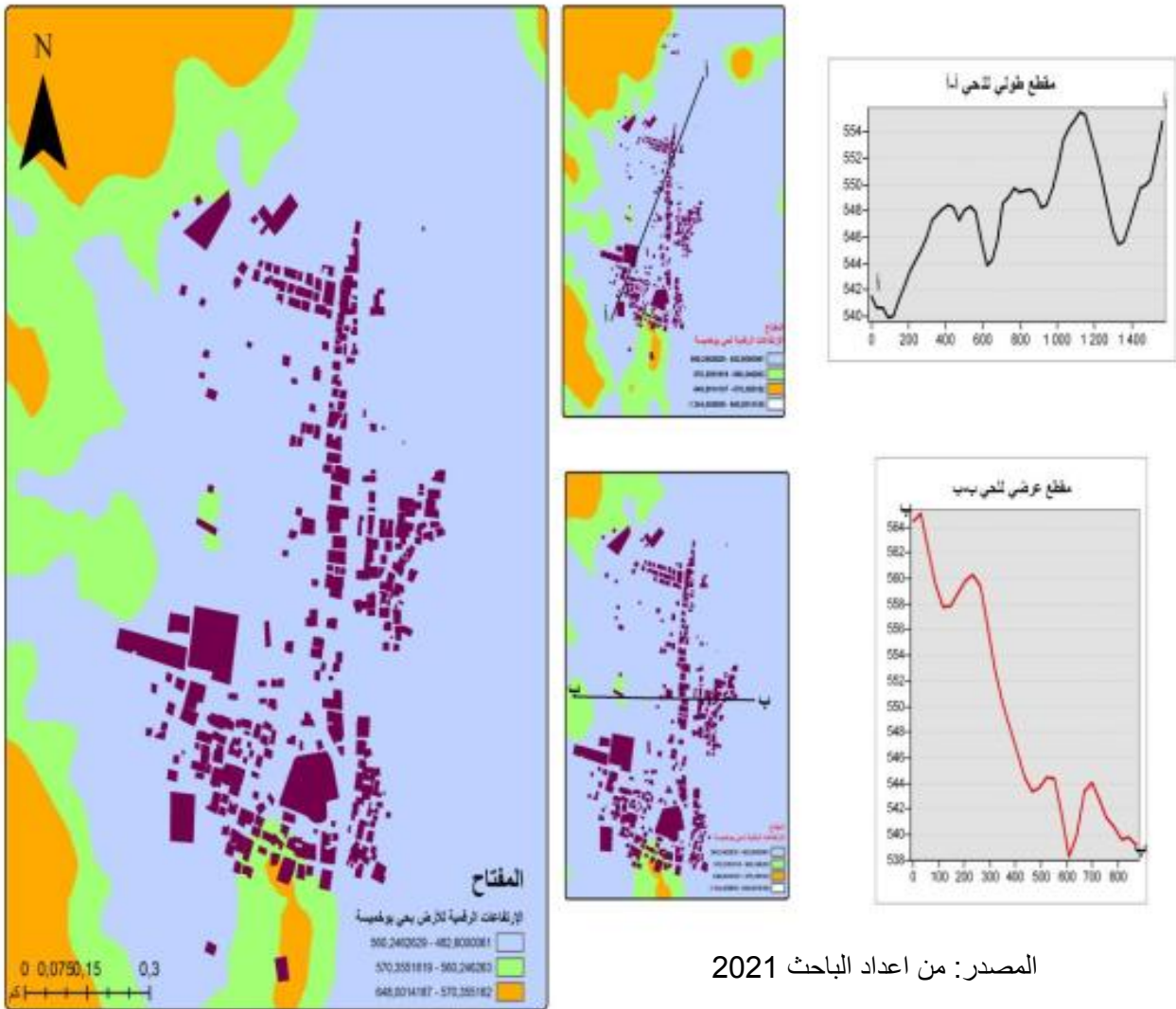
المصدر: من اعداد الباحث 2021

صورة رقم 10: الحرس البلدي



المصدر: من اعداد الباحث 2021

خريطة رقم 17: طبولوجية المنطقة



المصدر: من اعداد الباحث 2021

من خلال الخريطة يتميز موقع بوخميسة بطوبوغرافيا معقدة للغاية حيث توجد الوديان والشعب، والتي تنتشر على محيط واد القصب، الذي يمثل الحد الشرقي للمركز شبه الحضري. يمثل هذا الواد عائقا كبيرا أمام تطويره، والتي تسند إليه دور المركز الحضري الذي يجب أن يكون في مركز جذاب يؤدي إلى تخفيف الضغط على المركز الحضري الرئيسي.

28 العوائق:

نلاحظ وجود خمسة عوائق تتطلب منطقة ارتفاع:

1. الطريق الوطني الذي يتطلب منطقة من الارتفاعات 35متر من محورها.
 2. خط الطاقة المرتفع الجهد مع منطقة خدمة 75متر على جانبي الخط.
 3. الشعاب: 8م من وسطها.
 4. ارتفاع مقبرة المسلمين على بعد 50متر من سورها.
 5. قناة الري: 3 أمتار من القناة.
- زيادة على ذلك الأراضي الزراعية الموجودة في المنطقة، مع وجود اختلاف في الملكية العقارية

الارتفاعات		
النوع	المساحة	الطول
الطريق الوطني رقم 45	93612	1241م.
خط الكهرباء مرتفع الجهد	49720	1710م.
الشعبة	9602	/
مقبرة المسلمين	10123	/
قناة الري	9621	1236م.
مساحة الارتفاع الكلية: 172680م ² (17.27هـ)		

صورة رقم 11: بناء السكنات في الشعب و الوديان



المصدر: من اعداد الباحث 2021

صورة رقم 12: بناء السكنات تحت خط الضغط العالي للكهرباء



المصدر: من اعداد الباحث 2021

صورة رقم 13: بناء السكنات مع قناة الري



المصدر: من اعداد الباحث 2021

خريطة رقم 18: تموضع الواد و الشعاب و قناة المياه في المنطقة شبه الحضرية بوخميسة



29 الطبيعة القانونية للعقار لتجمع بوخميسة:

الطبيعة القانونية للمنطقة شبه الحضرية خلقت نوع من النسق والشكل العمراني، حيث ما نلاحظه في الخريطة رقم 22 يتجلى في نقطتين مهمتين:

1.29 الملك الخاص:

نلاحظ ان معظم السكنات الفردية تتمركز بمحاذات الطريق الوطني رقم 45 دون احترام مسافة الارتفاق مما يشكل خطرا على السكان، النقطة الثانية هي اختلاف مساحات السكنات

(معدلات اخذ المسكن ومعدل شغل المسكن CES-COS)، هذا راجع الى تحصين السكان لأراضيهم من خلال بناء الاسوار مما أثر على المشهد الخاص بالمنطقة شبه الحضرية

2.29 الملك العام:

تعددت الملكية في هذا الإطار من ملكية فوج بلدي الى ملك الدولة، الشيء الملاحظ هو استلاء السكان على هذه الأراضي ببناء اسوار على الحدود الملكية المتعارف عليها من طرف السكان فقط، راجع كذلك الى تفكير السكان في بيع هذه الأرض لكثرة الطلب على الأرض.

2015	2000	1988	نوع العقار / سعره
5000	1500	200	ملك عام
10000	2500	400	ملك خاص

المصدر : مديرية أملاك الدولة.

كخلاصة معامل شغل الأرض في العقار التابع للدولة كمعدل يساوي:

$$[[\text{CES}]] = 455/655 = 0.69 \quad [[\text{COS}]] = 910/655 = 1.38$$

-معامل شغل الأرض في العقار التابع للخواص كمعدل:

$$[[\text{CES}]] = 150/200 = 0.75 \quad [[\text{COS}]] = 150/200 = 0.75$$

خريطة رقم 19: سكنات محاطة بسور



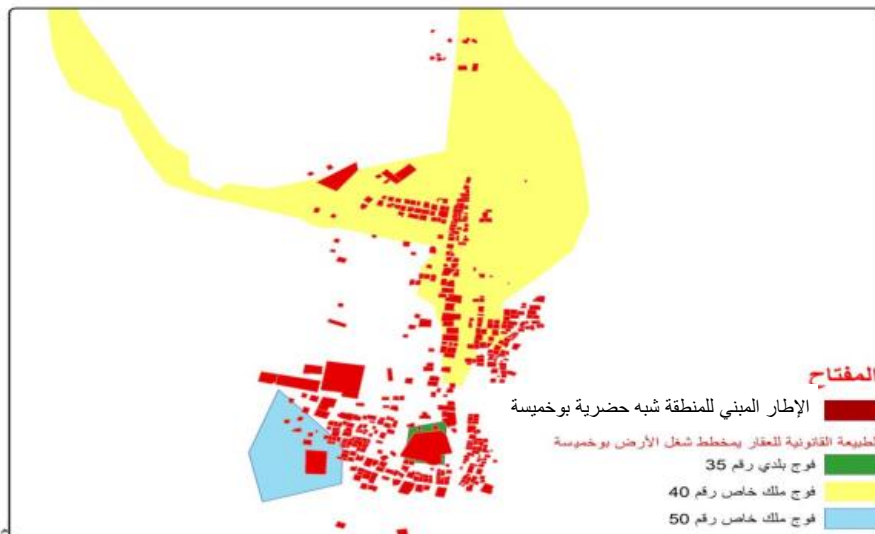
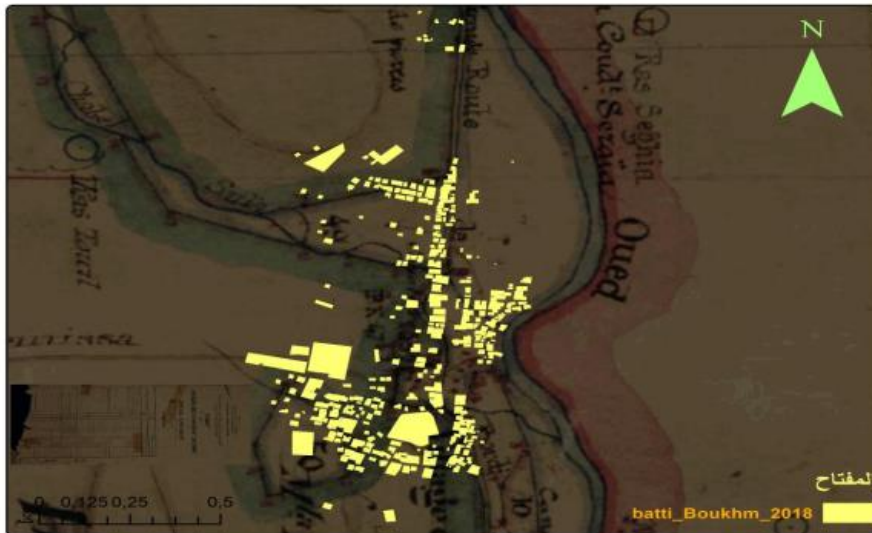
المصدر: من اعداد الباحث 2021

صورة رقم 14: يظهر السور المحيط بالسكن



المصدر: من اعداد الباحث 2021

خريطة رقم 20: الطبيعة القانونية للعقار للمنطقة شبه الحضرية بوخميسة

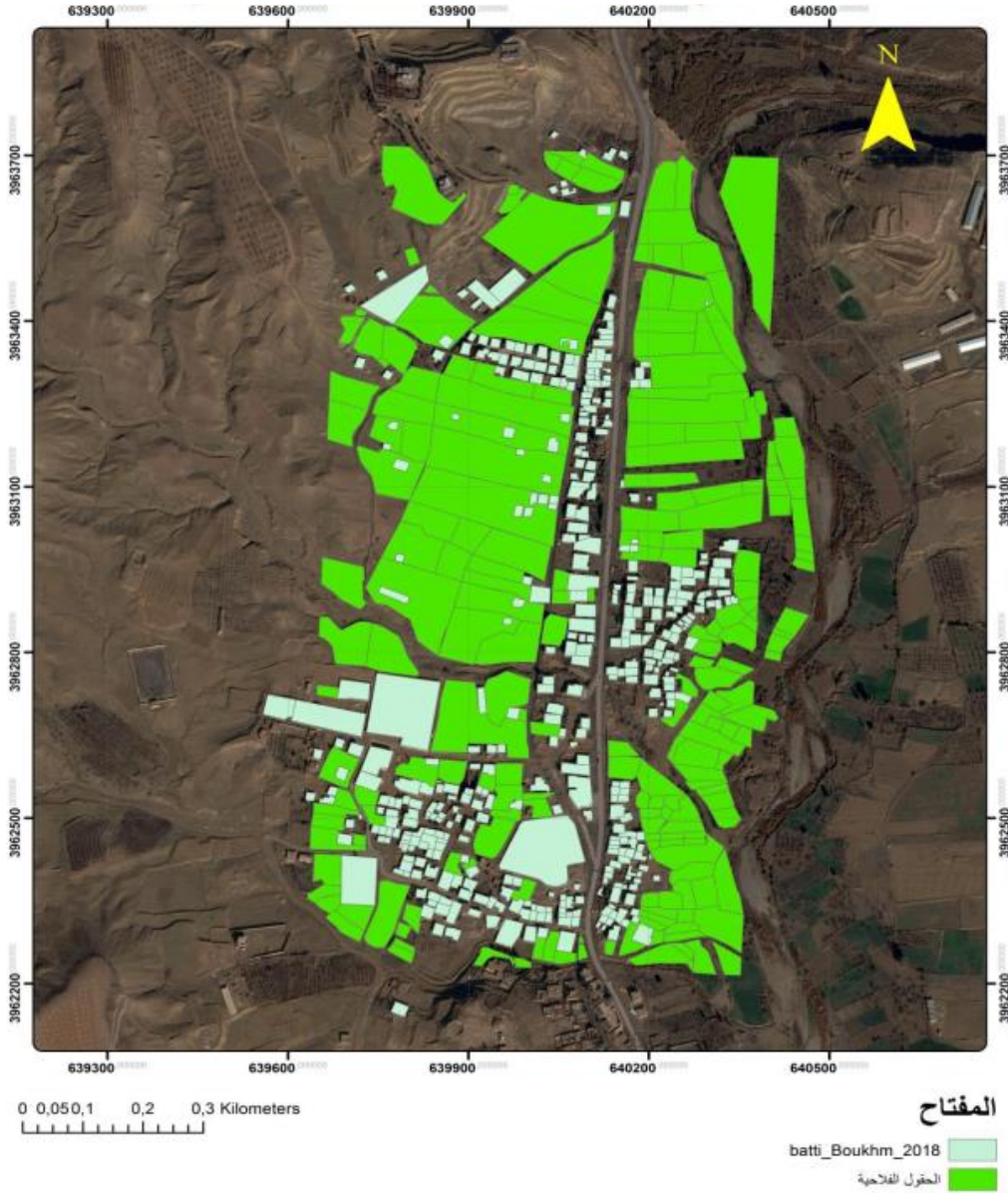


المصدر: من اعداد الباحث 2021

30 تموضع البساتين والحقول الفلاحية:

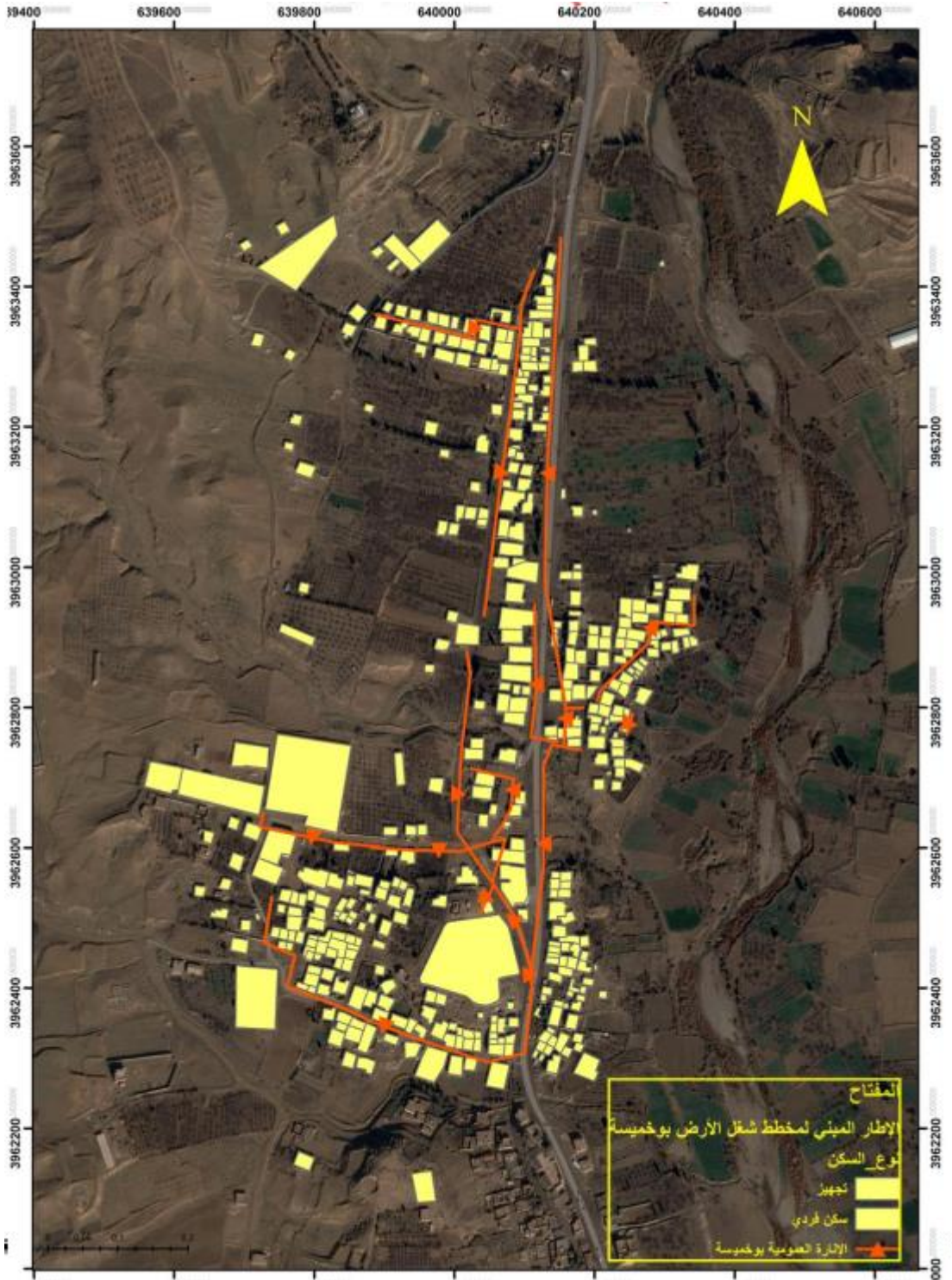
- من خلال الخريطة تشغل مساحة البساتين والحقول الفلاحية ما يقارب 51 هكتار أي نسبة كبيرة تعادل 65% من مساحة التجمع في سنة 2000، الشيء الملاحظ هو التدهور الكبير ناتج عن سببين هما: -ارتفاع سعر العقار في المنطقة حيث تغير سعره ارتباطا بالطلب .
- تدهور قناة السقي المارة بالمنطقة وتوجيه المياه الى وجهة أخرى أدى الى موت أشجار المشمش الموجودة.

خريطة رقم 21: تموضع الحقول والبساتين



المصدر: من اعداد الباحث 2021

د-شبكة الكهرباء: تعمل منطقة الدراسة بواسطة شبكة كهربائية متوسطة ومنخفضة الجهد وشبكة هاتفية.



المصدر: من اعداد الباحث 2021

صورة رقم 15: شبكة الهاتف



المصدر: من اعداد الباحث 2021

31 وسائل الرقابة الإدارية على منطقة الدراسة:

بعد استسقائنا للمعلومات من المصلحة التقنية للتعمير لبلدية المسيلة، و كذا مكتب الإحصائيات بالبلدية لحد جوان 2021 وجدنا أن:

- عدد طلبات رخصة البناء في المنطقة شبه حضرية لبوخميسة هو: 14 طلبات.

فما أكدت الإحصائيات من ذات المصدر بأن:

عدد الملفات المودعة لدى المصالح المعنية قصد مطابقة البناءات وفق القانون 08-15 المتعلق بتسوية البناءات ومطابقتها بالنسبة للتجمع شبه حضري بوخميسة عدد الملفات هو: 192 ملف.

خلاصة:

من خلال دراسة وتحليل عناصر الوضعية الحالية لمجال منطقة الدراسة والمتمثلة في المعطيات الطبيعية، والاجتماعية من مراكز حضرية وريفية، وديموغرافية، يمكن أن نستخلص جملة من العوائق التي يعاني منها المجال البلدي خاصة على مستوى توسع مدينة المسيلة في الآفاق المستقبلية

أن الملاحظة العامة التي نسجلها على إقليم البلدية هي وجود مركز حضري رئيسي ويتمثل في مركز مدينة المسيلة يتوفر على جميع الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وترفيه، وفرص أكبر للعمل ومراكز شبه الحضرية مهمشة تفتقر إلى كثير من الخدمات الاجتماعية التي تساعدها لتلعب دورا مهم في تثبيت سكان الريف في أماكن تواجدهم وتقلل من الهجرة المتواصلة نحو مركز المدينة.

هذه الظاهرة تعرف باسم ظاهرة عدم التوازن المجالي الموجود بين الريف والمدينة، وهي ظاهرة معروفة منذ الأزل، بالإضافة إلى هذه الظاهرة، التي تشكل عائقا كبيرا أمام تطور المدينة بالشكل الذي يضمن أكثر انسجام وتوازن بين المجالات الحضرية للمدينة، توجد عوائق أخرى نلخصها فيما يلي:

وجود المساحات الفلاحية الواسعة التي تحاصر المدينة من الجهة الشرقية والجنوبية والتي تشكل عائقا كبيرا أمام توسع هذه الجهة وتزداد أهمية هذه المساحات إذا علمنا أنها تدخل ضمن المحيط المسقي والقابل للسقي لسد القصب.

وجود بعض المجاري المائية التي تتقاطع مع خطوط التيار الكهربائي شديد التوتر الموجود في الجهة الغربية والشمالية والتي تحتاج إلى مساحات كحرق إرتفاق لا يمكن التوسع فيها.

عدم قدرة التجمعات شبه الحضرية المجاورة للمدينة من استيعاب نسبة الاحتياجات المتزايدة من القطاع القابل للتعمير منها الموجودة بموقع يحتاج إلى عملية تهيئة كبيرة مكلفة، ومنها الموجودة على مساحات فلاحية لا يمكن تركها تتوسع بشكل كبير ومتسارع

بناء على ما سبق فإن السؤال الذي يبقى مطروحا بشدة ماهي الإمكانيات المجالية التي يمكن أن نوفرها للتوسع المرتقب للمجال الحضري على المدينين، القريب والمتوسط والمدى البعيد خاصة إذا علمنا أن نسبة الاحتياجات من المساحة المرتقبة تقدر في مجملها حتى سنة 2025 بـ: (844هكتار) وأن نسبة الزيادة السكانية المرتقبة حتى سنة 2025 تصل إلى (111084 نسمة).

من خلال هذه النظرة المختصرة على وضعية المجال المدروس أصبح من الضروري جدا أن تستغل كل الإمكانيات الموجودة عن طريق الشروع في دراسات تتمثل في (نمذجة المناطق الملائمة للتوسع) التي تسمح لنا باستغلال جميع المساحات وفي نفس الوقت تحديد المساحات القابلة للتعمير على المديين -القرى والبعيد-، كما أنه من الضروري كذلك أن نفكر في البحث عن فضاءات أخرى خارج الحدود الإدارية للبلدية، التي تلبي الحاجيات المرتقبة من تزايد في عدد السكان وما يتطلبه من زيادة في استهلاك المساحات القابلة للتعمير.

استنادا" الى ما جاء في البحث وفي ضوء الحقائق التي جاءت في جزئيه -النظري والعملي توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

-تركز معظم السكنات وبمساحة كبيرة على مستوى الأراضي التابعة للدولة أو البلدية، مما نتج عنه استهلاك كبير للاحتياط العقاري مما قد يشكل مشكل فيما بعد في استغلال هذه الأراضي.

-عشوائية استعمالات الارض جعلت من الصعب توفير الخدمات داخل التجمع أدى إلى عدم توفر المساحات اللازمة.

-عدم وجود مشاريع أو مخططات تحسينية أدى إلى عدم وضوح الطرقات والشبكات المختلفة التي يطالب بها السكان.

- غياب التواصل العمراني بين مختلف التجمعات مع المدينة الأم.

- غياب الرقابة على السكن مما نتج عنه البناء في المناطق الخطرة وغياب الانسجام، والارقام المسجلة لدى البلدية لخير دليل على ذلك.

**الفصل الخامس النمذجة المكانية
للتوسع العمراني للمدينة والمناطق شبه
الحضرية**

تمهيد:

قد تكون المنطقة المحيطة بالمدن (وتسمى أحياناً هامش المدن) هي الشكل الحضري (Jingnan (Huang a, M, & c, 2007) السائد والتحدي المكاني في القرن الحادي والعشرين. ففي البلدان الصناعية، تعد المنطقة المحيطة بالمدن منطقة للتغير الاجتماعي والاقتصادي وإعادة الهيكلة المكانية، بينما في البلدان العالم النامي، غالباً ما تكون منطقة حضرية فوضوية يغيب عنها التخطيط السليم والمنظم. (Ravetz, Fertner, & Nielsen, 2015)

من خلال هذا المفهوم فالأرض في الواجهة المحيطة للمدن هي ذات أهمية حيوية (M. Sattar zad Fathi*، 2017)، نظراً لعدم وجود وضوح في التخطيط والسياسات في هذه المنطقة، ما إذا كان ينبغي الحكم عليها تحت سلطة الإدارة الريفية. بشكل عام، يتم تجاهل هذه المناطق في كثير من الأحيان كمجال محدد في دراسة التحضر كونها لا حضرية خالصة ولا ريفية صافية. (Arijit Das & Reshmi Shaw, 2017) وبالتالي مواجهة التوسع الحضري غير المنضبط.

و من القضايا المهمة في التخطيط الحضري هو تحديد المواقع المناسبة للنمو الحضري في المناطق الهامشية (Jenberu & Afework, 2020) (شبه الحضرية) المتاخمة للمدينة على نطاق واسع من اجل المحافظة على الاراضي من جهة ، و تنظيم المدينة و تنمية المناطق شبه الحضرية المهمشة من جهة اخرى.

يعتبر تحليل نمذجة و ملاءمة التوسع العمراني من أحد أهم التقنيات وأكثرها فعالية لتحديد أفضل مواقع النمو الحضري (K.W. Alexander، 2013) (Maher M (1995، Jankowski) (2016، Aburasa) وهي تقنية فعالة تساعد المخططين وصناع القرار على تحليل جميع البيانات قبل الوصول إلى قرار نهائي بشأن التغييرات المستقبلية في استخدام الأراضي (M. Bagheri، 2013).

نهدف من خلال هذا الفصل إلى استخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS) والتسلسل الهرمي التحليلي في وضع خريطة ملائمة للتوسع العمراني (ZengY، Zhang، و Jiang، 2006) في المناطق شبه الحضرية (IOP) لمدينة المسيلة، ومساعدة المصالح التقنية المسؤولة (صناع القرار) عن التخطيط في مراقبة التوسع العمراني و التحكم فيه (F. Steiner، 2000)، على ضوء مشاكل التخطيط التي تعاني منها المناطق شبه الحضرية، و قد تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات و العوامل المكانية التي تم حصرها مع مجموعة من الخبراء (Kienberger، 2012)، و بالاعتماد على دراسات سابقة في هذا المجال، و قد تم ذكرها في النقاط التالية: القرب من الطريق، الكثافة السكنية، المسافة من الوداد، المسافة من الاراضي الزراعية، المسافة من خطوط الطاقة (كهرباء)، سكة الحديد

، الغطاء النباتي، الارتفاعات و الانخفاضات، المسافة من المناطق الصناعية ، المسافة من المناطق التجارية، زيادة على ذلك تم اضافة طبيعة الملكية العقارية بناء على رأي الخبراء في الميدان. (Maher, M Aburasa, 2016)

1 منهج البحث والأدوات المستعملة في تقييم ونمذجة التوسع العمراني:

ان تقييم الملائمة المكانية هي في جوهرها عملية تقدير للإمكانات المتواجدة في مختلف أنواع استعمالات الارض ولجميع البدائل المتوفرة، اذ أن تخطيط استعمالات الارض يجب ان يبنى على قاعدة عقلانية ويتم ذلك من خلال تقييم المجالات المتاحة إن منهجية التحليل المكاني تعرف على انها منهجية تحليلية لدراسة قدرة موقع ما لدعم نشاط محدد، كما انها تعمل على دراسة العلاقات بين الخصائص الجغرافية للعناصر الطبيعية لموقع معين للتعرف على الميزات الكامنة به. (عبدالله، 2007) ان هذه العلاقات قائمة على ارتباط كل مظهر على سطح الارض بغيره سواء كان مجاوراً أم بعيداً عنه. وتتباين مستويات العلاقات الترابطية بين الظاهرات، فهي تكون قوية او ضعيفة، طردية او عكسية، شاملة او محلية، مؤقتة او دائمة، تبعاً لتباين مكوناتها وخصائص عناصرها، فالتغير الذي ينتابها هو محصلة التغير في ظواهر مكانية وزمانية. ويؤثر هذا التغير في غيرها من الظاهرات المرتبطة معها فتتغير هي الاخرى، وتصبح الظاهرات في المكان متغيرة باستمرار بمرور الزمن وتغير قيمة المكان.

في هذه الدراسة تم تطبيق طريقة دلفي مع منهج تحليل متعدد المعايير لاتخاذ القرار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية من اجل اختيار مؤشرات تقييم ملائمة الاراضي للتوسع العمراني في المناطق شبه الحضرية بمدينة المسيلة. كان محور البحث هو إشراك مجموعة من الخبراء في جميع المراحل. ومن ثم استعمال التقنيات الحديثة من عملية التحليل الهرمي في مقارنة بين العوامل الرئيسية والعوامل الفرعية. ثم ترجمة النتائج في برنامج من برامج نظم المعلومات الجغرافية (Dai, X, 2016)، للخروج بخارطة نمذجة وتقييم مناطق التوسع في المدينة حسب المعايير التي حددها الخبراء.

وفق لأهداف الدراسة فقد تم تحديد المعايير باستخدام طريقة دلفي لتقييم مدى ملائمة الاراضي للتوسع العمراني من خلال تطبيق تحليل متعدد المعايير على عملية صنع القرار وفق عملية التسلسل الهرمي التحليلي. (DEHIMI SALIM, *, 2019) بعد جمع كل الخرائط التي نحتاجها وفق المؤشرات التي تم تحديدها أنفاً، ومن ثم تعيين طبقات من العوامل الرئيسية والعوامل الفرعية في برنامج GIS.

إن تأسيس وتطوير منهجية التحليل المكاني لتحقيق التوسع الحضري المستدام، والذي يلبي احتياجات الحاضر من دون المساس باحتياجات الاجيال المقبلة وبقدرته على الوفاء باحتياجاتها عن طريق العمل

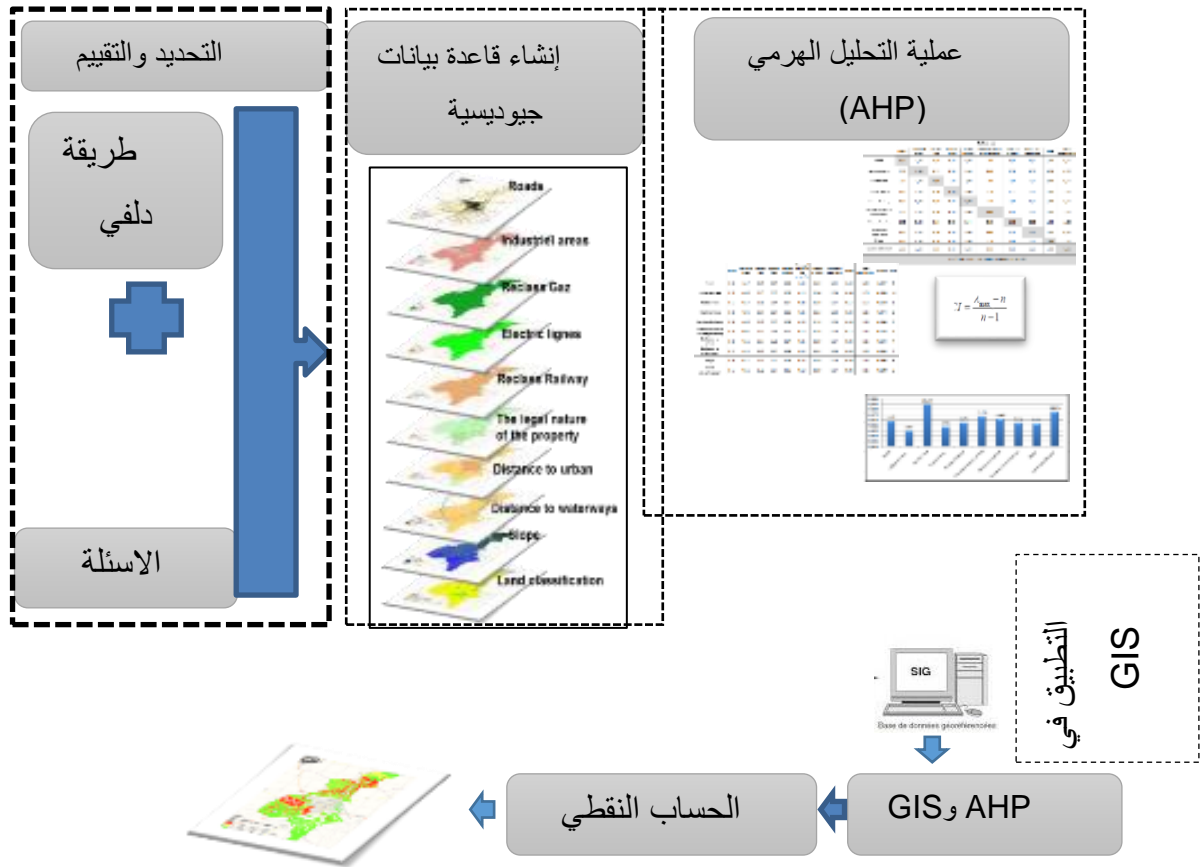
على تجنب العشوائية في توزيع استعمالات الارض والمحافظة على الاراضي المحيطة بالمدينة ولاسيما الاراضي الزراعية والاراضي التي تضم الموارد المعدنية ، التي تأتي في طليعة الاراضي التي يجب الحفاظ عليها ، واتباع منطق العقلانية في اختيار مناطق التوسع ، مع مراعاة الجانب الاجتماعي في نوعية النمط الذي قد يرغب المجتمع في السكن فيه واحتسابه المساحات اللازمة وفق معايير معتمدة هو الهدف المباشر والرئيسي للتوسع الحضري ويشكل تحديا لمخططي المدن وصانعي القرار من اجل الايفاء بالمتطلبات الانسانية وضمن رؤية تتسم بالشمولية وبمنهجية علمية صحيحة تأخذ بنظر الاعتبار العوامل البيئية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

لتقييم اختيار الاراضي القابلة للتوسع في المناطق شبه الحضرية قمنا في هذا الجزء من الدراسة الاعتماد على اراء المحكمين و الخبراء في كل العوامل و المؤشرات التي تم اختيارها ، طبعا في هذه الحالة يجب استخدام طريقة دلفي كوسيلة لتحديد معايير التقييم من اجل التعامل مع المشكلة المطروحة التي نبحث من خلالها عن احسن الاراضي ملائمة للتوسع العمراني ، و ذلك من خلال حساب قيمة النسبة المئوية المرتبطة بقيمة الاهمية (Seyyed et al., 2016) ، هذه الطريقة تعتبر طريقة جيدة لضمان فرصة للخبراء من اجل تحديد الرد المناسب.(Kim et al., 2013)

زيادة على نظام دلفي، يمكننا الاعتماد على عملية التسلسل الهرمي والتي تعتمد في المقام الأول على مفاهيم القياس الدقيقة والتقييم الدقيق لمساعدة صناع القرار في اتخاذ المؤشرات المناسبة في اتخاذ القرار، ويعد نظام AHP ، الذي طورته ساتي (saaty, 1980) ، و هو من اهم التقنيات المهمة التي يتم الاعتماد عليها لتحليل مدى ملاءمة الأراضي. حيث يتم تصنيف AHP ضمن منهاج تحليل صنع القرار متعدد المعايير وهي تقنية فعالة تساعد المخططين وصناع القرار لتحليل جميع البيانات قبل التوصل إلى قرار نهائي بشأن ملائمة واختيار الارضي في المستقبل (Bagheri، 2013، Hieu، 2006). و يمكن الوصول الى أهمية كل معيار و مؤشر تم اختياره حسب الخبراء الذين تم اشراكهم في هذه الدراسة.

فان الهدف النهائي لنظم المعلومات الجغرافية هو توفير الدعم للقرارات المكانية. وتحدد إجراءات صنع القرار المتعددة المعايير علاقة بين "خرائط المدخلات" و "خرائط المخرجات" (Drobne & Lisec, 2009). وفيما يلي مخطط بياني يلخص المنهجية المتبعة في البحث المبين في (الشكل رقم 35).

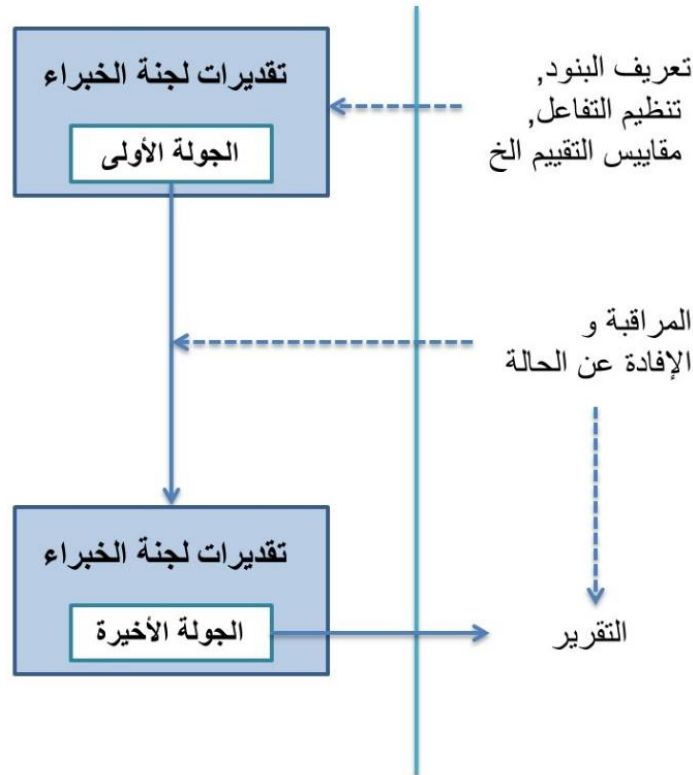
شكل رقم 37: المنهجية المتبعة للدراسة



المصدر: من اعداد الباحث 2020

2 طريقة دلفي:

شكل رقم 38: طريقة دلفي



طريقة دلفي بالإنجليزية (Delphi method): هي تقنية تواصل منظمّة، وضعت أصلاً باعتبارها طريقة تنبؤ منهجية وتفاعلية تعتمد على لجنة من الخبراء. (A, Turoff, & Editors, 2016)

يعود اسم دلفي Delphi إلى معبد في اليونان كان مخصصاً لعبادة الإله (أبولو)؛ الذي يرمز إلى قوة العقل، وكان أصحاب الحاجة يلجؤون إلى كاهنة هذا المعبد يسألونها عن المستقبل، حيث تطلعهم بتنبؤاتها المستقبلية لما يريدون معرفته (براتانداند، 1983)، وكان أبولو يقوم بحماية منجزات الروح اليونانية وتقوم الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب على فكرة مفادها أن تفكير الجماعة أفضل بكثير من تفكير الفرد، وهو أسلوب للتنبؤ يمكن الحصول من خلاله على آراء مجموعة من الخبراء لإعداد الدراسات المستقبلية. (الدين ف، 1990)

1.2 تطبيق طريقة دلفي:

هي طريقة رائدة في تحديد المؤشرات و المعايير الفعالة لتقييم الظواهر الاجتماعية او الفيزيائية، حيث كانت تعتمد في البداية على التخمينات و الالهام (J، 2006) ، لكنها في ما بعد اصبحت تأخذ

اسلوبا علميا لاستخراج الآراء من مجموعة من الخبراء حول موضوع أو سؤال للوصول الى اجماع جماعي من خلال سلسلة من الاستبيانات (SineadKeeneya, 2001) ، ويمكن القول أن طريقة دلفي هي طريقة متكررة للحصول على آراء فعالة من الخبراء (PE، 2004) .

أسلوب لجنة الخبراء: تعتمد هذه الطريقة على إعلان اجتماع رسمي بين عدد معين من الخبراء شخصيا لتقدير ظاهرة معينة وفق ما يلي: (الشعبي، 1995)

- يتم اختيار شخص من قبل المنظمة ليقوم بدور المنسق ويكون على درجة كبيرة من الخبرة والمعرفة بالموضوع أو الظاهرة محل التنبؤ.

- يقوم المنسق بتوجيه دعوة للاجتماع لعدد معين من المختصين والخبراء في هذا المجال.

- بداية الاجتماع والإعلان عن كتابة استفسار عن الظاهرة محل التنبؤ على لوحة مخصصة لهذا الغرض أين يطلب من الأعضاء عدم تبادل الآراء أو إجراء مناقشات وتقديم فكرة رئيسية لكل عضو.

- بعد كتابة كل الأفكار على اللوحة تبدأ عملية المناقشة.

- تتم فيما بعد إجراء عملية التصويت والاختيار السري للفكرة الرئيسية التي تدعم الموضوع المتوقع أين يتم اتخاذ القرار حول الظاهرة محل التنبؤ في النهاية.

من مزاياها: -الاستفادة من آراء مجموعة كبيرة من الخبراء.

- اتخاذ القرار خلال فترة زمنية قصيرة جدا أي عند نهاية الاجتماع.

أما من عيوبها ارتفاع التكلفة المادية نتيجة لحضور خبراء من أماكن مختلفة.

3 عوامل تقييم ونمذجة التوسع العمراني:

تم اختيار في هذا البحث 10 معيارا لاستبيانات دلفي من 30 معيارا ، و من ثم اختيار اسئلة البحث على شكل استبيان في ما يتعلق بالمؤشرات ذات الصلة، تضمنت كذلك الاستبيانات معلومات مثل عمر و خبرة الباحثين بالإضافة الى اسئلة البحث، تم تصميم الاستبيان بطريقة يمكن تقييم أهمية كل مؤشر من المؤشرات باستخدام مقياس رقمي من 0-5 ، تم تقديم الاستبيانات الى الخبراء المحددين سلفا و الذين لهم علاقة بالتخصص (خبراء في التخطيط ، اساتذة جامعيين ، مكاتب دراسات ، مهندسين في البلدية) لإعطاء آرائهم حول المؤشرات التي حققت النتيجة من المؤشرات 15 ، حيث تم اختيار 10 معايير.

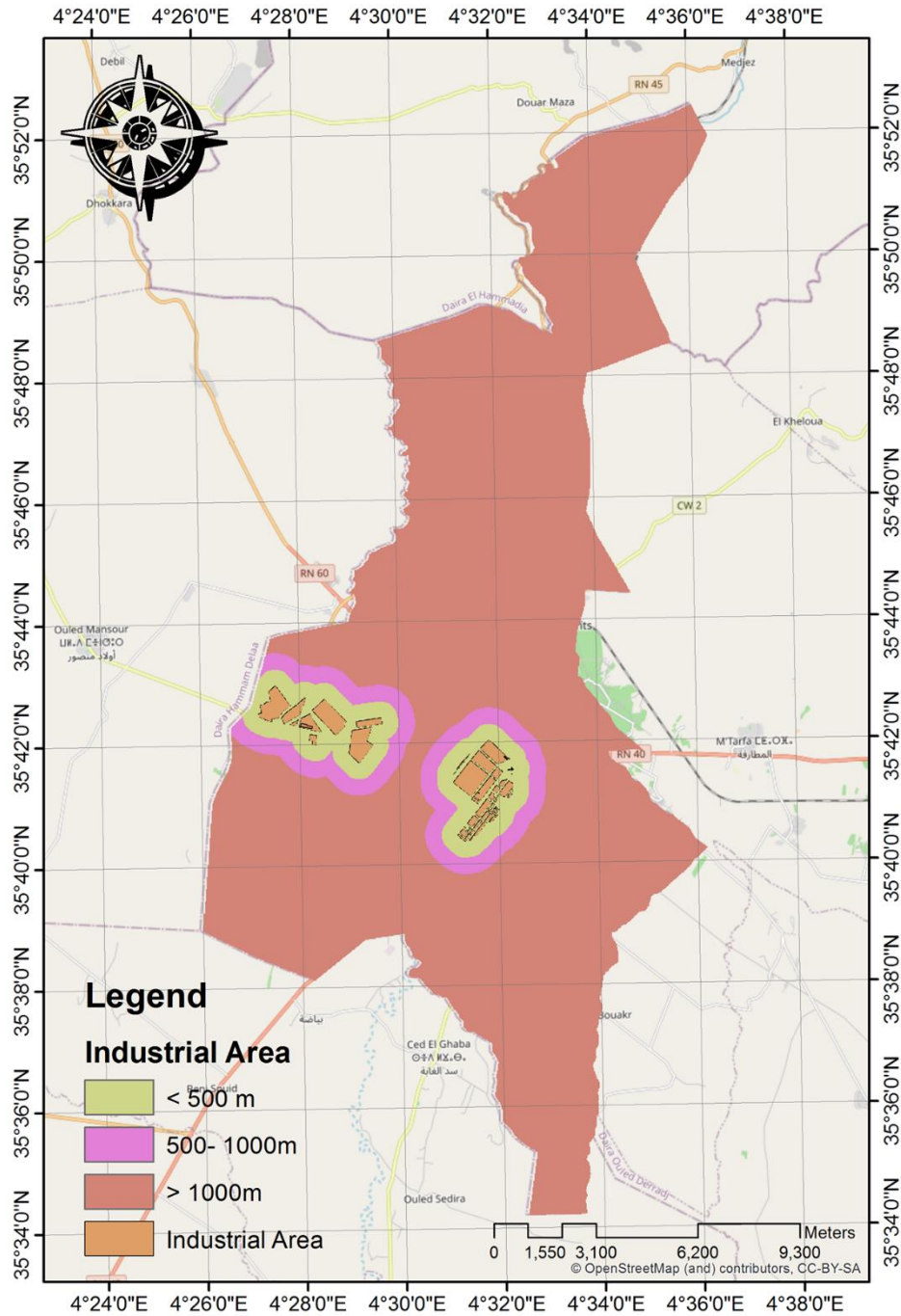
بعد ذلك تم إجراء التحليل المكاني لها باستعمال خاصية Euclidean Distance، ثم إعادة تصنيف Reclassify حسب المسافات المحدد مسبقاً:

1.3 العوامل الخدمائية:

1.1.3 القرب من الطريق:

في هذا العامل تم تحديد شبكة الطرق الموجودة بالاعتماد على مخططات الطرق لمديرية الاشغال العمومية لولاية المسيلة، وبنطاق خدمة (قريب اقل من 25م ومتوسط 25-40 م، بعيد أكبر من 40م).

خريطة رقم 23: البعد من المناطق الصناعية

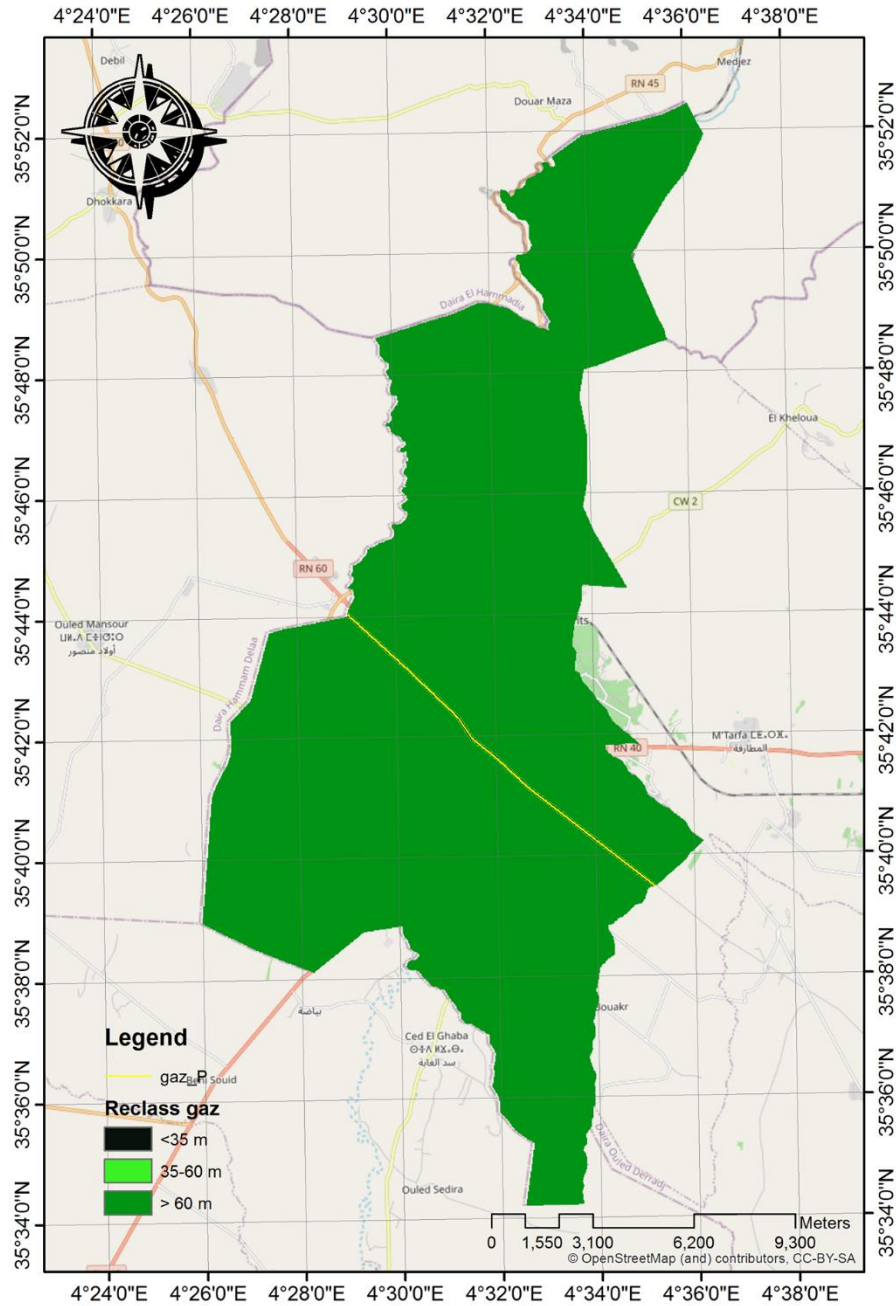


المصدر: من اعداد الباحث 2021

3.1.3 خطوط الغاز:

اخذ هذا المؤشر للحفاظ على سلامة السكان، وقد تم جمع البيانات من مديرية سونلغاز بالمسيلة، تم تحديد المسافة وفق منطقة الارتفاع المحددة في القانون كنطاق بعد (اقل من 35م، متوسط 35-60، بعيد أكبر من 60م).

خريطة رقم 24: خطوط الغاز

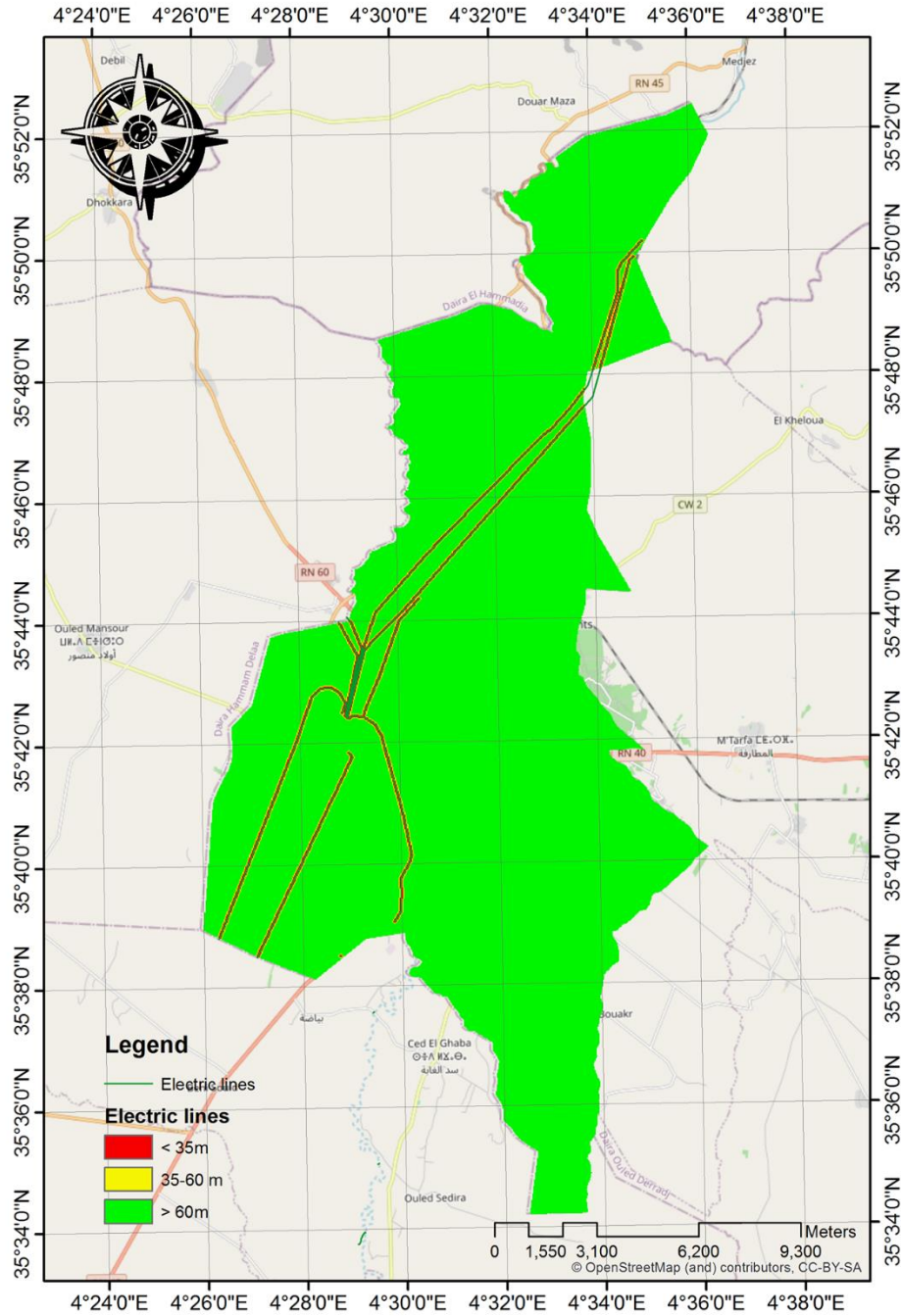


المصدر: من اعداد الباحث 2021

4.1.3 خطوط الكهرباء:

اخذ هذا المؤشر للحفاظ على سلامة السكان، وقد تم جمع البيانات من مديرية سونلغاز بالمسيلة، تم تحديد المسافة وفق منطقة الارتفاق المحددة في القانون كنطاق بعد (اقل 35م، متوسط 35-60، بعيد أكبر من 60م).

خريطة رقم 25: خطوط الغاز



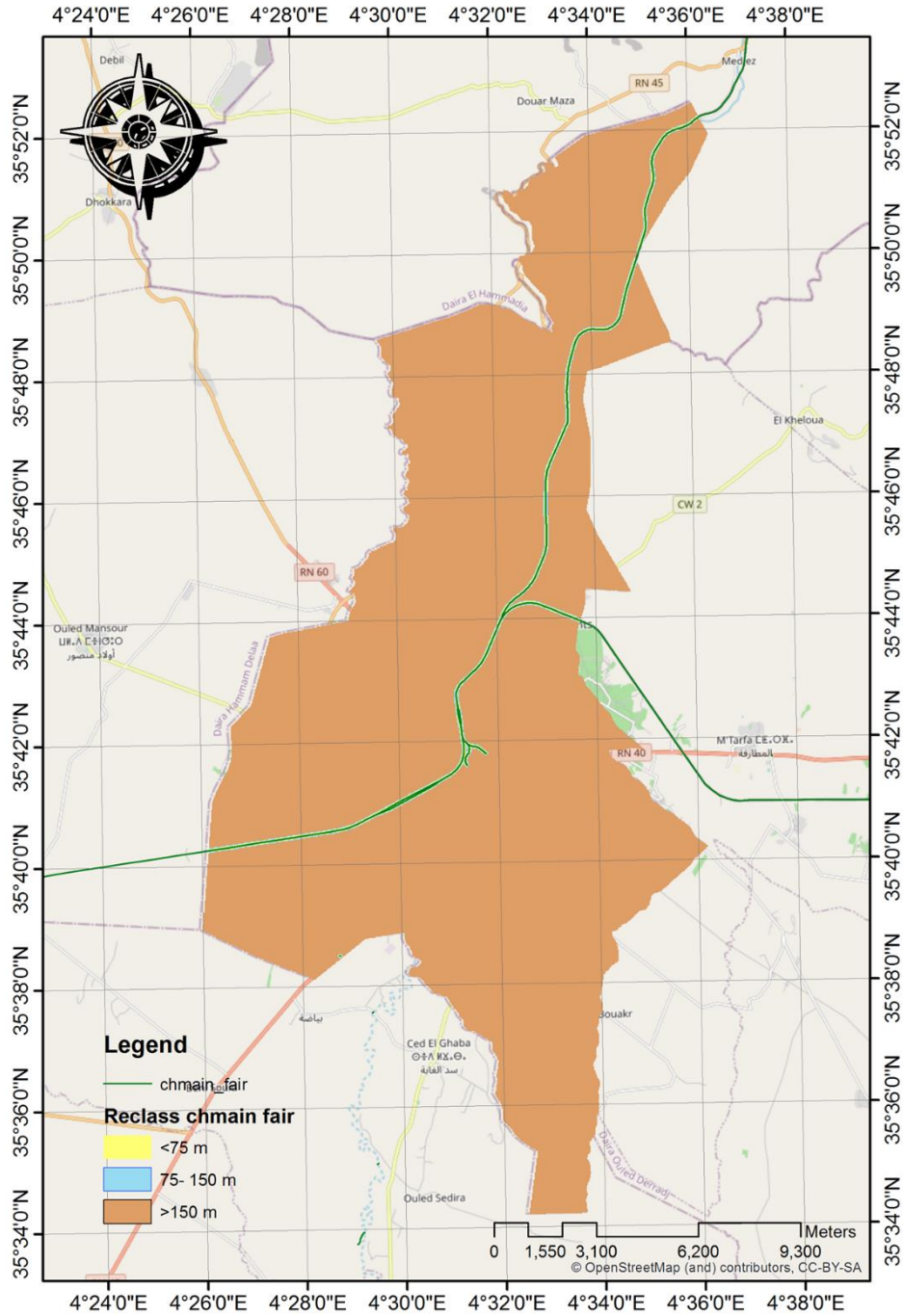
المصدر: من اعداد الباحث 2021

2.3 - العوامل الاقتصادية:

1.2.3 البعد عن سكة الحديد:

تعد سكة الحديد من عوائق التوسع العمراني، والتي تحدد كذلك من خلال بداية منطقة الارتفاع بمسافة 75م. قريب من 0-75م، متوسط من 75-150م، بعيد أكبر من 150م.

خريطة رقم 26: البعد عن سكة الحديد

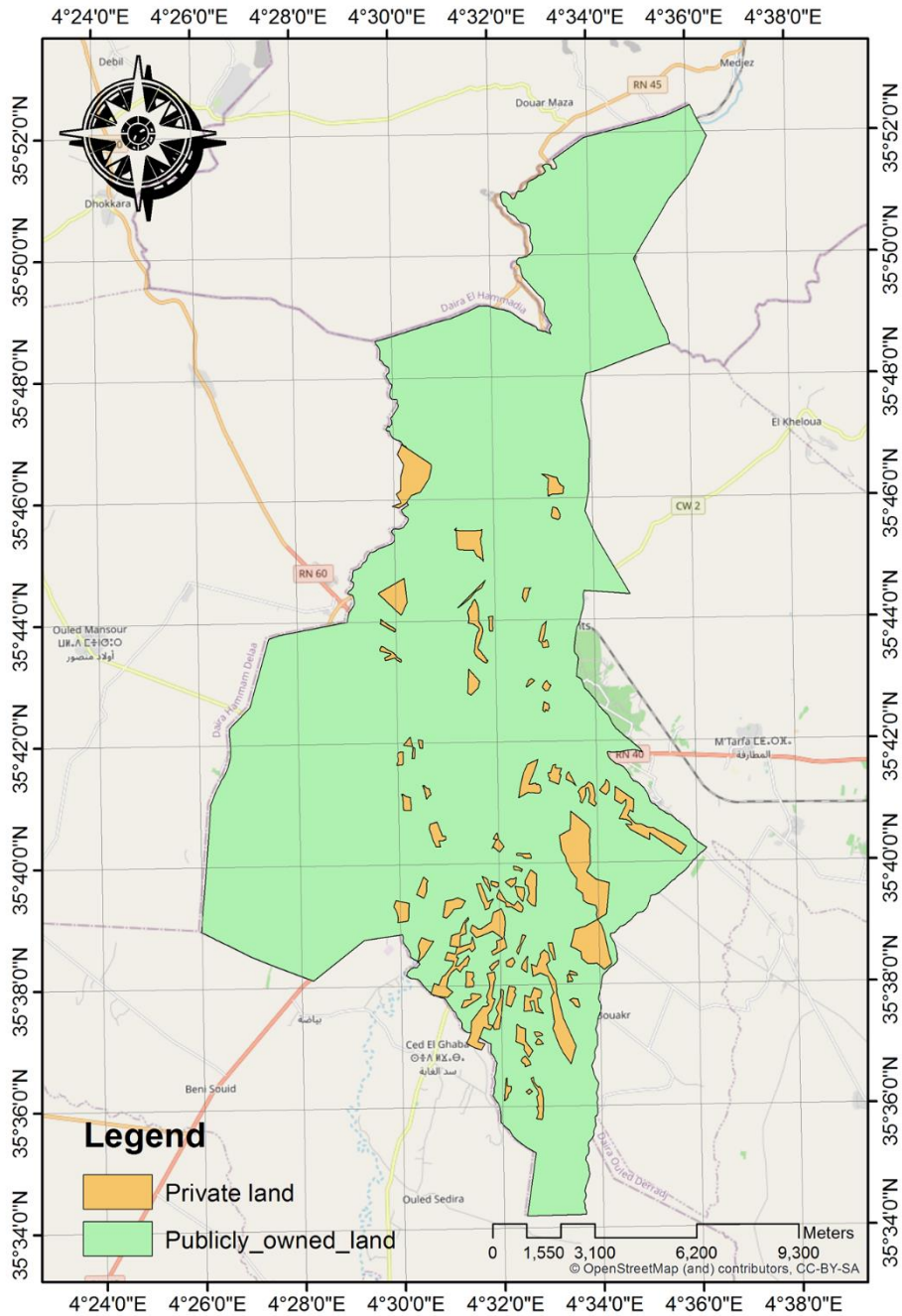


المصدر: من اعداد الباحث 2021

2.2.3 الطبيعة القانونية للعقار:

تعد الطبيعة القانونية للعقار من العوامل والمؤشرات المهمة، كون طبيعة العقار لها تأثير على نوع التخطيط والتحكم فيه، فهو مرتبط بالجانب المادي والمعنوي لصاحب الممتلك، فلا يمكن التعمير في المناطق ذات الملك الخاص لصعوبة التدخل والتخطيط فيها.

خريطة رقم 27: الطبيعة القانونية للعقار

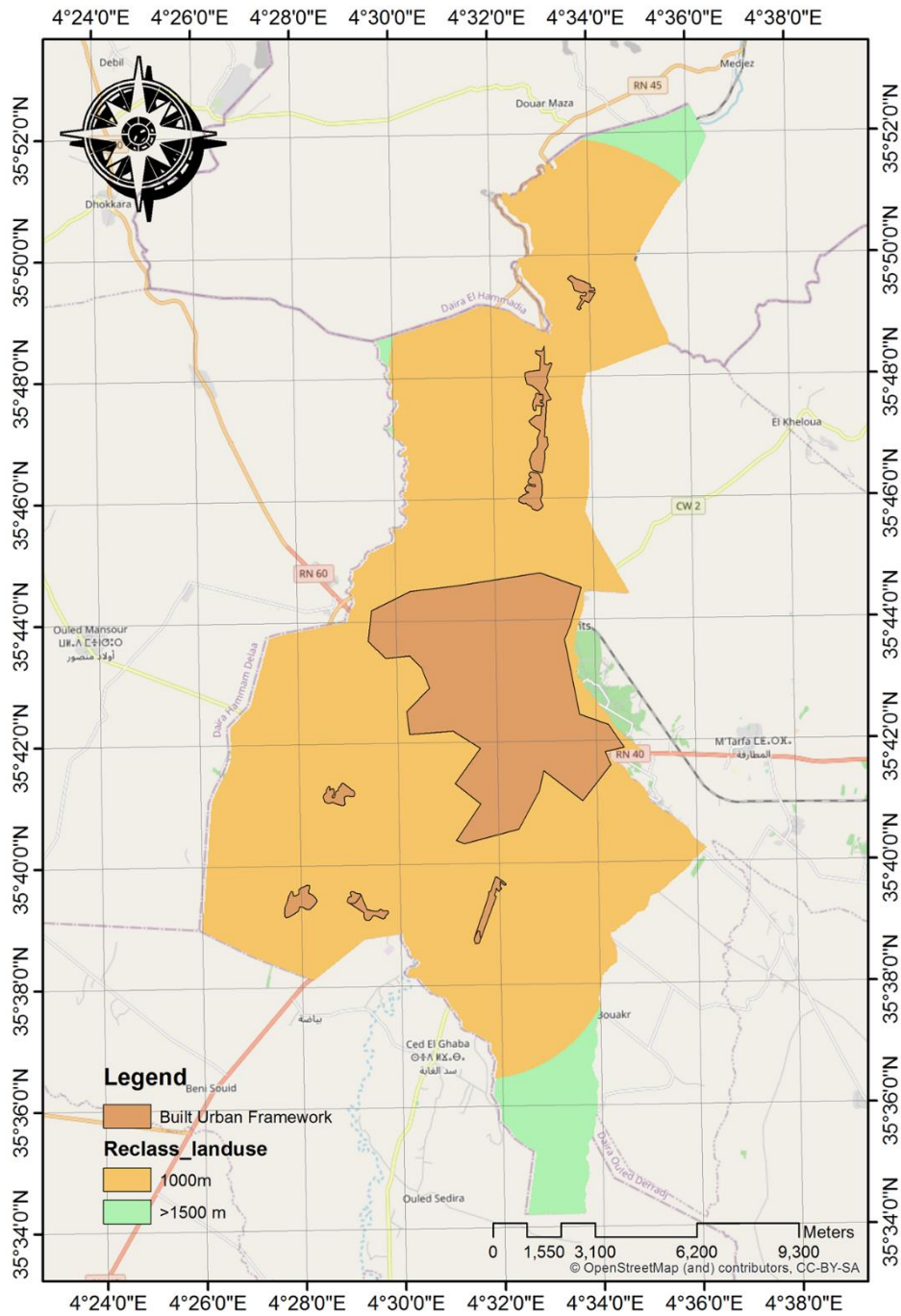


المصدر: من اعداد الباحث 2021

3.2.3 القرب من المنطقة الحضرية:

ان القرب من المنطقة الحضرية بعطي اهمية كبيرة للأراضي مما ينجر عنه استغلال اكبر لها، و كلما ابتعدنا كان اقل، قريب جدا 0-100م، قريب نوعا ما اقل 1500م، بعيد اكبر من 1500 م .

خريطة رقم 28: القرب من المنطقة الحضرية



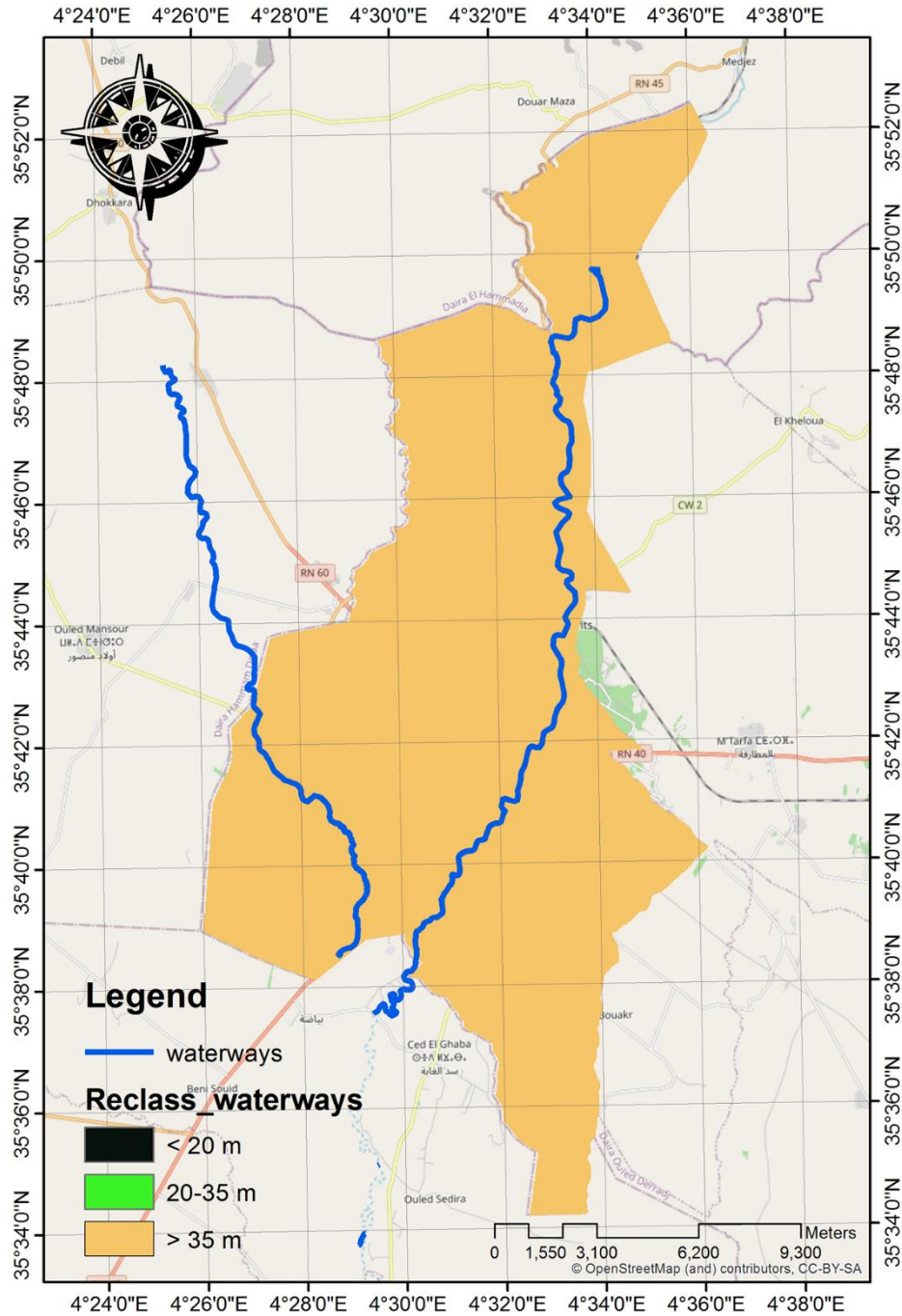
المصدر: من اعداد الباحث 2021

3.3 العوامل الفيزيائية:

1.3.3 البعد من الواد:

خطر فيضان الواد، مصدر الخرائط من مخططات مديرية الري لولاية المسيلة و قد تم تحديد نطاق البعد حسب منطقة الارتفاق (قريب 0-20م و متوسط 20-35 م ، بعيد اكبر من 35م).

خريطة رقم 29: البعد عن الواد

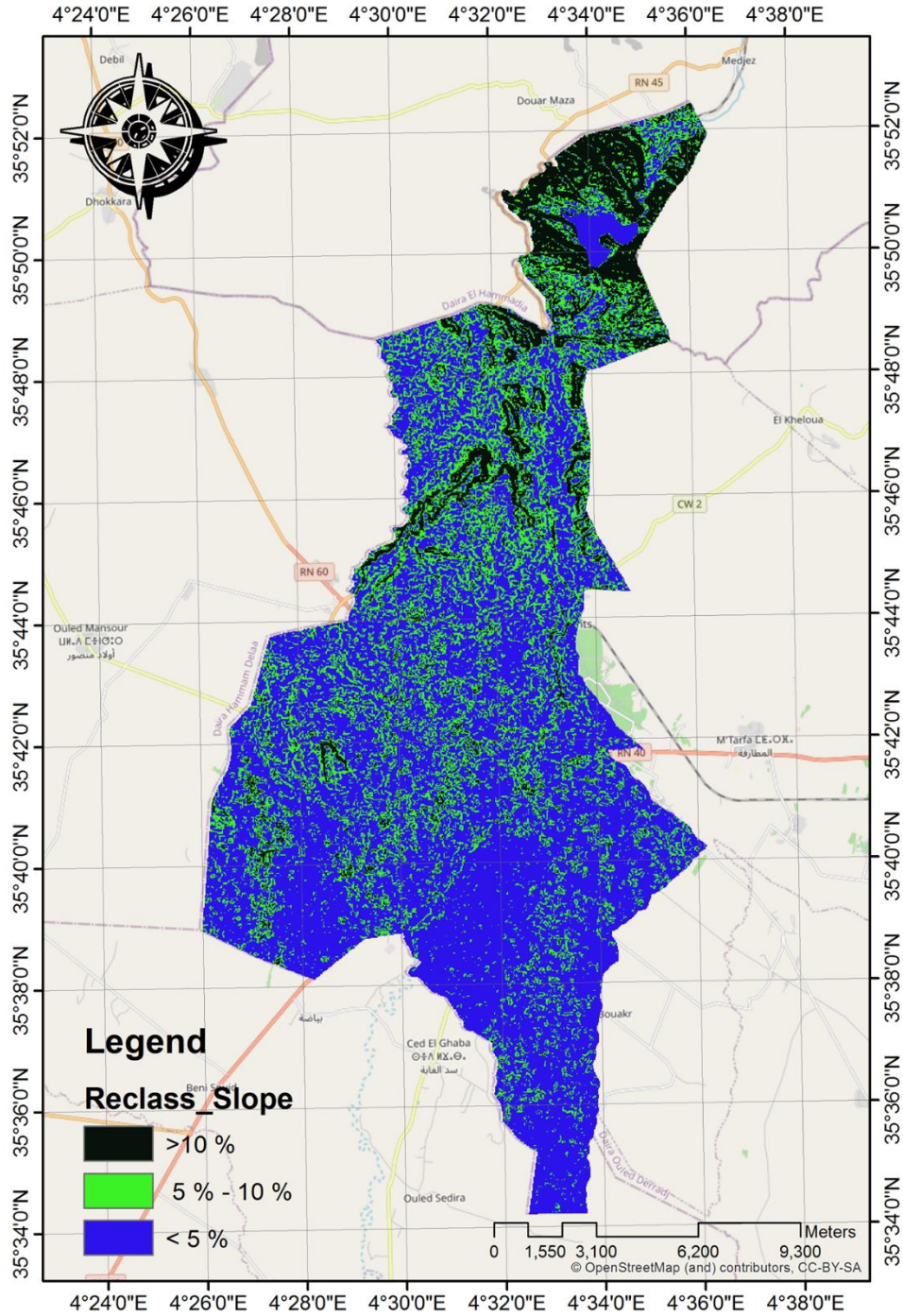


المصدر: من اعداد الباحث 2021

2.3.3 الانخفاضات والارتفاعات:

كل ما تكون الارتفاعات والانخفاضات كبيرة تعتبر عائق في عملية التوسع لهذه المناطق وحددنا مع الخبراء الميل الاقصى ب 20%. اقل من 5% -من 5 الى 10 % -أكبر من 10 %.

خريطة رقم 30: الانخفاضات و الارتفاعات

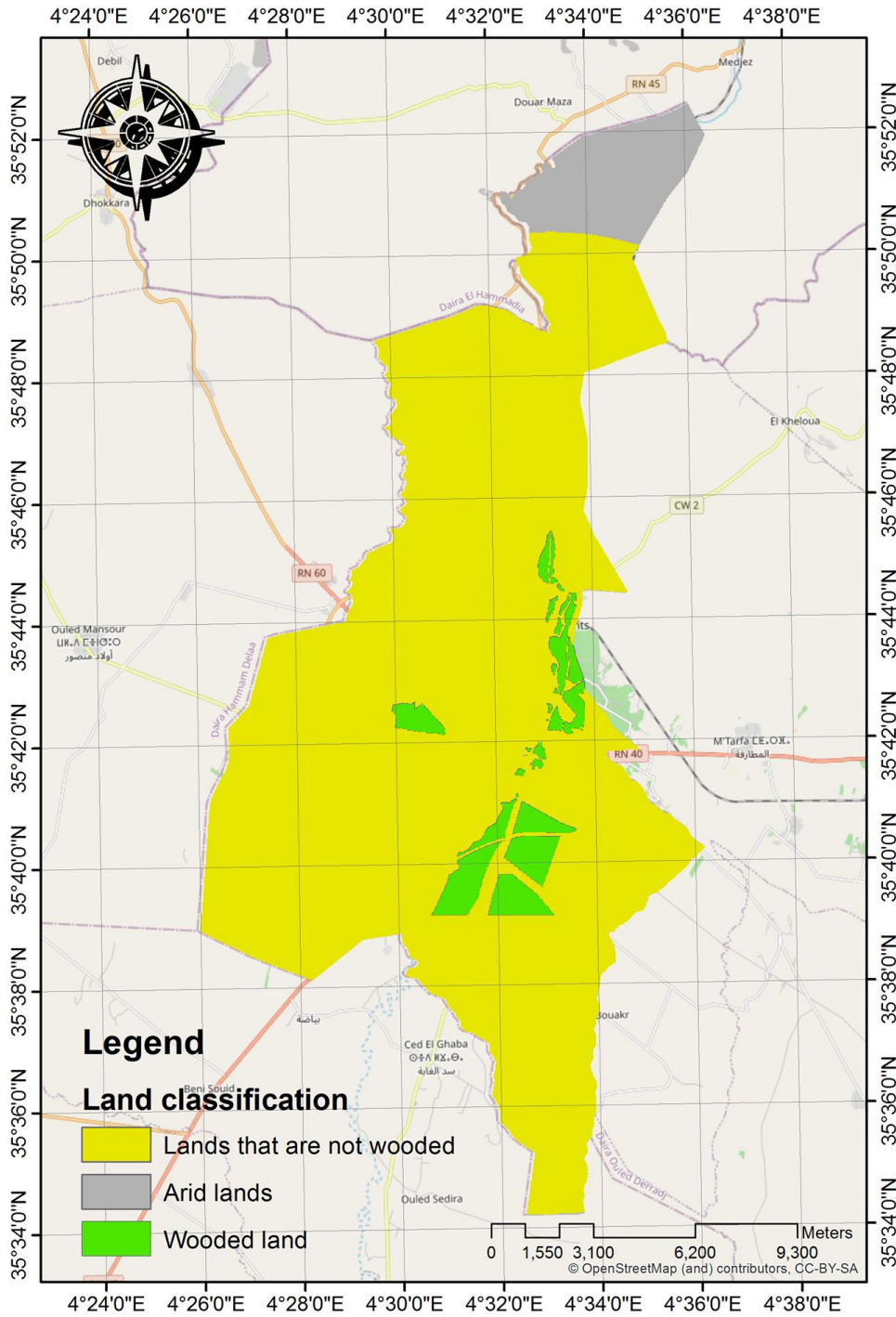


المصدر: من اعداد الباحث 2021

3.3.3 الاراضي الزراعية والغابية:

تم تحديد هذا العامل وفق المخططات التي تم الحصول عليها من طرف مديرية الفلاحة لولاية المسيلة، الهدف من تحديد هذه الاراضي هو الحفاظ عليها من خطر التوسع العمراني (0-1000م قريب ومتوسط من 1000-2000م، أكثر من 2000 م بعيد).

خريطة رقم 31: الأراضي الزراعية والغابية



4 مفهوم نظم المعلومات الجغرافية

شهد العالم مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين تطورا سريعا في تقانة الحواسيب بما في ذلك التطبيقات. وبالرغم من أن تاريخ بدء العمل ب نظم المعلومات الجغرافية، التي تعتبر من أشهر التطبيقات الحاسوبية في الأعمال المدنية في الوقت الحاضر، يرجع إلى ستينيات القرن إلا أن تطورها وانتشار

استعمالها بالشكل الذي نراه اليوم لم يبدأ إلا مع نهاية القرن الماضي. وتعتمد نظم المعلومات الجغرافية (دمج) على الربط بين مساحات كبيرة من الخرائط وكميات سهّل عرض البيانات مع الخرائط بأساليب مختلفة وكذلك إجراء عمليات معالجة لاستخراج نتائج بأقل جهد وفي أسرع وقت والاستفادة منها في القيام بالدراسات والأبحاث ولإيجاد الحلول للكثير من المشاكل، وكذلك البحث السريع عن مواقع معينة على الخرائط والحصول على معلومات عن هذه المواقع.

شكل رقم 39: اهداف نظم المعلومات الجغرافية



Source <https://fac.ksu.edu.sa>

5 التحليل الهرمي التسلسلي: (AHP)

يعد أسلوب التحليل الهرمي التسلسلي أحد أهم وأكثر أساليب صنع القرار المتعدد المعايير انتشاراً وتطبيقاً، المصمم من طرف العالم الرياضي توماس الساعاتي (Saaty, T, 1980). وهو أسلوب كمي تقييم وترتيب البدائل نسبة للهدف.

أما توماس فعرفه سنة 1980 " بأنه" إطار عمل متكامل يجمع بين المعايير الموضوعية وغير الموضوعية، "القائم على المقارنات الزوجية على أساس مقياس نسبي" (Saaty, T, 1980) "

أن عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) هي تقنية متعددة الاستخدامات قوية ومرنة تصوغ المشكلة من خلال هيكل هرم (Saaty, T, 1980). هو أسلوب فعال في انتزاع تفضيلات المستخدم. ويساعد في تبسيط مشكلة القرار بين الجوانب النوعية والكمية للقرار. ويوفر طريقة قوية وبسيطة لترجيح معايير الاختيار، وبالتالي تقليل التحيز في صنع القرار (Vizzari, M, 2011) وتصف تنفيذا تفاعليا يركز على الخريطة لدعم اتخاذ القرارات المكانية (Rinner, C, 2007). في آخر العملية تنتج لنا الأوزان لكل من المعايير الرئيسية والفرعية حيث مجموع المعايير الرئيسية ومجموع المعايير الفرعية حيث المعايير الفرعية تقاسم وزنها من معيارها الرئيسي حيث مجموع المعايير الفرعية لكل معيار رئيسي هو وزن المعيار الرئيسي نفسه تستعمل هذه الطريقة في جميع العلوم الإنسانية.

تطبيق عملية التحليل الهرمي التسلسلي (AHP) بعد عملية إنشاء قاعدة البيانات الجغرافية لجميع العوامل وإجراء التحليل المكاني لها يأتي دور التحليل الهرمي التسلسلي لاستخراج الأوزان المتغيرات الرئيسية والثانوية على حد سواء وتتلخص العملية في الخطوات التالية:

1.5 التحليل:

تتحلل مشكلة معقدة في تسلسل هرمي لعناصر القرار المترابطة. تم إنشاء بنية هرمية ترابط وتسلسل جميع عناصر القرار في التسلسل الهرمي من المستوى الأعلى للأسفل. تم وضع الهدف العالمي في الجزء العلوي من الهيكل الهرمي. يتكون المستوى الأدنى من الهيكل الهرمي من عناصر أكثر تفصيلاً، والتي ترتبط بالمعايير في المستوى الأعلى التالي. (Saaty T. L., 1990)

1.5 تحديد الأولويات:

بعد إنشاء الهيكل الهرمي، تم النقاط الأهمية النسبية لجميع عناصر القرار وكشفها من خلال المقارنات الثنائية، والتي تستخدم لإنشاء مصفوفة نسبة. تم تحديد المقارنات الثنائية بين المعايير الرئيسية والمعايير الفرعية ضمن نفس المستوى الهرمي تم استخدام المقياس الرقمي كما اقترحه Saaty ، يتراوح من 1 إلى 9، في مصفوفات المقارنة بين الزوجين (Saaty T. I., 2008) .

تم استنادا إلى نتائج الاستمارة في الحكم المقارنة بين المعايير الرئيسية والفرعية، لإعطاء العملية أكثر مصداقية وعدم التحيز في اتخاذ القرار بشأن المفاضلة.

في برنامج AHP، يتم التركيز على الأهمية النسبية لكافة عناصر الدقة والكشف عنها من خلال المقارنات الثنائية، والتي يتم استخدامها لإنشاء مصفوفة النسبية. يتم تحديد المقارنات الثنائية بين المعايير ضمن نفس المستوي الهرمي، واستخدم المقياس الرقمي كما اقترحه Saaty ، والذي يتراوح بين 1 إلى 9 ، (الجدول) (Fagbohun & Aladejana, 2016) (Yashon & Ryutaro, 2014)

(1) في مصفوفات مقارنه الزوجين. (Saaty, Decision making with the analytic hierarchy process, 2008) ثم استخراج مصفوفات الحكم (Eq. 1).

جدول رقم 12: مقياس التدرج للمقارنة الكمية للبدائل

القيمة	درجة الأهمية
1	الأفضلية المتساوية
3	تفضيل أحد البدائل عن الآخر
5	تفضيل قوي
7	تفضيل قوي جدا
9	التفضيل المطلق
8 - 6 - 4 <	قيم وسطية تستخدم بين الاوزان السابقة ند المقارنة الرقمية.

مصدر: (ABEDINIANGERABI B. , FATHI, FARAHANI, Kamalirad, & Golshan, 2014, p. 62)

وتشكل مصفوفة المقارنات الثنائية بالصيغة التالية

$$M = \begin{bmatrix} 1 & a_{12} & \dots & a_{1n} \\ 1/a_{12} & 1 & \dots & a_{2n} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1/a_{1n} & 1/a_{2n} & \dots & 1 \end{bmatrix} \dots \dots \dots \text{Eq (01)}$$

في هذه المصفوفة، $a_{ij} = 1 / a_{ji}$. وبالتالي، عندما $i = j$ ، يمكن استنتاج أن $a_{ij} = 1$. تم إجراء تسوية مصفوفة القرار بطريقة تم فيها تقسيم كل قيمة على مجموع القيم الموجودة في كل عمود وفي النهاية عن طريق حساب متوسط قيم الصف، يطلق على هذه المرحلة أيضا بقياس الثبات، عندما تكوف المصفوفة ثابتة فإن المجموع المعياري لكل صف يخبرنا بمقدار هيمنة كل عنصر على العناصر الأخرى نسبيا، لضمان الاتساق داخل مصفوفة المقارنة الزوجية، تم تحديد مؤشر التناسق (CI) وفقاً لـ (المعادلة (2). (Mohammadreza, et al., 2017). (Eq. 2).

$$CI = \frac{\lambda_{max} - n}{n - 1} \dots \dots \dots \text{Eq. (02)}$$

حيث: الحد الأقصى يشير إلى أكبر القيمة الوراثة لمصفوفة القرار، و n هو عدد من المعايير. ووفقا لذلك، تم الحصول علي نسبة الاتساق النهائي (CR) من قبل (Eq 3) لقياس درجه CI (2Table).

جدول رقم 13: المؤشرات العشوائية

n	3	4	5	6	7	8	9	10
RI	0.58	0.9	1.12	1.24	1.32	1.41	1.45	1.49

(Saaty, A scaling method for priorities in hierarchical structures, 1977)

$$CR = \frac{CI}{RI} \dots \dots \dots \text{Eq. (03)}$$

في هذه المعادلة، RI هو مؤشر تناسق عشوائي. قيمته المتعلقة بالبعد من المصفوفة التي وضعتها saaty (Saaty, The analytic hierarchy process: A new approach to deal with fuzziness in architecture, 1982) ، وينبغي تكرار التقييم لتحسين الاتساق.

في دراستنا استخرجنا نسبة التناسق (6CR = 0.0) و هي اقل من (0.1) من قيم Saaty في المستوي الهرمي الأول من AHP، مما يعني ان قياس التوزيع بين العوامل كان مقبولا و متناسقا. (SHOKATI & FEIZIZADEH, 2019) (ABEDINIANGERABI, et al., 2014)

تم تطبيق درجات الاستبيان لكل من هذه العناصر في درجة الأهمية لـ Saaty في المصفوفات المراد ترجمتها إلى أوزان، تتم المقارنات الزوجية بين المعايير الرئيسية ثم تتم المقارنة الزوجية بين المعايير الفرعية من نفس المستوى، ثم استخراج الأوزان. (أشكال رقم: 08-07-06-05-04).

كانت قيمة مؤشر الاتساق CR = 0.05 أقل من 0.1 من قيم Saaty في المستوى الهرمي الأول لعملية (AHP) مما يعني أن توزيع الوزن بين العوامل مقبول ويظهر اتساق جيد في الحكم. تم استعمال برنامج ((Expert Choice في عملية (Ishizaka & Ashraf , 2009) (AHP)

6 النتائج والمناقشة :

لتحقيق نتيجة نموذج اكثر بديهية و وواقعية و شمولية اعتمدنا في هذا البحث على منهج (MCDA) باستخدام (AHP) لاستخراج خريطة لتقييم ملائمة اراضي التوسع في المدينة، حيث تم تنفيذ مصفوفات المقارنة للزوجين لكل من العوامل الرئيسية والعوامل الفرعية من خلال استبيان شمل الخبراء التي كانت له خلفية تتحكم فيها عدة مؤثرات و هي اقتصادية و خدماتية و فيزيائية، و بما يتماشى مع

اهداف اصحاب القرار بهدف تنمية المدينة. يتم تطبيق درجات الاستبيان لكل من هذه العناصر في درجة الأهمية لساعاتي في المصفوفات ليتم ترجمتها إلى أوزان حسب الجدول التالي:

القيمة	الوزن	تصنيف الارض	الميل	المسافة من الواد	المسافة المدينة	الطبيعة القانونية للعقار	سكة الحديد	خط الكهرباء	خط الغاز	المناطق الصناعية	الطرق
5	0.097	0.50	1.00	0.50	1.00	2.00	1.00	1.00	0.50	3.00	1.00
10	0.058	0.50	0.50	0.50	0.50	1.00	1.00	1.00	0.33	1.00	0.33
1	0.158	0.50	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	3.00	2.00
9	0.074	1.00	1.00	1.00	0.33	0.50	1.00	1.00	0.50	1.00	1.00
6	0.090	1.00	1.00	1.00	2.00	0.50	1.00	1.00	0.50	1.00	1.00
3	0.114	1.00	2.00	1.00	2.00	1.00	2.00	2.00	0.50	1.00	0.50
4	0.104	1.00	1.00	1.00	1.00	0.50	0.50	3.00	0.50	2.00	1.00
7	0.089	0.50	1.00	1.00	0.50	1.00	1.00	1.00	0.50	2.00	2.00
8	0.086	1.00	1.00	1.00	1.00	0.50	1.00	1.00	0.50	2.00	1.00
2	0.130	1.00	1.00	2.00	1.00	1.00	1.00	1.00	2.00	2.00	2.00
PEV (λ) = 10,7556 CI = 0.0840 RCI=1,49 CR=5.63%											

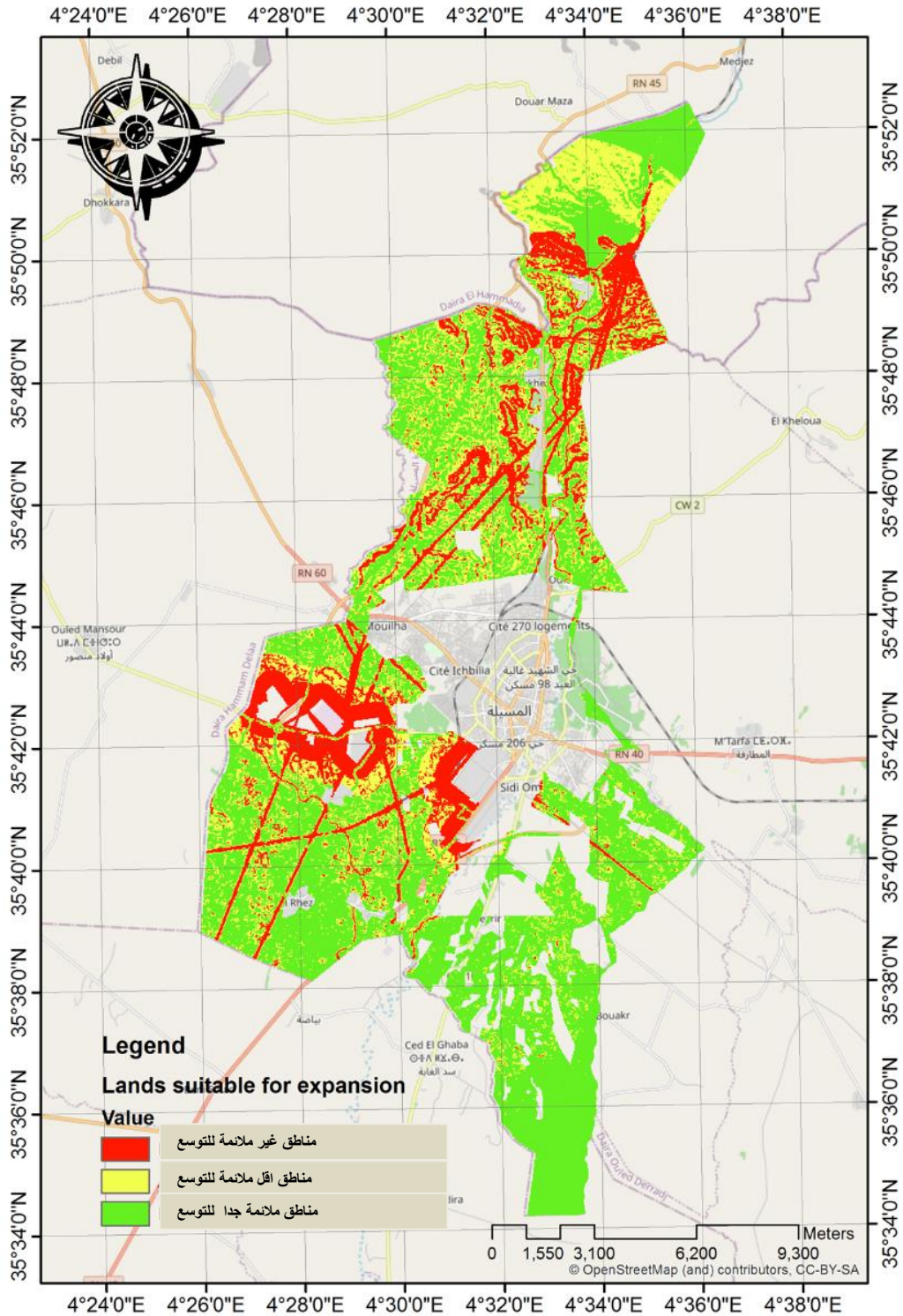
المصدر: من اعداد الباحث 2021

إن استخدام طريقة التحليل متعدد المعايير (AHP) جنباً إلى جنب مع أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) قد قدم مساعدة في اتخاذ القرار لتقييم الأراضي المحتملة للتوسع العمراني. النتيجة الرئيسية هو خريطة تجميعية تم إنشاؤها بعد عملية صنع القرار التي تشتمل على نمذجة طبقات المعلومات ، وتحويل الطبقات إلى خطوط نقطية ، وحساب الأوزان المتعلقة بالمعايير وفقاً لطريقة AHP وتكامل أوزانها أتاحت نتيجة تجميع خرائط المعايير المختلفة في GIS وفقاً لوزنها لتصنيف منطقة الدراسة ، كما أن حساب الأوزان على خلفية اختيار ملائمة الاراضي للتوسع العمراني لبلدية المسيلة يكشف أن القرب من الطرق التي تم تقييمها من قبل الخبراء على أنها أهم عامل بنسبة 13.3% ، يليه القرب من المنطقة الحضرية عند 12.7% كونه مرتبط بمسألة القرب من الخدمات العامة ، الميل ودرجة الانحدار بنسبة 12.4% ، حيث ان اراضي بلدية المسيلة معظمها منبسطة ، الاراضي الزراعية و الغابية بنسبة

11.3% ، من اجل المحافظة عليها ،نوع الطبيعة القانونية للعقار بـ 10.6% ، خطوط الطاقة غاز بنسبة 9.6% ، كهرباء 7.3% ، سكة الحديد بنسبة 7.3% و في الاخير المناطق الصناعية بنسبة 5.7% لكون القرب من هذه المناطق له الكثير من السلبيات و ذلك لما يسببه من ملوثات حسب راي الخبراء، علاوة على ذلك ، فإن نسبة الاتساق المحسوبة في المقارنات الزوجية هي $OR = 0.06$ (القيمة > 0.10) تشير إلى أن حكم الخبراء الأساسي متسق بشكل معقول جدا.

إذا حسب مبررات كل معيار من حيث اهميته المذكورة اثناء عملية التصنيف و اعطاء الاوزان لهذه العوامل حسب الجدول الماضي، سيتم اجراء عملية التطابق الموزون المتوفر في GIS ضمن تطبيقات المحلل المكاني.

خريطة رقم 32: المناطق الملائمة للتوسع لبلدية المسيلة



المصدر: من اعداد الباحث 2021

تكشف النتائج النهائية التي تم الحصول عليها لخريطة الملاءمة النهائية أن المواقع المحتملة للتوسع العمراني في الضواحي لها خصائص تتميز بنظام الأراضي وحالة الأرض التي يمكن تعبئتها بسهولة

وقريبة من المناطق المزودة بالخدمات أو الطرق، والتي تتفق جيداً مع الأوزان الناتجة عن المعايير بعد ترجيح المقارنة الزوجية.

وتوضح الخريطة النهائية ظهور ثلاثة فئات من الاراضي مع نسبة كل فئة و هي كما يلي:

- فئة ملائمة جيداً للتوسع: و قد ظهرت افضل المناطق ملائمة للتوسع العمراني في جنوب و غرب المدينة و ذلك كونها اراضي مستوية و معظمها غير صالحة للزراعة و شاعرة و قريبة من مركز المدينة و التالي قريبة من الخدمات، اراضي ملكيتها تابعة للدولة، بعيدة عن الوديان، بعيدة عن خطوط الطاقة و السكك الحديدية، قريبة من الطريق تقع تقريبا في الجهة الغربية للمدينة و تمثل ما نسبته 56.09 % بمساحة تقدر بـ 94.55 كم² ، و هي فئة تتلاءم والشروط او المعايير الملائمة المكانية للتوسع وفق الشروط المحددة سلفاً.

- فئة الاقل ملائمة: و تمثل مساحة اجمالية تقدر بـ 41.58 كم² اي ما تمثل نسبته 24.66%، و ذلك لأن بعضها أراضي غير مستوية و هي بعيدة عن مركز المدينة و الخدمات.

- فئة غير ملائمة: و هي المناطق التي تقع قرب المناطق الصناعية و خطوط الطاقة و الوديان مما تشكل خطراً على السكان و تحتوي ايضاً على اراضي زراعية، تمثل مساحتها بـ 32.46 كم² اي ما نسبته 19.25 %.

جدول رقم 15: حوصلة النتائج لتوسع بلدية المسيلة

الفئات	المساحة كلم ²	النسبة %
1 أراضي ملائمة للتوسع جيد	94.55	56.09
2 أراضي الأقل ملائمة	41.58	24.66
3 أراضي غير ملائمة	32.46	19.25

المصدر: من اعداد الباحث 2021

ولإعادة تأكيد نتائجنا، يجب أن يكشف التحليل إلى أي مدى سيكون تصنيف ملائمة الأرض التي تم الحصول عليها ناتجاً عن بعض العوامل المعزولة أو ما إذا كان سيؤكد الاتفاق العام للمعايير والأوزان التي لها استخدام أكبر. من هذا المنظور، ساعدنا التقييم متعدد المعايير مع الإسناد المكاني في إبراز الكيانات المساحية التي يجب أن تركز عليها الجهود المبذولة من أجل التطوير الرشيد في التوسع العمراني لمنطقة المدروسة، لذا فإن إجراء التجميع متعدد المعايير، على أساس الأوزان المحسوبة للمعايير العشرة

وفقاً لطريقة SAATY ، يمكننا التمييز بين ثلاث وحدات مكانية متباينة معروضة على خريطة الملخص النهائية (الخريطة 11) والجدول رقم 03.

إن رسم خرائط للمعايير المختلفة التي ينطوي عليها تحديد أولويات التوسع العمراني على أساس التقييم متعدد المعايير والتحليل المكاني، يقدم فقط تقييماً نسبياً للمعايير المختلفة، على الرغم من أنها تسمح بتقييم مدى ملاءمة الأرض في بلدية المسيلة. تم بالفعل إثبات إجراءات التحليل المكاني القائم على المعايير لتحديد مدى ملائمة المواقع واختيارها، في الواقع، النتائج التي تم الحصول عليها صحيحة وتعتمد موثوقيتها على دقة البيانات والمعلومات المستخدمة.

في الاخير نجد أن أفضل إمكانية لتفسير النتائج اتيح لنا من خلال مساعدة الخبراء وأصحاب المصلحة في هذا المجال.

خلاصة:

يعرف الاسلوب التخطيطي على انه الطريقة و الأداة لاتخاذ القرارات بناءا على معلومات و بيانات تخص الميدان وصولا الى تحقيق اعلى منفعة، وأجريت هذه الدراسة بهدف نمذجة تحليل ملائمة الأرض لتحديد أفضل مواقع التوسع العمراني في ضواحي مدينة المسيلة باستخدام نموذج متكامل GIS&AHP ، ان النتائج المتحصل عليها تؤكد أن مشاركة الخبراء و استخدام طريقة دلفي مع نموذج GIS&AHP هو تقنية فعالة و مفيدة تقود الى صناعة القرار التخطيطي من خلال ايجاد البديل الافضل بناءا على مجموعة من الاهداف حسب اهميتها و تحسين الكفاءة من الناحية الاقتصادية و الفيزيائية والخدماتية مقارنة بالطريقة التقليدية، و السمة البارزة في هذه الاساليب المتطورة و الجديدة محاولتها تحديد مدى امكانية تحديد الاهداف المحددة مسبقا. بالإضافة إلى ذلك ، توضح النتائج المتحصل عليها ان المناطق الضواحي يمكن ان تبرمج فيها خطط التوسع مع الحفاظ على الاراضي الزراعية الموجودة و كذا المحافظة على الساكنة من الاخطار المحتملة الناتجة عن البيئة الطبيعية أو الاصطناعية ، حيث اظهرت الدراسة خريطة نهائية حددت توجيه مواقع الاراضي الملائمة للتوسع العمراني لمدينة المسيلة في الجهة الغربية و الجنوبية بنسبة قدرت 80.75 % من مجمل الاراضي و قد صنفت الاراضي الى (ملائمة جدا بنسبة 56.09%، و ملائمة مقبولة وبنسبة 24.66 %)، و مواقع الاراضي غير ملائمة في الجهة الشمالية للبلدية حيث اثر معيار الارتفاعات في تحديدها بنسبة تقدر بـ 19.25%، وفي الاخير يمكن ان نقول ان عملية الدمج مكنتنا من:

- تضمين آراء الخبراء المختلفين العاملين في مجال اختيار افضل مواقع التوسع العمراني في الضواحي والذين ينتمون إلى خلفيات مختلفة (من مديرية التعمير, البلدية, المرقيين العقاريين
- يمكن لصناع القرار حل المشاكل المكانية متعددة المعايير باستخدام خرائط ضمن برنامج Gis .
- ومن خلال مناقشاتنا مع المتدخلين في المدينة سيتم مشاركة نتائج هذه الدراسة مع سلطات اتخاذ القرار في بلدية المسيلة بما يتماشى مع اهداف التخطيط والتنمية للمدينة.

توصيات البحث

توصيات البحث:

- ◀ الاستفادة من التطبيقات المختلفة التي توفرها بيئة نظم المعلومات الجغرافية في دراسة التوقيع المكاني الافضل للاستعمالات المختلفة وفي رسم شبكة الطرق في التوسعات المستقبلية. وفي عملية اختيار أنسب المواقع المقترحة لامتدادات التجمعات القائمة، نظرا لسهولة تطبيقها ولدقة نتائجها، اذ يمكن الاستفادة من المنهج المقترح في عملية التطبيق للوصول الى الأهداف المرجوة من تنمية هذه الامتدادات.
- ◀ أهداف تنمية المدينة يجب أن تتفق وتتكامل مع الأهداف الاقليمية.
- ◀ لا يمكن أن تتبنى جهة واحدة عملية بناء مؤشرات التوسع العمراني ولكن يجب إدماج كافة شركاء التنمية في عملية التوسع.
- ◀ دمج المساحات شبه الحضرية في تخطيط المدن الحضرية والإقليمية.
- ◀ يجب تمثيل كافة شركاء التنمية في تحديد الأهداف الخاصة للمجتمع وكذلك في تحليل القضايا الخاصة بهم وترتيب الأولويات بناء على الأهمية النسبية للقضايا.
- ◀ استعمال التقنيات الحديثة المساعدة على اتخاذ القرار.
- ◀ يجب توجيه جميع الفاعلين إلى استخدام التكنولوجيات المتطورة ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لكي يتمكنوا من مراقبة وتسيير المدينة واتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب.
- ◀ محاولة وضع مخطط فعال وشامل للمدينة ككل من خلال تطابق المخططات المستخرجة من نظم المعلومات الجغرافية ومخططات التخطيط التوجيهي للتهيئة والتعمير يتم فيه اتباع سياسة فعالة مرنة وموجهة من قبل السلطات المحلية والبلدية والعمل على تقييم مرحلي لعملية التنمية الحضرية كل مدة (5) سنوات لمراقبة التوسع الحضري واتجاهاته فيما لو كانت وفق ما هو مخطط لها أو شيدت انحرافا لكي يتم العمل على تصحيح المسار.
- ◀ ضرورة التفكير في تنظيم ندوات ومناظرات محلية وإقليمية و جهوية حول موضوع إشكالية التعمير في المناطق شبه الحضرية وما تطرحه من تحديات على مستوى الجماعات التابعة لإقليم مدينة المسيلة.
- ◀ العمل على تشجيع الجهات المختصة في التخطيط العمراني، على استخدام التقنيات الحديثة في نظم المعلومات الجغرافية عند التخطيط للمراكز الحضرية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

البيئة الحضرية بوصفها الوسط الذي يبينه الإنسان ويعيش فيه، لا تمثل وسطا ماديا فحسب بل هي وسط يضم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والعمرانية مما يتطلب تحقيق التوازن بين هذه الجوانب جميعها لتلبية حاجات وطموحات أفراد المجتمع كلهم على المستويات والقطاعات كلها، هذه البيئة الحضرية قابلة للتوسع والنمو لأشكال وأنماط مختلفة وقد وضعت بعض النظريات المكانية التي حاولت تفسير هذا التوسع، ولكنها كانت مجرد أفكار نظرية بعيدة عن الواقع.

فالحديث عن التوسع العمراني في البيئة الحضرية واقليمها لم يعد محصورا في مجموع وصفات تقنية تهدف إلى تحقيق أرقام اقتصادية ومالية قياسية، بل تعداه إلى البعد الاستراتيجي للتوسع الذي ينبغي أن يذهب في اتجاه تدعيم قدرات الأفراد في مجال اتخاذ القرار ومشاركة الفاعلين في تسيير هذه الظاهرة.

ان المناطق شبه الحضرية اصبحت تشكل عبئا على المدينة الأم من حيث فرص العمل وحاجات سكانها ومتطلباتهم هذا من جهة وتعد كذلك وعاء عقاري والواجهة الأولى لصورة المدينة من جهة اخرى فهي على العموم مناطق تستقطب السكان لقربها من المدينة وتوفرها على وسائل النقل، هذه الصفات اعطت لها اتجاهات متعددة للتوسع العمراني خاضعة لرغبات و متطلبات السكان المحليين دون الخضوع للرقابة التقنية مما أنتج تجمعات فوضوية تحيط بالمدينة تتميز بالمشاكل التخطيطية و الاجتماعية.

في رسالتنا هذه حاولنا إمطة اللثام عن مجموعة المشاكل التي تعاني منها المناطق شبه الحضرية في مدينة المسيلة والدور الكبير الذي تلعبه في خلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على تسيير مناطق التوسع في هذه المناطق بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات لتحقيق اختيار أفضل للمناطق الملائمة للتوسع و مساعدة صناع القرار في اتخاذ القرار الأنسب، حيث كان الهدف الأساسي من وراء هذا العمل محاولة:

- لفت انتباه المسؤولين إلى ضرورة العمل على مخطط تنموي يأخذ بعين الاعتبار الدور المحوري الذي تلعبه هذا النوع من المناطق.
- إشراكها بشكل موازي في مخطط التهيئة الحضرية للمدينة الأم.
- التحكم وتتبع مسار تغير الطابع المجالي الذي تسلكه توسع المدن الكبرى والمتوسطة اتجاه المناطق شبه الحضرية وانعكاس ذلك على المجال.
- تحقيق التوازن الاجتماعي وكذا توفير الظروف المثلى للسكان، من خلال تخطيط وتهيئة شاملة ودقيقة باستعمال التقنيات الحديثة توافق بين عناصر المجال البشرية، الطبيعية والاقتصادية.

1

2

3

4

5

المراجع

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

	1
المراجع	2
المراجع باللغة الأجنبية:	3
A, H., Turoff, L. a., & Editors. (2016). The Delphi Method:Techniques and Applications.	4
<i>Addison Wesley Publishing Company; First Edition Edition (ISBN 9780201042948).</i>	5
A. Mantelas & Poulicos Prastacos & Thomas Hatzichristos Lefteris .(2010) . <i>Modeling</i>	6
<i>Urban Growth using Fuzzy Cellular Automata .Greece: Regional Analysis Division</i>	7
<i>Institute of Applied and Computational Mathematics Foundation for Research and</i>	8
<i>Technology- Hellas.</i>	9
A.Rosli. Sustainable Urban Forestry Potential Based Quantitative And Qualitative	10
Measurement Using Geospatial Technique. in IOP.(بلا تاريخ) .	11
ABEDINIANGERABI, B., FATHI, S., FARAHANI, H. ., Kamalirad, S., & Golshan, N. S.	12
(2014). The MCDM application in Urban planning projects: the CDS project of	13
district 22 of Tehran municipality. <i>Theoretical and Empirical Researches in Urban</i>	14
<i>Management, 9(3), 55-69.</i>	15
ABEDINIANGERABI, FATHI, B., Somaye, Hossein, F., Jonosh Kamalirad, S., & Golshan,	16
N. S. (2014). The MCDM application in Urban planning projects: the CDS project of	17
district 22 of Tehran municipality. <i>Theoretical and Empirical Researches in Urban</i>	18
<i>Management, 9(3), 55-69.</i>	19
Aijaz, & Rumi. (March 2019,). India's Peri-Urban Regions: The Need for Policy and the	20
Challenges of Governance. <i>ORF Issue Brief No. Observer Research Foundation.,</i>	21
285.	22
Anastasia Angueletou .(2007) .Etalement urbain et périurbanisation des grandes métropoles	23
indiennes . <i>Sciences de l'Homme et Société.</i> 16 ‘	24
ArijitDas و ReshmiShaw .(2017) .Identifying peri-urban growth in small and medium towns	25
using GIS and remote sensing technique: A case study of English Bazar Urban	26
Agglomeration, West Bengal, India . <i>The Egyptian Journal of Remote Sensing and</i>	27
<i>Space Science.</i> 172-159 ‘	28

B. DEZER ,A. METTON و ,J. STEINBERG .(1991) . <i>la péri-urbanisation en France</i> .Paris: SEDES et C.D.U.	1 2
Bloc-DURAFFOUR (Pierre .(2003) .(les villes dans le monde Armand Colin .Paris: Synthèse - Série géographie.	3 4
BRUEGMANN. R .(2006) . <i>Sprawl: A compact history</i> .University of Chicago.	5
By Eben Fodor .(2012) . <i>The Myth of Smart Growth</i> .University of Colorado: community planning consulting.	6 7
D CROSSLEY و ,M. BRENNAN .(2013) .The Texas APA Short Course for Planning . <i>Guide to Urban Planning in Texas Communities</i> .12 و	8 9
D., BRENNAN, M & .BAKER CROSSLEY .(2012) . <i>GUIDE TO URBAN PLANNING IN TEXAS COMMUNITIES</i> .Smart Growth.	10 11
Davies Llewelyn .(2007) . <i>Urban Design Compendium;English partnerships &the housing</i> . second edition.	12 13
F. Heidari M. Sattar zad Fathi .(2017) .*The role of façades in the formation of physical identity in the Iranian . <i>Int. J. Hum. Capital Urban Manage</i> .70 و	14 15
Fagbohun, B. J., & Aladejana. (2016). Integrating knowledge-based multi-criteria evaluation techniques with GIS for landfill site selection: A case study using AHP. <i>Materials and Geoenvironment</i> , 63(3), 169-182.	16 17 18
FAO .(1976) . <i>A framework for land evaluation</i> .Published by arrangement with the FAO of the united.	19 20
FelicityHassonaHugh, P.McKennab SineadKeeneya .(2001) .A critical review of the Delphi technique as a research methodology for nursing . <i>International Journal of Nursing Studies</i> .200-195 و	21 22 23
G. E., SUSAN TREVARTHEN GENE BOLES .(2011) . <i>The Florida Planning Officials Handbook, Center for Building Better Communities</i> .Florida: University of Florida.	24 25
Guessoum W .(2012) . <i>l'extension urbaine et la problématique de préservation des zones touristiques littorales</i> .jijel: Université oum el bouaghi.	26 27

Guiguo Zhang ,G. M ZengY , M Jiang .(2006) .Modeling and measurement of two-layer- canopy interception loss in a subtropical mixed forest of central-south China . <i>Hydrol Earth Syst Sci.</i> 77-65 ,	1 2 3
HADJAB MAKHLOUFI DEHIMI SALIM * .(2019) .EVALUATING THE QUALITY OF LIFE IN URBAN AREABY USING THE DELPHI METHOD. A CASE STUDY OF M'SILA CITY/ALGERIA.	4 5 6
Hugn.D Chout .(1972) . <i>Rural geography, An introductory survey</i> .Nottingham: oxford.	7
Jenberu, T. G., & Afework, A. (2020). Urban Planning Implementation Challenges in Arba Minch Town, Southern Ethiopia. <i>Urban Forum</i> , 1.	8 9
Joe Ravetz ,Christian Fertner , and Thomas Sick Nielsen .(2015) . <i>Peri-urban futures: Scenarios and models for land use in Europe</i> .Europe: springer.	10 11
John & Allen, Doglas & French Peponis .(2007) . <i>Street Connectivity and Urban Density</i> . Turkey: International Space Syntax Symposium.	12 13
Kriken , John Lund .(2010) . <i>City Building: Nine Planning Principles for the Twenty-First Century</i> .New York, USA: Princeton Architecture Press.	14 15
L. J REYNOLDS .(2009) . <i>PhD PhD Thesis</i> .Kansas state university.	16
L. McSherry, J. Cohen F. Steiner .(2000) .Land suitability analysis for the Upper Gila River Watershed . <i>Landscape Urban Plan.</i> 199 ,	17 18
LACOUR C .(1996) . <i>Formes et formalisations urbaines, penser la ville : théories et modèles, Anthropos</i> .Paris.	19 20
Landeta J .(2006) .Current validity of the Delphi method in social sciences . <i>Technological Forecasting & Social Change.</i> 482–467 ,	21 22
M MCCONVILLE .(2013) . <i>Creating Equitable, Healthy, and Sustainable Communities: Strategies for Advancing Smart Growth, Environmental Justice</i> .United States Environmental Protection Agency.	23 24 25
M. Benjamin, and O.P. Grephas K.W. Alexander .(2013) .Urban landuse suitability assessment using geoinformation techniques for Kisumu . <i>Research and Reviews in Applied Sciences.</i> 13 ,	26 27 28

Merlin (Pierre).(1994).(<i>La croissance urbaine, que sais-je ?</i> Paris: PUF, Paris.	1
Mohammadreza, K., Ali, A., BORAZJANI, A., Azadeh, S., Jahanshahi, A., Khodaparast, A., & Khalaj., Z. (2017). Delphi-AHP and weighted index overlay-GIS approaches for industrial site selection case study: large extractive industrial units in Iran. <i>Journal of Settlements and Spatial Planning</i> , 8(2), 99-105.	2 3 4 5
Nahdh Hatif Alsaady.(2021).Assessment of the spatial suitability of urban expansion in the East of Baghdad governorate using modern technologies. <i>Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry</i> .2	6 7 8
Observatoire Régional de l'Habitat et du Logement Rhône ETALEMENT RESIDENTIEL EN RHONEALPES.(2002). <i>Quelle place pour les lotissements ? Synthèse des réflexions</i> .	9 10 11
P Jankowski.(1995).Integrating geographical information systems and multiple criteria decision making methods. <i>Int J Geogr Inform Syst</i> .251	12 13
Prof. Dr. -Ing. Stefan Siedentop.(2012). <i>Investigation of urban sprawl on the basis of remote sensing data</i> .A case study in Jiangning, Nanjing City, China: Institut für Raumordnung und Entwicklungsplanung der Universität Stuttgart.	14 15 16
Robert T. Dunphy, Nicholas M. Gabe,l Rachelle L. Levitt, Edward T. McMahon, Michael Pawlukiewicz Mary Beth Corrigan.(2004). <i>Ten principles for Smart Growth on the suburban fringe</i> .California: conference in La Jolla.	17 18 19
Saaty.(1977). A scaling method for priorities in hierarchical structures. <i>Journal of mathematical psychology</i> ,, 15(3), 234-281.	20 21
Saaty.(1982). The analytic hierarchy process: A new approach to deal with fuzziness in architecture. <i>Architectural Science Review</i> , 25(3), 64-69.	22 23
Saaty.(2008). Decision making with the analytic hierarchy process. <i>International journal of services sciences</i> , 1(1), 83-98.	24 25
Sabrina HO Abdullah* a, Mohammad F Ramli a , Zulfa H Asha'ari Maher M Aburasa .(2016)Land suitability analysis of urban growth in Seremban Malaysia . <i>ScienceDirect</i> .1136-1128	26 27 28

Shabrina Ghaisani و ،and Bitta Pigawati .(2022) .Typology of the Peri-Urban Area in Demak District . <i>JURNAL TEKNIK SIPIL & PERENCANAAN</i> .1 ،	1 2
SHOKATI, B., & FEIZIZADEH, B. (2019). Sensitivity and uncertainty analysis of agro-ecological modeling for saffron plant cultivation using GIS spatial decision-making methods. <i>Journal of Environmental Planning and Management</i> , 62(3), 517-533.	3 4 5
Stefan Kienberger .(2012) .Spatial modelling of social and economic vulnerability to floods at the district level in Búzi, Mozambique . <i>Natural Hazards</i> .64 ،	6 7
Thierry PAQUOT .(2006) . <i>Urbanisations dispersées ; Interprétations/Actions France et Italie 1950-2000</i> .Presses Universitaires de Rennes.	8 9
Thierry PAQUOT .(2008) .Banlieue une anthologie . <i>Presses polytechniques et universitaires romandes</i> .(صفحة 23) Lausanne: Collection, Espace en société , Première édition.,	10 11 12
Uchendu Eugene Chigbu Barikisa Owusu Ansah .(2020) .The Nexus between Peri-Urban Transformation and Customary Land Rights Disputes: Effects on Peri-Urban Development in Trede . <i>land</i> .13 ،	13 14 15
W.N.A. Sulaiman, and N. Vaghefi M. Bagheri .(2013) .Application of geographic information system technique and analytical hierarchy process . <i>Journal of Coastal Conservation</i> .10 ،	16 17 18
Windle PE .(2004) .Delphi technique: assessing component needs . <i>Journal of Peri Anesthesia</i> .47-46 ،	19 20
X.X. Lu b Jingnan Huang a ،Jefferey M و ،Sellers c .(2007) .A global comparative analysis of urban form: Applying spatial . <i>elsevier Landscape and Urban Planning</i> .184 ،	21 22
Yashon, O., & Ryutaro, T. (2014). Urban flood vulnerability and risk mapping using integrated multi-parametric AHP and GIS: methodological overview and case study assessment. <i>Water</i> , 14(6), 1515-1545.	23 24 25
أ.د. كامل كاظم بشير الكناني. (2014). <i>استخدام منهجية التحليل المكاني في تقييم الملائمة المكانية للتوسع الحضري لمدينة. جامعة بغداد: مجلة كلية التربية / واسط.</i>	26 27
أحمد علي إسماعيل. (1982). <i>دراسات في جغرافيا المدن. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت.</i>	28

- 1 احمد، بكر هاشم بيومي. (2013). ديناميكية التحول العمراني في المدينة العربية، القياس والتنبؤ" .
- 2 دراسة حالة مدينة القاهرة: جامعة الازهر.
- 3 احمد، محمد شهاب واخرون. (1990). المتطلبات الفضائية لتخطيط المدينة. بغداد: الجامعة
- 4 التكنولوجية.
- 5 اسماعيل نبيل طه. (2001). التوجهات التخطيطية للتوسعات الحضرية للمدن الكبرى. بغداد: جامعة
- 6 بغداد.
- 7 الجبزي، و السلام حُش. (2016). قياس مؤشرات تحقيق مبادئ النمو الذكي لمشروع مدينة العلم.
- 8 *Wasit Journal of Engineering Science*، 4.
- 9 الجريدة الرسمية القانون 20-01. (2001). العدد 77، (صفحة المادة 21). الجزائر.
- 10 الخفاجي زهرة سعد. (1999). دور فضاءات الحركة في البنية الحضرية- دراسة تحليلية باستخدام تقنية
- 11 نظام المعلومات. جامعة بغداد: معهد التخطيط الحضري .
- 12 الدليمي ، خلف حسين علي. (2002). التخطيط الحضري ، اسس و مفاهيم. الاردن: الدار العلمية للنشر
- 13 و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- 14 العشري حسين درويش ، الروادى محمد مسلم. (1981). ترشيد الإستثمارات، دراسة تحليلية في التوطن
- 15 و التخطيط الإقليمي. الرياض: كلية الإقتصاد و الإدارة.
- 16 العوضي الوكيل شفق. (2002). التخطيط العمراني - مبادئ - أسس - تطبيقات . - كلية الهندسة -
- 17 جامعة عين شمس.
- 18 بحيري د. صلاح الدين. (بلا تاريخ). قراءات في التخطيط الإقليمي وجهة نظر جغرافية. دمشق: دار
- 19 الفكر دمشق.
- 20 بلدية المسيلة. (2010). المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير . مسيلة .
- 21 بوزغاية باية. (2016). توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجاً.
- 22 بسكرة: جامعة محمد خيضر- بسكرة.
- 23 بيار جورج. (2002). معجم المصطلحات الجغرافية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر
- 24 والتوزيع بيروت.

- 1 حمدان جمال. (1977). *جغرافية المدن*. عالم الكتب، الطبعة الثانية.
- 2 خالد منصور الشعبي. (1995). ، مدى استخدام أساليب التنبؤ في تقدير حجم الطلب على المنتجات
- 3 الصناعية في مدينة جدة. مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة، 227 .
- 4 خلف الله حسين علي الديلمي. (2015). *تخطيط المدن نظريات - اساليب - معايير - تقنيات*. العراق: دار الصفاء و النشر .
- 5
- 6 د. عبد الفتاح محمد وهيبه. (2000). *جغرافية العمران*. دار النشر نهضة العربية.
- 7 راسل، براتانداند. (1983). *حكمة العرب*. ترجمة: فؤاد زكريا. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- 8 زهرة سعد الخفاجي. (بلا تاريخ). دور فضاءات الحركة في البنية الحضرية- دراسة تحليلية باستخدام
- 9 تقنية نظام المعلومات.
- 10 شبو، علي ماجد ، نغوي، ديانا. (2009). *حالة مدن العالم – المدن المنسجمة*. عمان-الأردن: الامم
- 11 المتحدة.
- 12 صبرينة معاوية. (2016). *التطوير الحضري و التنمية المستدامة في المدن الصحراوية* . بسكرة :
- 13 جامعة محمد خيضر بسكرة .
- 14 عبد الحكيم كبيش. (2010). *التمدد الحضري و الحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف*.
- 15 (صفحة 18). قسنطينة : جامعة قسنطينة .
- 16 عبد الحميد، محمد عبد العزيز و المسيند ، مساعد عبدالله. (2007). *تطبيق منهجية التحليل المكاني*
- 17 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية في تقييم ملائمة الارض للتنمية العمرانية. صفحة 2.
- 18 عبد القادر د، محمد صالح. (1989). *النمو العمراني و الحضري في المدينة العربية*. العراق: المعهد
- 19 العربي لإنماء المدن.
- 20 عفيفي أحمد كمال الدين. (1989). *نحو تخطيط المدينة العربية... إقليم المدينة – النمو العمراني*
- 21 *الحضري في المدينة العربية – المشاكل و الحلول* .- إصدارات المعهد العربي لإنماء المدن.
- 22 علام خالد. (1991). *المجاورة السكنية مفهومها و متطلباتها ، تخطيط المدن*. مصر : مكتبة الانجلو
- 23 مصرية .

- 1 فهمي، محمد سيف الدين. (1990). *تخطيط التعليمي "أسسه ومشكلاته"*. مصر: مكتبة الانجلو.
- 2 كامل كاظم الكناني، هوشيار قادر رسول، بشرى عبد الرحيم ياس. (2016). *دراسة تحليلية لتوسع مدينة*
- 3 *السليمانية وحضرة القرى المجاور. مجلة المخطط والتنمية، 2.*
- 4 كبيش عبدالحكيم. (2009). *التمدد الحضري و الحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف. 3.*
- 5 م. علا عبد الرزاق غدا، د.م. رولا أحمد ميا. (2013). *الضواحي السكنية، حل تخطيطي لمواجهة النمو*
- 6 *السكاني. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد التاسع والعشرون-، 750.*
- 7 محمد الزبير. (ماي 2020م). *التمدين الهامشي واستهلاك المجال بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية*
- 8 *التخطيط. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل.*
- 9 محمد الزبير، نور الدين طاهير، إبراهيم الأنصاري. (2020). *Marginal urbanization and*
- 10 *space consumption in Morocco between the ambiguity of the*
- 11 *concept and the problem of planning*. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل،
- 12 *54.*
- 13 محمد الزبير، نور الدين طاهير، إبراهيم الأنصاري. (2020). *التمدين الهامشي واستهلاك المجال*
- 14 *بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التخطيط. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، 64.*
- 15 مصطفى الشويكي. (1996). *الدار البيضاء مقارنة سوسيو مجالية. سلسلة الأطروحات والرسائل (صفحة*
- 16 *26). Paris: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني عين الشق الدار البيضاء .*
- 17 نبيل طه اسماعيل. (2015). *التوجهات التخطيطية للتوسعات الحضرية للمدن الكبرى بدائل اعداد*
- 18 *المخطط الاساس لمدينة بغداد. بغداد: جامعة بغداد.*
- 19 وزارة التهيئة لدولة قطر. (افريل 2013). *معجم مصطلحات التخطيط العمراني. - قطر-*.
- 20 ياسين د. سليم ، سمير صارم. (1983). *التخطيط نموذج القطر العربي السوري . دمشق: وزارة الثقافة*
- 21 *و الإرشاد القومي.*
- 22

- 1
- 2 الملحق رقم 1 : استبيان المرحلة الأولى
- 3
- 4 الخاص بتحديد مؤشرات تقييم جودة الحياة بالمدينة باستعمال تقنية دلفي (Method Delphi)
- 5 السادة الخبراء المحترمين
- 6 لمساعدتنا في تحضير أطروحة دكتوراه بعنوان: ظاهرة التوسع العمراني في المناطق شبه الحضرية
- 7 دراسة حالة مدن الحضنة
- 8 تحت إشراف الأستاذ المحترم أ.د/ خلف الله بوجمعة بجامعة محمد خيضر ببسكرة كلية التكنولوجيا
- 9 قسم: الهندسة المعمارية، لذا يشرفنا سادتي الأفاضل مشاركتكم الفعالة والهامة نظرا لما تمتلكونه من
- 10 خبرة علمية وعملية في مجال الهندسة و العمران ومختلف الجوانب المتعلقة بالتوسع العمراني و المناطق
- 11 شبه الحضرية وهذا لمساعدتي في تحديد المؤشرات لقياس و تحديد المناطق الافضل لتوسع في المناطق
- 12 شبه الحضرية لمدينة المسيلة وهذا باستعمال تقنية دلفي التي تقتضي الوصول إلى إجماع الخبراء حول
- 13 أهم المؤشرات التي يتم اقتراحها.
- 14 وتسهيلا للسادة الخبراء في المرحلة الأولى لاقتراح مؤشرات لها علاقة مباشرة بموضوع
- 15 التوسع العمراني وتراعي الخصوصية للمنطقة محل الدراسة، بعدها قمنا بطرح الأسئلة المفتوحة التي
- 16 تهدف إلى تحديد مؤشرات التوسع العمراني لأنه كما هو معروف فإن المرحلة الأولى لاستبيان بتطبيق
- 17 طريقة دلفي أسئلته مفتوحة، وأخيرا طلبنا من السادة الخبراء إنشاء مجموعة من المؤشرات التي تراعي
- 18 خصوصية منطقة الدراسة.
- 19 وبما أن استبيان بتقنية دلفي يمر بمرحلتين أو ثلاث مراحل لذلك سنحتاج إلى تكرار طلب تحديد
- 20 والموافقة على المؤشرات في كل مرحلة من مراحل الدراسة، فأرجو أن أجد منكم الحلم وسعة الصدر.
- 21 السؤال: ما هي المؤشرات التي ترونها مناسبة في اختيار أفضل مواقع التوسع العمراني؟
- 22 تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.